الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

الملحقة الجامعية – مغنية –

قسم العلوم التجارية

تخصص: اقتصاد نقدي و مالي

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر:

الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي

–دراسة حالة الجزائر–

من إعداد الطالبتين:

✓ غشيم صباح

✓ تربش عفاف

تحت إشراف الأستاذة:

بن شعيب فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة:

أ. بن لباد محمد	أستاذ مساعد – أ –	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. بن شعيب فاطمة الزهراء	أستاذة مساعدة – أ –	جامعة تلمسان	مشرفة
أ. بن عزة محمد	أستاذ محاضر – ب –	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015 – 2016

الحمد لله الذي أنار لنا درب

العلم و المعرفة و أعاننا على أداء

هذا الواجب و وفقنا لإنجاز هذا

العمل المتواضع

التشكرات

إن أول شكر هو شكر الله سبحانه و تعالى الذي أيدنا لإتمام هذا العمل فلولا فضله علينا لما وفقنا في ذلك فله كل الحمد و الشكر فنسأله جل و على بأسمائه الحسنى و صفاته العلى أن يوفقنا في جميع خطانا.

الذي نقول لها بشراك قول رسول الله صلى الله عليه و سلم: " إن الحوت في البحر، و الطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير "، و إلى من علمتنا التفاؤل و المضي إلى الأمام، الى من رعتنا و حافظت علينا، إلى من وقفت بجانبنا عندما ضللنا الطريق، الأستاذة: بن شعيب فاطمة الزهراء.

و كذلك نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل و قدموا لنا العون و مدوا لنا يد المساعدة و زودونا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل، و نخص بالذكر: أساتذة قسم العلوم التجارية.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا و قدموا لنا المساعدات و التسهيلات و الأفكار و المعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر، وأخص بالذكر: وفاء، رقية، ياسمينة، نور الهدى و أمال.

إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى رمز الرجولة و التضحية، إلى من دفعني إلى العلم و به ازداد افتخار، إلى أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها و حضنتني أحشاءها قبل يديها، أهدي سلامي و محبتي إليها، إلى أمي أدامها الله لي.

إلى من هم أقرب إلي من روحي، إلى من شاركوني حضن الأم و بهم أستمد عزتي و إصراري، إلى إخوتي و أبناءهم.

إلى من أشرقت شمسه في سماء حياتي، إلى الذي أصبحت الحياة جميلة بوجوده معي، إلى أغلى انسان في هذا الوجود، إلى زوجي " هشام " حفظه الله لي. و إلى عائلته الكريمة و خاصة أبواه حفظهما الله و جعلهما تاجا فوق رؤوسنا.

إلى رمز البراءة و بسمة العمر و شمس المستقبل المشرق و نور القلب، إلى ابنتي " آلاء ".

إلى رمز الحب و الحنان و الدعوات الطيبة، إلى جدي و جدتي أطال الله في عمرهما، و إلى كل من: خالي و خالاتي، و أعمامي و عمتي و كل أبناءهم، و إلى كل من عائلة " تربش " و " مرغاد " و "لهباب".

إلى من أظهرت لي ما هو أجمل من الحياة، إلى من تذوقت معها أجمل اللحظات، إلى من جعلها الله أختي في الله، إلى صديقتي منذ الطفولة " صباح ".

عفاف

إهداء

أهدي عملي و ثمرة جهدي إلى تاج رأسي و أساس وجودي، و إلى من كرّس نفسه من أجل سعادتي و حمايتي، إلى أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى قلبي الذي ينبض حباً و حناناً، إلى الشمعة التي تبكي دفئاً و سلاماً، إلى الشمس التي تنير دنيانا نوراً و ضياء، إلى التي كرمها الله و جعل الجنة تحت أقدامها طوعاً و رخاء، إلى أمي الغالية طال الله في عمرها.

إلى الذي اقترن اسمي باسمه، إلى الشريك الذي لطالما بحثت عنه، إلى رفيقي الدائم، إلى زوجي الكريم "محمد" حفظه الله لي، و إلى كل عائلته الطيبة و على رأسها أبواه الغاليين.

إلى سر وجودي و نبض قلبي، إلى حياتي كلها و قمر بيتي اِبنتي الغالية "سارة".

إلى أحباء قلبي إخوتي الأعزاء، واسيني و رشيد و زوجتيهما، و إلى حوريات بحري و جلاء همي، أخواتي فريدة، فاطمة و نورة، و إلى أزواجهن الأفاضل و أبنائهم الأعزاء.

إلى رمز الحنان، إلى أم الأمهات "جدتي" أطال الله في عمرها، و إلى كل خالاتي و عماتي و خالي و عمي و كل عائلة "غشيم" و "هاملي" و "واسطي".

إلى الأخت التي لم تلدها أمي، إلى رفيقة عمري، إلى من تعرفت عليها في صغري و لازالت ترافقني إلى اليوم في دربي، إلى التي أتمنى صحبتها طول حياتي "عفاف"، و إلى زوجها الكريم و كل عائلتها المحترمة.

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع.

صباح

الفهرس

مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

- تمهيد.....1
- المبحث الأول: مفاهيم و نظريات النمو الاقتصادي.....2

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي..... 2

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.....3

المطلب الثالث: سمات النمو الاقتصادي..... 17

المطلب الرابع: عناصر النمو الاقتصادي.....17

- المبحث الثاني: تقييم النمو الاقتصادي.....18

المطلب الأول: فوائد و تكاليف النمو الاقتصادي.....18

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.....19

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.....20

- خلاصة..... 22

الفصل الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تمهيد.....23
- المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....24

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الاستثمار الأجنبي المباشر..... 24

المطلب الثاني: تعريف و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر..... 25

المطلب الثالث: التقسيم الموضوعي للاستثمار الأجنبي المباشر..... 28

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....28

المطلب الخامس: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر..... 32

- المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر. 33

المطلب الأول: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر. 33

المطلب الثاني: الحوافز الممنوحة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر. 39

المطلب الثالث: عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر..... 41

المطلب الرابع: منافع و مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر.....42

المطلب الخامس: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....43

- خلاصة..... 47

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- تمهيد.....48
- المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 49

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....49

المطلب الثاني: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار..... 49

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....52

المطلب الرابع: الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....63

المطلب الخامس: الإصلاح الاقتصادي للتوجه نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.... 64

- المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.....67

المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا و تدويل مشاريع البحث و التطوير 67

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور..... 70

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد البشرية..... 73

المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.....74

المطلب الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية و تعزيز القدرة التصديرية.....75

- المبحث الثالث: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....79

المطلب الأول: أهم الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.....79

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة (2005-2014).....80

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر من أكبر 20 دولة مستثمرة خلال الفترة (2001-2012)..... 81

المطلب الرابع: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات..... 83

المطلب الخامس: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 86

- خلاصة..... 92

خاتمة عامة..... 93

قائمة المراجع.

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2006-2014).	50
2	الآثار قصيرة الاجل للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العام للأجور.	70
3	الآثار الأجرية قصيرة الاجل للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الأجور.	71
4	أهم عوائق الاستثمار في الجزائر حسب دراسة البنك الدولي.	91

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و 2004.	51
2	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام 2005.	53
3	الوضعية التنافسية للجزائر و تونس و المغرب.	54
4	مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر و تونس و المغرب.	55
5	ترتيب الجزائر-تونس-المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة.	56
6	مؤشر تقويم المخاطر القطرية (2002-2006).	60
7	تطور تدفقات FDI الى الجزائر خلال الفترة (2005-2014).	80
8	تطور تدفقاتFDI الواردة الى الجزائر من أكبر 20 دولة مستثمرة خلال الفترة (2001-2012)	82
9	توزيع تدفقات FDI على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2015).	84

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف التي تسعى خلفها الحكومات، و تتطلع إليها الشعوب، و ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، أي أنه يعبر عن الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي و ذلك في الأجل الطويل كما يشير أيضا إلى معدل التغير في متوسط الناتج للفرد. و هو يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، و يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءات العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة و التعليم...، و بالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر.

و نظرا للأهمية العالية التي يكتسيها في اقتصاديات الدول فقد حظي بقسط كبير من اهتمام الاقتصاد من خلال مختلف النظريات و النماذج فبدءا من Adam smith، Ricardo، Malthus و Marx مرورا بنموذج Solow–Swan ونموذج Mead وصولا الى نمودج Harrod-Domar، وأخيرا جاء نموذج Paul Romer، إذ شهدت هذه النظريات و النماذج تطور النمو الاقتصادي عبر الزمن من خلال دراسة محددات هذه الظاهرة، طبيعتها و مختلف المتغيرات المؤثرة فيها. و لعل من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي: سعر الصرف، ميزان المدفوعات و سعر الفائدة و غيرها.

و تجدر الإشارة بأن أهم عامل مؤثر فيه هو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقصد به ذلك التدفق من رأس المال لدولة ما غير الدولة صاحبة رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في الربح، لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات و هذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد و في الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها. و هكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات و هذا ما أكدته نماذج النمو النيوكلاسيكية (Solow-Swan) ونماذج النمو الداخلي.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، و منحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخـــولها السوق

المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم.

و الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، و استخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها. ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

الإشكالية:

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و ازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المضيفة من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي؟
- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر جهود الدولة في الإصلاحات الاقتصادية عاملا مهما لتوفير مناخ الاستثمار الملائم.
- العلاقة بين الدولة المضيفة و الدولة المستثمرة هي علاقة رابح رابح.
- هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، حيث أنه قوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية و ذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، و ما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية و إكسابها مهارات الإنتاج و التسويق و الإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل و رفع إنتاجية الأفراد و المؤسسات و بالتالي تحسين الأداء الاقتصادي كما يقوم بمساهمة فعالة في رفع معدلات النمو.

دوافع اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة البحوث أو بحث ما، أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه و من هذه الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل و تطوير القطاعات الاقتصادية و زيادة معدلات نموها.

- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة و يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة.

أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر و بالتالي اختبار مدى صحة الفرضيات التي قام عليها البحث.

منهجية البحث:

نظرا لطبيعة البحث، فقد تم استخدام المنهج الوصفي، حيث سنقوم بوصف مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و وصف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و ذلك من خلال النماذج النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي، و كذا سنقوم بإحصاء و وصف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كما سيتم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على الملاحظة في استنباط و استقراء النتائج من خلال ما أتيح من بيانات و معلومات.

و لإنجاز هذا العمل تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية و الاستعانة بالدوريات و البحوث المتخصصة الوطنية و استخدام البيانات و الإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

1. زياد محمد عرفات أبو ليلى " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير كلية العلوم الادارية، جامعة اليرموك، الاردن، 2004-2005، تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي الأردني و هذا خلال فترة (1976-2003)، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر و بين الواردات و الناتج الإجمالي و وجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

2. رفيق نزاري " الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي مع دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب " و ذلك خلال الفترة (1991-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2008، و تم استنتاج من خلالها أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس كان سالبا و هذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة على الاقتصاد التونسي و التي أثبتت عدم استفادة و استغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، أما المغرب فكان التأثير ايجابيا لكن في فترة محدودة.

3. قويدري كريمة " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر " وذلك خلال الفترة (1991-2008)، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، حيث في البداية تم دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، والتي جاءت في شكل نموذج انحدار متعدد وقد توصلت من خلالها للأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والواردات والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، وإن الأثر الايجابي للواردات والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي يفوق اثر الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم دراسة كل عامل من هذه العوامل على النمو الاقتصادي، والتي جاءت في شكل نموذج انحدار بسيط، وقد تحصلت على نفس النتائج السابقة.

4. بن عيشي عمار - بن ابراهيم الغالي " واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010) "،مقال منشور في e-mail : benaichi_ammar@yahoo.fr تم التوصل إلى أن الإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، و التي تهدف إلى ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، خاصة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة و أيضا في قطاع الخدمات، و التي بدورها توفر مناصب عمل جد معتبرة.

لكن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كاستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يظل دون مستوى للطموحات و القدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين، و خير دليل على ذلك هو عدم تجاوز نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كنسبة من الناتج الوطني الخام معدل 12,30 % سنة 2009، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا في حدود 12 % سنة 2010، بالرغم من قوة العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة.

5. بولرباح غريب" العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها مع دراسة حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الباحث عدد 2012/10، توصل الباحث إلى أن هذا المؤشر مبني على مجموعة من العوامل في البلد المضيف والتي تجعل منه بلدا محفزا أو طاردا للاستثمارات الأجنبية المباشرة. والتقرير عبارة عن ملاحظات، ويحدد نقاط القوة والضعف للبلد المعني، إضافة إلى أنه يقدم النصح بالمزيد من التحسين في العوامل، الشيء الذي يعزز فكرة أن هذا العامل هي عوامل تحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة، وأن المؤشرات الاقتصادية تعتبر من بين الطرق لتقييم هذه العوامل.

وفي هذا السياق أوصي تقرير الجزائر بتحسين بيئة الأعمال، وذلك بتوفير بيئة ملائمة لمساندة تنمية القطاع الخاص الوطني والأجنبي باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية، وجعل العوامل المحفزة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة خارج المحروقات باعتباره أكثر استقطابا حاليا.

6. داودي محمد " السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر "، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ابي بكر بلقايد، 2011-2012، توصل الباحث إلى أن تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر لا يزال غير مؤهل بفعالية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بعد دراسة العلاقة ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم محدداته من ناحية السياسة المالية في الجزائر إضافة إلى عدم فعالية النظام

المالي و البنكي في الجزائر، حيث أنه ما يزال يعاني من ثقل الإجراءات البنكية و المصرفية زيادة على ضعف أداء بورصة الجزائر، هذا علاوة على ضعف موقف الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد لارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون و استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي، هذه الأخيرة تؤثر و بشدة على حجم طلب السوق في الجزائر.

7. زغيب شهرزاد " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق "، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن فيفري 2005، توصلت الباحثة إلى أن حصة الجزائر من برامج MEDA ضعيفة مقارنة مع تونس و المغرب، لأن المشاريع المعلن عنها عن طريق الشراكة لا تمثل سوى 05 % من إجمالي الاستثمارات، و من ثم تبقى الجزائر منطقة غير مستقطبة لرؤوس الأموال بالمقارنة مع تدفق الاستثمار العالمي و هذا راجع أكيد إلى عوائق عديدة تصادف المستثمر الأجنبي باعتماد التقرير الذي قدمه وفد البنك العالمي الذي بين أن { الجزائر لم تستقطب سوى 0,001 % من مجمل قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي تجاوزت قيمتها 800 مليار دولار}.

8. سحنون فاروق " قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، حيث توصل إلى أنه بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية و التي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية المتموقعة ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية أثبتت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، و منه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى لمستواه المطلوب حيث يتسم نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باللوغاريتمية مع المتغيرات المفسرة من خلال نتائج النموذج حيث وجد أن 89 % من التغير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسره التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي و معدلات التضخم، و ما تبقى من النسبة تشير إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر و يعد الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات تأثيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا من خلال إحصائية ستودنت المحسوبة.

9. لوعيل بلال " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007) "، ابحاث اقتصادية و ادارية العدد الرابع ديسمبر 2008، توصل الباحث إلى أن الحوافز المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نوعا ما، خاصة في قطاع المحروقات، و ضعف القطاع المالي في الاقتصاد الجزائري أدى إلى عدم إنعاش الاستثمار المحلي، لذا فرغم التدفق و لو القليل للاستثمار الأجنبي المباشر، لا يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن ضعف القطاع المالي ينفر المستثمر الأجنبي، و الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتبع معدلات النمو الاقتصادي، أي أينما يكون هناك معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة يكون تدفق أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن بوجود احتياجات للبلد المضيف في القطاع المستثمر فيه.

10. مصباح بلقاسم " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر "، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، حيث تبين في دراسته الخاصة بالجزائر من

خلال الإحصائيات التي قام بها أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خارج مجال المحروقات مازال دون مستوى نظيراتها في المغرب و تونس، بل حتى دون مستوى ما تم تقديمه من حوافز و امتيازات، فلم تتجاوز هذه الاستثمارات 248 مليار دينار خلال الفترة (2002 – 2005) و هي محدودة و متمركزة في قطاعات محددة في طليعتها قطاع الاتصالات.

11. بلاسم جميل خلف " الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة و إشكالية البيئة الاستثمارية العراقية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013، حيث توصل الباحث إلى أن البيئة العراقية طاردة و ليست جاذبة للاستثمار، بسبب انعدام البنى التحتية الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و تخفيض كميات الإنتاج، و الفساد الإداري و المالي الذي يعقد الأمور و يرفع من التكاليف في ظل غياب البيئة القانونية، انعدام بعض القوانين و ضعف الأخرى، و ضعف فاعلية السياسات الاقتصادية و عدم وضوح البرنامج الاقتصادي للحكومة، كل هذا سيؤدي إلى زيادة المخاطر من جهة و انخفاض العائد على الاستثمار من جهة أخرى، مما يعني ضعف التوجه نحو العراق للاستثمار.

محتويات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ولتحقيق أهداف الدراسة، قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة عامة، لتنتهي بخاتمة عامة فتناولنا في:

الفصل الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم و نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تقييم النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول:

ماهية النمو الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر الرغبة الملحة في زيادة معدلات النمو في كل من الناتج و الاستهلاك، القضية الرئيسية التي تهيمن على أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد، بل هيمنت قبل ذلك على الفكر الاقتصادي، و أصبحت نظرياته تدرس كل ما يتعلق بمسببات النمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيه، و راح إلى ابعد من ذلك إلى وضع نماذج رياضية تدرس نسبة هذا التأثير و قيمته، بالإضافة إلى محاولة تحديد نوع هذا التأثير أكان خارجيا أم داخليا.

هناك حقائق عريضة متعلقة بنمو الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، التي يجب على كل نموذج شرحها، هذه الحقائق قام بتلخيصها Nicolas Kaldor عام 1958 في ستة نقاط تمثل ما تقوم عليه اغلب نظريات النمو الاقتصادي، و هي **أولا**: الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدل ثابت و يزيد تقريبا على المدى الطويل. **ثانيا**: نمو مخزون رأس المال الحقيقي الذي يكون بمعدل ثابت و يزيد عن معدل نمو عنصر العمل. **ثالثا**: معدلات الناتج الحقيقي و مخزون السلع الرأسمالية تميل إلى التساوي على نحو يؤدي إلى أن معامل رأس المال الناتج لا يكون في اتجاه منتظم. **رابعا**: معدل الربح/ رأس المال له أفقي مع وجود تغيرات عنيفة تتماشى مع التغيرات الحادة في الطلب الفعال. **خامسا**: معدل نمو الناتج الفردي يمكن أن يتغير من بلد لآخر. **سادسا**: الاقتصاديات التي لها أرباح عالية في الدخل يكون معامل الاستثمار/ الناتج عندها مرتفع.

و كان الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع، من خلال نظريات كل من Adam Smith، Ricardo، Malthus، Marx، ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك بنموذج Solow-Swan ونموذج Mead، لتليها النظرية الكينزية بنموذج Harrod -Domar، و اخيرا نظرية النمو الجديدة بنموذج Paul Romer.

و من خلال هذا الفصل سنستعرض في البداية إلى أهم المفاهيم التي تخص النمو الاقتصادي بالتعريف، النظريات، السمات، العناصر في المبحث الأول، ثم نأتي لعرض الفوائد و التكاليف، المحددات، المقاييس، و ذلك في المبحث الثاني.

المبحث الأول: مفاهيم و نظريات النمو الاقتصادي.

من المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصادي، و ما يكتنف هذا الاصطلاح من مقومات معينة قبل أية دراسة جادة في نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: " الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة "[1].

و كتعريف آخر للنمو الاقتصادي: " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع و الخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "، و هذا المفهوم يعني ما يلي:

1. أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني. و كثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما و يزيد عدد السكان بمعدل أعلى و بالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي[2].

و مما سبق يمكن القول أنّ: معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني[3].

2. أنّ النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي و ليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة و ذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة و زاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا و لا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، و إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض و يتدهور مستوى معيشته. و من ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم[4].

و مما سبق يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.

3. إنّ النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة و ليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة و لكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا.

---

[1] Amin.V. Sarkan "poverty alleviation towards sustainable développement", revue économie et management, université de Tlemcen, N 02, mars 2003, P 113.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2007، ص 51.

[3] قويدري كريمة، "الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص ص 37-38.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الاسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2000، ص 12.

هكذا فإنه لابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع و متزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع و الخدمات، و أن تكون نوعيتها أفضل، فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه و ارتفعت، ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لابد أن يزيد من مواردها الإنتاجية (الموارد الطبيعية، رأس المال، اليد العاملة، التقنية)[1].

يعرف جون ريفوار النمو الاقتصادي بأنه: " الزيادة في الإنتاج المصاحبة للتحسين التدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن للاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج "[2].

يعرف Simon Kuzent الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 النمو الاقتصادي بأنه: " ارتفاع طويل الأجل في إمكانية عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، و تستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوبة لها "[3].

و يمكن تعريفه أيضا بأنه: " توسع قدرة الدولة على إنتاج البضائع و الخدمات التي يرغب فيها سكانها "[4].

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

1. نظرية النمو الكلاسيكية:

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي و على رأسهم آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس و قد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساساً على أنه "نتاج عملية التراكم الرأسمالي "[5]. و قد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم. كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل، الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج و بالتالي في التطور و التنمية. و سوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل على حدة[6].

أولا: ادم سميث Adam Smith:

يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجدداً ذاتياً. ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي و توفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول. و يترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلاً عن تزايد الادخار و الاستثمار. و يمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل. و ينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي – الذي أصبح ممكناً عن طريق التقسيم السابق للعمل و التخصص– يأخذ صورة سلع و معدات أفضل[7].

---

[1] عثمان ابو حرب، "الاقتصاد الدولي"، الطبعة الاولى، الاردن، 2008، ص34.

[2] عبد الرزاق بن هارون، "استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي–حالة التمور الجزائرية"، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستير اكاديمي، الشعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012–2013، ص 3.

[3] ربيع نصر، "رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، تأسست عام 1965، ص 4.

[4] والاس بيترسون، "الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي"، مؤسسة فرنكلين للطباعة و النشر، بيروت، 1968، ص 315.

[5] Dominique Guellec,"les nouvelles théories de la croissance", édition la découverte, France, 2001, P 25.

[6] رفيق نزاري، "الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي–دراسة حالة تونس، الجزائر و المغرب"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، باتنة، 2008، ص 34.

[7] عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية"، الجزء الثالث، ص 30.

غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو. و يحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلاً عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى. و العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية. فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، و تتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأس مال جديد[1].

ثانيا: دافيد ريكاردو David Ricardo:[2]

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشطات الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي.

اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي. و ركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة و من هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ.

و قد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:

- الرأسماليون.
- العمال.
- الإقطاعيون.

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي و الأساسي في الاقتصاد الوطني و في النمو الاقتصادي بصفة عامة، لأنهم يقومون بالإنتاج في و رشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين:

1- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

2- إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة، و هذا يؤدي إلى توسيع رأس المال.

أما العمال فإنهم مهمون، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليون، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات و العتاد ... و كل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج.

أما الإقطاعي و هو مالك الأرض فإنه مهم جداً و خاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض و هي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

و ينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات، يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاثة أقسام:

- أرباح الرأسماليون.
- أجور العمال.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 344.

[2] اسماعيل شعباني، "التنمية الاقتصادية"، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 63.

- ريوع الإقطاع.

و بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية و للمجتمع، و ذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي، و لهذا ركز على زيادة الأرباح. إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد، و يزداد بذلك الاستثمار.

أما عن التجارة الدولية فهي مهمة جداً في المجال الاقتصادي، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل، و ذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع و المواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل.

و بالنسبة للدولة فإن ريكاردو يرى بأهمية عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي. أن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية، لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم، و بالتالي تضيع فرصة التنمية.

ثالثا: روبرت مالتوس Robert Malthus:[1]

ركزت أفكار و أطروحات مالتوس على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. و يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون say الذي يقول أن العرض هو الذي يخلق الطلب.

و يرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك، و قد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية. و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

أما بالنسبة لنظرته الشهيرة للسكان فإنه يري بأن معدل زيادة السكان يفوق معدل زيادة الغذاء، حيث يرى بأن السكان ينمون بمتتالية هندسية بينما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات و تناقص عوائد الزراعة و الذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف. و يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان و ليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد و تعيده إلى مستوى الكفاف.

و رغم أن تحليلات و استنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات و النظرة المتشائمة عند مالتوس لم تحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس و أعلى من معدلات نمو السكان و ذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة و الذي عوض عن تناقص العوائد.

[1] وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها-حالة الجزائر، مصر و السعودية، دراسة مقارنة خلال 1990-2010"، اطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 19.

رابعا: كارل ماركس Karl Marx:[1]

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته. فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض و تعكس مراحل التطور الاقتصادي.

أما النظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية و التي تحول- في ظله- دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، و من هنا تظهر نظرية في التطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج و التراكم في هذا النظام؛ فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي و انهياره، ليحل محله النظام الاشتراكي و في ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، و سوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك.

و يرى أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها، و حتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة و الوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج و يؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين و بالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة. و ينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

كما يرى ماركس بأن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية و السياسية و الدينية و حتى الفكرية، و الاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة و وسائل الإنتاج، إذ هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع، و وسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم، و الإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات و الوسائل التي هي في تطور مستمر و هكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية.

و يمكن وضع تحليل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة الآتية:

توجد طبقتان في هذا النظام هما الرأسماليون و العمال. و يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، بينما لا يملك العمال سوى قوة عملهم و يستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن و ذلك ليس فقط من أجل رفع مستوى معيشته و لكن من أجل هدف أكثر أهمية من ذلك يتمثل في الحصول على أرصدة استثمارية للسباق مع غيره من الرأسماليين. و إحدى الطرق التي يستطيع الرأسمالي أرباحه عن طريقها تتمثل في إدخال اختراعات تنتج عن خفض نفقات الإنتاج، و من ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح مؤقتة قد تفوق كثيراً ما يحصل عليه منافسوه. و الفرص لإدخال و استخدام مثل هذه التحسينات التكنولوجية كثيرة في تلك الصورة التي وضعها ماركس للنظام الرأسمالي، و يرى ماركس أن البطالة التكنولوجية التي تنتج عن التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة. فيطرد العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة.

[1] حمدي باشا رابح، "ازمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 11.

و يمكن القول بأن التقليل من أهمية و حجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك.

2. نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية):

لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية، حينما باتت مسألة النمو و مشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات و الاقتصاديين، و سارت أبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت خاصةً المدرسة الكيترية و التي تمثلت في[1]:

– يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.

– أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.

– رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، و أسسوا تفاؤلهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنولوجي و مرونة الطلب على الاستثمار.

– أن التقدم التكنولوجي و معرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، و التقدم التكنولوجي يعتبر أيضاً مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.

– أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، و التغيرات في الأسعار (مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضل إدخال تغييرات في الأسلوب الإنتاجي.

– يرون إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج و هما العمل و رأس المال، على عكس الكيتريين (هارود–دومار) الذين يرون بثبات مزج عناصر الإنتاج.

– أن عملية تكوين رأس المال تعتبر هامةً بالنسبة للنمو، خاصةً مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال و العمل في ظروف زمنية معينة، و هذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، و بالتالي تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي نادى بها دومار.

– افترض أن الاقتصاد يعتمد على بضاعة واحدة، و أن الاستهلاك يعتبر هدف للإنتاج و ليس العكس.

– أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي و معدل النمو السكاني[2].

و قد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي نذكر منها:

أ: نموذج سولو–سوان Solow–Swan[3]:

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم و في الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عدداً من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي:

[1] فليح حسن خلف، "التنمية و التخطيط الاقتصادي"، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص 127.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 77.

[3] Raad Ali, "What Explains the Algerian Economic Growth Record", Doctorate thesis, Algerians University, 2006, chapiter 1.

– أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0,05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.

– أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول.

– أن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.

– أن المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل، بحيث يمكن أن يصبح الدولة غنية و العكس بالعكس.

كذلك أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال. و ثبات أنصبة رأس المال و العمل في الناتج المحلي الإجمالي بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية. و كذلك ثبات متوسط معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة. بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة.

و يمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$(1) \quad K = F(K, L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة الحجم، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة، كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الانتاج. و قانون تناقص الغلة، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الانتاج. على هذا الأساس يمكن كتابة الناتج الفرد على النحو التالي:

$$(2) \quad y = f(k)$$

حيث أن k: هو رصيد رأس المال للفرد.

و تعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (الإضافة إلى رصيد رأس المال زائد مخصصات اهتلاك رأس المال) مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج.

$$(3) \quad k' = sY - dk$$

حيث 'k: هو التغير في رصيد رأس المال، و هو يساوي صافي الاستثمار.

s: هو الميل الحدي (المتوسط) للادخار.

d: هو معدل اهتلاك رأس المال.

و يلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد و ذلك بملاحظة أن التغير مع الزمن لنسبة رأس المال العامل:

$$\left(K = \left(\frac{K}{L}\right)\right)$$

يمكن كتابته على النحو التالي:

$$(4) \quad k' = (G(k) - G(L))$$

مع ملاحظة أن نمو العمال (L)G قد أفترض ثابتاً عند n، و بتعويض معدل نمو السكان و معادلة صافي الاستثمار نحصل على:

$$k' = \left(S\frac{Y}{K} - n - d\right)k \quad (5)$$

نلاحظ أنه يمكن التعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد على انها $\frac{y}{k}$ و بتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادة الأساسية لنموذج سولو سوان:

$$k' = \left(s\frac{y}{k} - n - d\right)k = sy - (n+d)k \quad (6)$$

او:

$$k' = sf(k) - (n+d)k \quad (7)$$

حيث تم تعويض دالة الإنتاج للفرد.

تقول المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو سوان أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل:

- الاستثمار للفرد و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل اهتلاك راس المال للفرد dk، و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل.
- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nk، و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المد الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حلة مستقرة باضطراد تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت، و من المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساوياً للصفر، و يمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فإن الاقتصاد سوف ينمو، بمعنى زيادة رأس المال للعامل، حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة، و كلما كان البلد بعيداً عن الحالة المستقرة كلما كان نموه اكبر، و عند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت.

و لتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب – دوكلاس حيث α هي نصيب رأس المال في الناتج. في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان تأخذ الشكل التالي:

$$k' = sk^{\alpha} - (n+d)k \quad (8)$$

و في المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة: $k^* = 0$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة يساوي:

$$k^* = \left[\frac{s}{n+d}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}} \quad (9)$$

و بتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نتحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل على النحو التالي:

$$y^* = \left[\frac{s}{n+d}\right]^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad (10)$$

و هي قيمة ثابتة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة.

فسرت هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جواباً للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض البلدان و هي فقيرة، بينما الأخرى غنية، و ذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة كلما كان البلد غنياً نسبياً، و مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كان معدل نمو السكان مرتفعاً كلما كان البلد فقيراً.

ب: نموذج جيمس ميد Jims Mead:[1]

لقد أخذ" جيمس ميد "بالأسلوب الكلاسيكي الحديث و استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، استخدم نفس الفرضيات في نموذج "سولو سوان" كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك و الاستثمار.

و انطلق من دالة الإنتاج التالية:

$$y = f(K.L.N.T)$$

y : الناتج الصافي أو الدخل الوطني.

K : المخزون الصافي لرأس المال و المتجسد في الآلات.

L : القدر المتاح من قوة العمل.

N : القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض و الموارد الطبيعية، و يفترضه" ميد " ثابت.

T : عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي.

يرى ميد أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Y = V\Delta K + W\Delta L + \Delta Y'$$

V : الناتج الحدي لرأس المال.

W : الناتج الحدي لقوة العمل.

$\Delta Y'$: حجم الإنتاج نتيجة لتغير المستوى التكنولوجي T .

ΔK : التغير في عنصر رأس المال.

ΔL : التغير في عنصر العمل.

و منه فالنمو حسب هذا النموذج يعبر عنه بصيغة معادلات نمو كالتالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y}.\frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Y}.\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$

$\Delta Y/Y$: معدل النمو السنوي للناتج.

VK/Y: الناتج الحدي لرأس المال، و هي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات.

$\Delta K/K$: معدل النمو السنوي لمخزون رأس المال.

[1] وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 25.

WL/Y: الناتج الحدي لعنصر العمل و التي تمثل الدخل القومي، و الذي يدفع كأجور لقوة العمل.

$\Delta L/L$: معدل النمو السنوي لقوة العمل.

$\Delta Y'/Y$: معدل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي.

و تعتبر هذه المعادلة الأساسية لنموذج" ميد"، و التي توضح أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج و هو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو هي معادلة النمو لمخزون رأس المال و مرجح بالناتج الحدي لرأس المال و معدل نمو السكان المرجح بالناتج الحدي لقوة العمل و معدل النمو التكنولوجي.

و كاستعراض عام حول نمو" ميد "نقول أنه اعتبر معدل نمو السكان و معدل النمو التكنولوجي كثوابت، و أن التغير في معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال و حجم الادخار و الناتج الحدي لقوة العمل عبر الزمن.

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان و معدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال و تنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، و هذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل و الموارد الطبيعية، و إذا كان المستوى التكنولوجي ملموساً فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلاً من الانخفاض.

3. نظرية النمو الكنزية:

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ظهرت أفكار كيتر، و قد كان اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، و قد تناول كيتر النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي (الكلي)، و ركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود و معدل الاستثمار.

و يفترض كيتر دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، و قد اعتبر الادخار و من ثم الاستهلاك دالة في الدخل، بينما اعتبر النيوكلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا و في الدخل ثانيا. فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار و من ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني.

و عند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل و مستوى التشغيل، و يتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة، و تعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، و تسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار و الدخل بالمضاعف الكتري.

لقد وضع كيتر عددا من الأسس الجديدة و التي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، و ترتكز هذه الأسس و القواعد في النقاط التالية:

– كان اهتمام كيتر بالاقتصاد الكلي (macro Economie) عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي، من خلال الاهتمام بتكاليف و أرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالية، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

– يرى كيتر أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) و الدخل، و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية و قانون ساي (Say).

– يرى كيتر أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع و الخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال و الذي عرفه على أنه" الجزء من الدخل الوطني أو القومي، الذي ينفق على الاستهلاك و التراكم"[1]، و القصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.

– حسب كيتر الادخار و من ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا، و في مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسب كيتر فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

– لقد نادى كيتر بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

– لقد ركز كيتر على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، و لم يتعرض كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض أو ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني[2].

إن الأفكار العامة التي أشرنا إليها و الخاصة بالتحليل الكتري صاحبها إيجاد نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي تركز على أفكار كيتر و من أبرز هذه النماذج نجد نموذج هارود_ دومار.

نموذج هارود–دومار Harrod–Domar:[3]

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكتريين الجدد، و يعتبر الادخار و رأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، و وفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت، أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق و الجسور...) و ذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني. و لأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي) لا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك. و تمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال. و يعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات و بالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي و أسهلها تطبيقا.

ينطلق هذا النموذج من مجموعة من الفرضيات[4]:

– يفترض أن الاقتصاد مغلق.

– تكلم عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.

---

[1] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في اقتصاديات التنمية"، دار الكتاب للطباعة، بغداد، 1988، ص 70.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 102.

[3] وعيل ميلود، "دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحقيقات الاقتصادية و سبر الآراء، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 34.

[4] Abd El Kader Sid Ahmed, "Croissance et Développement", OPU, Alger, 1981, p p 192-193.

- تكلم عن نظام اقتصادي بأحكام و قرارات آلية و فورية.
- جميع مفاهيم الدخل و الادخار و الاستثمار ثابتة.
- يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- يفترض أن علاقة الادخار و الميل الحدي لرأس المال ثابتة.
- المستوى العام للأسعار ثابت.

يشتمل النموذج على:

دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين رأس المال و العمل و تأخذ الشكل التالي:

$$(1) \quad Y = Min\{vK, bL\}$$

و بافتراض أن هناك فائض للعمالة أو ندرة في رأس المال تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد لرأس المال على النحو التالي:

$$(2) \quad Y = vK$$

و بافتراض أن معدل اهتلاك رأس المال يساوي الصفر، يتطلب شرط التوازن سوق السلع أن يتساوى الادخار مع صافي الاستثمار و ذلك على النحو التالي:

$$(3) \quad I = \frac{dK}{dT} = K^* = sY$$

و بتعويض Y من دالة الإنتاج يمكن التوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال:

$$(4) \quad G(K) = sv$$

و تعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الادخار مضروبا في نسبة الناتج لرأس المال، و يلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية كمعدل الادخار، و معطيات تقنية كنسبة الناتج لرأس المال، و هي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

و للحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن نتحصل على:

$$(5) \quad Y' = vK'$$

و بتعويض تعريف الاستثمار من المعادلة رقم 03 نتوصل إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

$$(6) \quad G(Y) = sv$$

و تعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد رأس المال، و يعتمد مثله على معطيات خارجية، سلوكية أو تقنية.

و يلاحظ أنه إذا كان معدل نمو السكان يساوي n فإن معدل نمو دخل الفرد كمؤشر للأداء التنموي يكون على النحو التالي:

$$(7) \quad G(y) = sv - n$$

و تعني هذه النتيجة أن مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان.

إن تطبيق هذا النموذج يوصف بالسهل.

فإذا كانت لدينا فرضا $v = 0.2$ و $s = 0.25$ فان معدل نمو الاقتصاد سيكون:

$$G(y) = (0,2) \times (O,25) = 0,05$$

أي أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدل5%، و إذا كان نمو معدل السكان 0.03 =n فإن ذلك يعني أن معدل نمو متوسط دخل الفرد يساوي 0.02 أي 2 %سنويا.

و من جملة الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج، و التي تجعله غير واقعي، و من جملة هاته الانتقادات نجد:

– أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار و معدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

– أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال و العمل غير مقبولة و ذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما و تأثيرات التقدم التقني.

– النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعر الفائدة.

– فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج و المعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، و خصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

– إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار و عدم تدخل الدولة في الاقتصاد و حالة التشغيل الكامل.

4. نظرية النمو الجديدة (الداخلية)[1]:

إن القصور في تفسير التباعد و الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان جعل نماذج النمو الكلاسيكية تلقى معارضة كبيرة في بداية الثمانينات و بداية التسعينات كونها ترجع النمو الاقتصادي إلى عوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي.

هذا القصور يوفر إطار نظري لبروز نظرية النمو الداخلية كما أن الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة و كذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، و يفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض. و يتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم و كذلك البحث و التطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه اختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

إن البناءات السابقة لمدرسة النمو الداخلي تفترض أن معدل الادخار و معدل الاستثمار و معدل نمو السكان و التكنولوجيا و كل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم.

و ترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر النمو، و أنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة

[1] ميشال تودارو–ترجمة حسن حسين و محمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 155.

الإنتاجية و الاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم و البحث و التطوير، و هذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني.

و يمكن مما سبق إبراز أهم الاختلافات الموجودة في النظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها و على وجه الخصوص نظرية النيوكلاسيكية:

- أن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي و في أكثر الأحيان كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال المستثمر، و بافتراض أن استثمارات القطاع العام و الخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية و الوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم و تباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

- إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

و قد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار و مبادئ نظرية النمو الداخلي، و من أهم هذه النماذج نجد نموذج بول رومار-Paul Romer-.

نموذج بول رومار-Paul Romer-:[1]

صاغ Romer نموذجه كالتالي:

النموذج يحتوي على مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض، أي أن لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس ***Cobb-Douglas***

$$y_{it} = (k_{it})^{1-B}(A_t l_{it})^{B} \qquad (1)$$

y_{it}: إنتاج المؤسسة (i) في الفترة (t).

k_{it} و l_{it}: كمية العمل و رأس المال المستعمل من طرف كل مؤسسة.

A: رأس المال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات و المرتبطة برأس المال الإجمالي $\sum k_t$.

مع أن:

$$A = (A)^{1/B}(\sum k_{it})^{\alpha} \qquad (2)$$

و منه تصبح المعادلة (**01**) كما يلي:

$$y_{it} = (k_{it})^{1-B}\left[A^{1/B}(\sum_{i=1}^{n} k_{it})^{\alpha} l_{it}\right]^{\alpha} \qquad (3)$$

و في حالة إذا ما كان العمل و رأس المال موزعين بحصص متساوية بين المؤسسات فالإنتاج الكلي المجمع للاقتصاد ككل هو:

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = [\sum_{i=1}^{n} k_{it}]^{1-B}\left[(A)^{1/B}(\sum_{i=1}^{n} k_{it})\sum l_{it}\right]^{\alpha} \qquad (4)$$

[1] العمري علي، "دراسة تغيرات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 69.

و العلاقة (**04**) تصبح:

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = A[\sum_{i=1}^{n} k_{it}]^{1-B+\alpha B}[\sum_{i=1}^{n} l_{it}]^{B} \qquad (5)$$

نضع: $y_t = \sum_{i=1}^{n} y_{it}$ ، $k_t = \sum_{i=1}^{n} k_{it}$ ، $l_t = \sum_{i=1}^{n} l_{it}$

فتصبح العلاقة (**05**) كما يلي:

$$y_t = A(k_t)^{1-B+\alpha B}(l_t)^{B} \qquad (6)$$

و منه فالمردودية الخاصة هي:

$$r_{it} = (1-B)(k_{it})^{-B}(A_t k_{it})B \qquad (7)$$

نقوم بتعويض A الموجودة في المعادلة (**02**) في المعادلة (**07**) نحصل على:

$$r_{it} = (1-B)(AL_t)^{B} k_t^{B(\alpha-1)} \qquad (8)$$

و المردودية الاجتماعية تصبح كما يلي:

$$r_t = (1-B+\alpha B)(AL_t)^{B}(k)^{B(\alpha-1)} \qquad (9)$$

انطلاقاً من المعادلتين (**08**) و (**09**) تظهر أن المردودية الخاصة أقل من الاجتماعية و هذا ما يفسر بالخارجية.

نقوم الآن بدراسة مشكل النمو من خلال المرور عبر تكوين هاملتون لدالة المنفعة.

$$Max.U = \int_0^{\infty} \frac{C^{1-\sigma}-1e^{-pt}}{1-\sigma} dt \qquad (10)$$

$$k = f(k) - C - (s+n)k$$

افترض أن عدد السكان ثابت و $\alpha = 1$ منه:

$$f(k) = AKL^{B} \qquad (11)$$

$$k^{*} = f(k) - C - \delta k$$

δ: نسبة انخفاض رأس المال.

و حسب شروط هاملتون:

$$M = \frac{C^{1-\delta}e^{-pt}}{1-\delta} + \lambda\big(f(k)\big) - C - \delta k \qquad (12)$$

و تستعمل تقنيات لمراقبة المثلى من أجل التعظيم داخل الزمن *Inter Temporelle* ، و نحصل على معدل النمو للمجتمع كما يلي:

$$g_0 = \frac{C^{*}}{C} = \delta(AL^{B} - \delta - P) \qquad (13)$$

و معدل النمو لكل رأس مال هو:

$$\frac{k^{*}}{k} = AL^{B} - \frac{C}{k} - \delta \qquad (14)$$

و نفس الطريقة تؤد بنا إلى حساب معدل النمو غير الممركز و هو:

$$g_e = \frac{C^{*}}{C} = \delta[(1-B)AL^{B} - \delta - P] \qquad (15)$$

يتضح أن $g_0 > g_e$ و هذا باعتبار أن الأعوان لا تأخذ بعين الاعتبار قراراتها الفردية الخارجية المتسببة من طرف مساهمة رأس المال الإجمالي.

المطلب الثالث: سمات النمو الاقتصادي[1].

- زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، و ذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.
- حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل و تداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، و البحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة و أكثر ربحية.
- التقدم الاقتصادي.

المطلب الرابع: عناصر النمو الاقتصادي[2].

- العمل: و نعني به مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية و التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.
- رأس المال: مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، و على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.
- التقدم التقني: و يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

خلاصة المبحث:

لقد استنتجنا من خلال هذا المبحث ان النمو الاقتصادي له أهمية بالغة جدا في مختلف المجتمعات اذ تسعى هذه الاخيرة الى تحقيق معدلات نمو عالية، فهو يدل على قدرة الدولة على انتاج البضائع و الخدمات التي يرغب فيها سكانها، و هو كغيره من المواضيع له نظريات خاصة به ابتداء من النظرية الكلاسيكية الى غاية نظرية النمو الجديدة، ويتمتع النمو الاقتصادي بسمات و عناصر تميزه.

[1] جلال خشيب، "النمو الاقتصادي"، شبكة الالوكة www.alukah.net بتاريخ 2014/08/06، ص 6.

[2] مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي www.Startimes.com تاريخ الاطلاع 2015/12/03، ص 8.

المبحث الثاني: تقييم النمو الاقتصادي.

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب اعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها و الفوائد التي تعود على شعوبها، و له مجموعة عوامل تلعب دور مهم في تحديده، و هناك مجموعة من المقاييس و هذا ما سنتطرق اليه في المطالب الثلاث.

المطلب الأول: فوائد و تكاليف النمو الاقتصادي.

I. **فوائد النمو الاقتصادي**: من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي ما يلي[1]:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع و الخدمات.
- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج و الرفع من معدلات الأجور و الأرباح و الدخول الأخرى.
- يساعد على محاربة الفقر و يحسن من المستوى الصحي و التعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة و يعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية و التوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من مشكلة البطالة.

II. **تكاليف النمو الاقتصادي**: لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل بعض الأعباء و التضحيات أهمها:

- كلما زاد النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج السلع الرأسمالية أكثر و توجيه الموارد و الاستثمارات إليها. بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب و التعليم، و هذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الإنتاج في المستقبل[2].
- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة و حتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي و القضاء على الثروات الطبيعية و ازدحام المدن.
- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية و التكنولوجيا...، و يرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة و غير مستقرة[3].
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي و طغى على الجوانب الروحية و الأخلاقية في المجتمع[4].

---

[1] بنابي فتيحة، "السياسة النقدية و النمو الاقتصادي-دراسة نظرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 10.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 472.

[3] مصطفى زيروني، "النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية بالرجوع الى اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا"، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، ص 35.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 472.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، و يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1) **كمية و نوعية الموارد البشرية:** نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج انه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدجل الفردي الحقيقي أكبر و بالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي. أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فان الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية و نوعية يجب أخذها بعين الاعتبار. فالزيادة في عدد السكان القادرين و الراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل و بالتالي على معدل النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص إنتاجية العمل فتستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية و تحدد بعدة عوامل أهمها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).
- كمية و نوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.
- نسبة التعليم، المستوى الصحي و المهارة الفنية للعمال.
- درجة التنظيم و الإدارة و العلاقات الإنسانية في العمل.

2) **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين و نموه الاقتصادي على كمية و نوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات و غيرها. هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

3) **تراكم رأس المال:** على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات و غيرها. أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل التضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار و بالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

و العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار و هي:

- ✓ توقعات الأرباح.
- ✓ السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

و يشمل الاستثمار بنوعيه المادي و البشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل... الخ، و البشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب و الصحة.

[1] عبد الرحمن اسماعيل، حربي عريقات، "مفاهيم و نظم اقتصادية"، دار وائل للنشر، الاردن، 2004، ص 278.

4) **معدل التقدم التقني**: و يعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات و الابتكارات و يؤدي إلى تطور منتجات جديدة و طرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة[1].

5) **عوامل بيئية**: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، و نظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، و نظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، و استقرار سياسي و حكم يدعو النمو الاقتصادي.

6) **التخصص و الإنتاج الواسع**: و هو الذي دعا إليه Adam Smith في كتابه " ثروة الأمم (1776)" فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية و مهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج و بالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي[2].

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.

1. **الدخل الوطني الكلي**: حيث اقترح " Mead " استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من و إلى الخارج.

2. **الدخل الوطني الكلي المتوقع**: و حيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع و ليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

3. **متوسط نصيب الفرد**: و هو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه و إحصاءه يعرف بعض المشاكل و الصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس و طرق القياس و التقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، و حسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن اعتقد " Charles Kindle berger " أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية و ليس إلى مستوى المعيشة، و أما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة و الرفاهية،

حيث أن : $$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t \text{ - الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، و هو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى[3].

[1] طالب محمد عوض، "مدخل الى الاقتصاد الكلي"، معهد الدراسات المصرفية، الاردن، 2006، ص 183.

[2] بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص 8.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 65.

4. **معادلة " Singer "**: حيث في سنة 1952 وضع " Singer " معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D=SP - R$$

حيث أن: (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

(S) معدل الادخار الصافي.

(P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة).

(R) معدل نمو السكان.

حيث قام " Singer " بافتراض أن: S = 6 % من الدخل الوطني، و P = 0,2% و R = 1,25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو D = -0,5، و هو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات " Singer " كانت صادقة في عهده، و هي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% و أن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2%، و أن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%.[1]

خلاصة المبحث:

لقد توصلنا من خلال هذا المبحث الى ان النمو الاقتصادي يتمتع بفوائد جمة اهمها توفير السلع و الخدمات و تحقيق الرفاهية للشعوب و محاربة الفقر و زيادة الدخل القومي، و في المقابل لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في اطار تحمل بعض الاعباء و التضحيات، و هناك عدة محددات يتحدد على اساسها النمو الاقتصادي ككمية و نوعية الموارد البشرية و الطبيعية و راس المال و معدل التقدم التقني و التخصص و غيرها، و يقاس النمو ال اقتصادي بالدخل الوطني الكلي و الدخل الوطني الكلي المتوقع و متوسط نصيب الفرد و معادلة Singer.

[1] كبداني سيدي احمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية-دراسة تحليلية و قياسية"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 23.

خلاصة الفصل:

و في خلاصة فصلنا هذا توصلنا الى ان النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي و ذلك في الاجل الطويل، كما ان له نظريات مفسرة له بدءا بالفكر الكلاسيكي حيث اهتم بعملية النمو، و اتجه الى البحث عن اسباب النمو طويل الأجل، فمنهم من ارجعهم الى تقسيم العمل (Adam Smith)، و منهم من رده الى ارباح الرأسماليين، (Ricardo) في حين ذهب البعض الى اعتبار القطاع الصناعي كأهم مورد للثروة (Malthus)، و كانت فكرة فائض القيمة الاساس الفعلي للنمو في النظرية الماركسية.

في حين ترجم الاقتصاديون النيوكلاسيك افكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نموذجين و هما: نموذج Solow- Swan فقد طوره لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول انماط النمو في العالم و خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، في حين نموذج Jims Mead الذي استخدم دالة النتاج التي تسمح بوجود وفرات الحجم بين عناصر الانتاج المختلفة، و بعد ذلك جاءت النظرية الكينزية، حيث اهتم Harrod و Domar بالإحلال بين رأس المال و العمل، و اعتبر ان الاستثمار هو السبب الأساسي للنمو و أنه لا يوجد احلال بين رأس المال و العمل، و أخيرا جاءت نظرية النمو الجديدة التي تفترض وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين راس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لراس المال من الانخفاض ومن اهم نماذجها Paul Romer.

حيث ان النمو الاقتصادي كان و لا يزال من اهم الاهداف التي تسعى اليها مختلف الحكومات، نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية و مستويات المعيشة، و التخفيف من الفقر و البطالة.

و لعل من ابرز العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، سعر الفائدة و الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعد اهم عامل يؤثر فيه و لذلك خصصنا له الفصل الثاني و هو موضوع دراستنا.

الفصل الثاني:

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات. فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، و الكفيل بتوفير مناصب الشغل و إنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي و الوسيط أو بهدف التصدير. و له آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل، لذلك استوجب على الحكومات إدارة النشاط الاستثماري و توفير الظروف المناسبة له و إزالة العراقيل التي تعيقه و توجيهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية و الاجتماعية الكلية دون المساس بمصالح أولئك القائمين به (المستثمرين). أي وضع سياسة استثمارية رشيدة.

و تسعى الحكومات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتزامن مع نسب مرتفعة من التنمية الاقتصادية. هذه الأخيرة تحتاج إلى تنشيط الاستثمار و تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم. غير أن نواحي الاستثمار متنوعة و متعددة و تستدعي تمويلات قد تفوق المتوفر منها محليا، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويل برامج استثماراتها. و من بين هذه المصادر و الأكثر تدفقا خلال العقدين الأخيرين الاستثمار الأجنبي المباشر.

و في هذا الفصل المعنون بماهية الاستثمار الأجنبي المباشر سنتناول فيه مبحثين، الأول بعنوان مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو بدوره ينقسم إلى خمس مطالب، المطلب الأول جاء تحت عنوان لمحة تاريخية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المطلب الثاني فهو تعريف و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، المطلب الثالث عنون بالتقسيم الموضوعي للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المطلب الرابع فيحمل عنوان أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المطلب الخامس و الأخير فخصص لأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما المبحث الثاني فخصص لتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو ينقسم إلى خمس مطالب، الأول هو نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الثاني جاء بعنوان الحوافز الممنوحة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الثالث فهو عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الرابع فيحمل عنوان منافع و مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الخامس فخصص لمزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات و الدول و قد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين. و في ما يلي سنتطرق إلى مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

يرجع تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث ارتبطت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن و الزراعة و الخدمات العامة، و قد عرفت بداية القرن العشرين تطور جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية و الاتصالات السلكية و اللاسلكية. و في سنة 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار أمريكي، و كانت المملكة المتحدة البريطانية في ذلك الوقت المصدر الأكبر للاستثمار وتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا. و كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر. و في سنة 1938 وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم حوالي 66 مليار دولار أمريكي، و كانت الشركات البريطانية هي اكبر المستثمرين. و قد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية و بالأخص دول أمريكا اللاتينية و دول آسيا في قطاعات الزراعة و المعادن و البنية الأساسية أو التحتية.

و بعد الحرب العالمية الثانية تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات و أصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع هذه الاستثمارات انتشارا. و قد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات الستينات استراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه و المخطط و ركزت على تنمية الصناعات المحلية و عم التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق التبعية الاقتصادية و التدخل السياسي و إضعاف المؤسسات الوطنية المحلية، و نتيجة لهذه المخاوف عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا واضحا في تلك الفترة من الزمن اقتصرت فيها على شكل هدايا و منح و قروض.

أما في فترة السبعينات فقد تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسن أسعار السلع الأولية على المستويين، فالمستوى الأول فقد خص قطاعات الصناعات الاستراتيجية كالبترول و الغاز، أما المستوى الثاني فقد ارتبط بتحقق فوائض موازين المدفوعات للدول المصدرة للسلع الأولية و الذي شكل مصدرا هاما لرأس المال القابل للاستثمار. و قد أعيد تشغيل تلك الأموال و استغلالها في الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية. و بالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اعتمادا على تلك القروض و اقل اهتماما باجتذاب الاستثمارات الأجنبية

[1] داودي محمد " السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، أبي بكر بلقايد، 2011-2012، ص29.

المباشرة. كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من الادخار المحلي دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر.

لقد تواصل هذا التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من الثمانينات، حيث وجدت الدول النامية صعوبة في استرجاع الاستقرار الاقتصادي بعد الهبوط المتواصل في أسعار المواد الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول النامية و ارتفاع الفائدة العالمية، و هي العوامل التي أدت مجتمعة إلى تفاقم واستفحال أزمة الديون الخارجية. و قد قامت الدول النامية نتيجة ذلك إلى اعتماد و تطبيق برامج للإصلاح الهيكلي و تحرير بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي و تخفيف القروض المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وكنتيجة لهذه الظروف بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسترجع وتيرتها تدريجيا إلى الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات استجابة إلى تلك التغيرات. و قد توجه جزء من تلك الاستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، و تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات الموجهة للتصدير متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل و زيادة روابط السوق.

أما في ما يخص مرحلة التسعينات أصبحت عوامل الإنتاج أكثر تحركا بين دول العالم، و قامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي و خلق الأسواق التي تجتاز حدود الدول. و استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخوصصة و اعتماد سياسة تشجيع الاستثمار و تحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة الأوروقواي للمفاوضات التجارية. و زاد عدد المعاهدات ثنائية الأطراف المرتبطة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و حمايته، كما تم وضع اتفاقات متعددة الأطراف بهذا الشأن. و تقوم الدول الصناعية بالتفاوض من اجل وضع اتفاقية لتنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها. كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار يهدف إلى مواصلة تحرير اطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر[1].

المطلب الثاني: تعريف و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ تعاريف حول الاستثمار الاجنبي المباشر.

و لقد تناولت العديد من الدراسات و التقارير الاقتصادية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، نورد أدناه بعضها على سبيل الذكر لا الحصر.

1. **تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين:**

- فقد عرف **هايمر** (**Hymer**) الاستثمار الأجنبي المباشر بانه: " حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل، بحيث يراقب المستثمر مباشرة المؤسسة الأجنبية "[2].

[1] داودي محمد مرجع سابق، ص30.

[2] نورة بيري و عبود زرقين "محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب- دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1992-2012 "مقال منشور كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، الجزائر، العددان 67-68/ صيف-خريف2014 ص ص:155-156.

- و عرفه **كوجيما**(**Kojima**) بأنه: " التحركات في راس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة و أرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية "[1].
- أما جيل **برتان** (**Bertin**) فيعرفه بانه:" الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع. يأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية. إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم "[2].
- أما **سالفاتور** (**Salvatore**) 2001 فعرفه على أنه: " عملية استثمار حقيقي في المصانع، السلع الرأسمالية، الأرض و الأصول الثابتة، و يتضمن ذلك راس المال و الإدارة، حيث يحتفظ المستثمر بحق السيطرة و استعمال رأس المال المستثمر "[3].
- و **فريد النجار** عرفه على أنه: " يقصد بالاستثمار الأجنبي الوافد المباشر، السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة ".
- أما **نزيه عبد المقصود مبروك** عرفه على أنه: " تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة "[4].
- يرى **عبد السلام أبو قحف** أن الاستثمار الأجنبي المباشر:" هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة "[5].

2. تعاريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية:

- تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل و يتضمن مصلحة دائمة و سيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلا بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر[6].

---

[1] زغيب شهرزاد " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق "، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر،بسكرة، العدد الثامن فيفري 2005 ص4.

[2] حسن كريم حمزة "العولمة المالية و النمو الاقتصادي" دار صفاء للنشر والتوزيع، ر إ2010/5/1466، عمان-الأردن،2011، ص69.

[3] زياد محمد عرفات أبو ليلى "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير،كلية العلوم الادارية، جامعة اليرموك، الاردن، 2004-2005،ص9

[4] سحنون فاروق "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر" مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف2009-2010 ص13.

[5] بلاسم جميل خلف "الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة و اشكالية البيئة الاستثمارية العراقية" ملة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2015، ص52.

[6] بثينة محمد علي "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن 1990-2006" دراسات العلوم الإدارية، المجلد36، العدد 2009/02، ص317.

- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته[1].
- تعريف صندوق النقد الدولي: يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة، أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة[2].
- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار الدولي، و في ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم، أو القوى التصويتية % 10 أو أكثر.

3. حوصلة حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر[3]:

من التعاريف السابقة يمكننا استنتاج خاصيتين متلازمتين للاستثمار الأجنبي المباشر و هما:

✓ تدفق رأس المال بين دولتين أو أكثر: أي انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى سواء كان هذا الرأسمال في شكل نقدي أو في شكل عيني منقول و المتمثل في الأدوات المادية المنقولة الضرورية لعملية الانتاج.

✓ الرقابة المباشرة للطرف الأجنبي على المشروع: حيث تتحقق من خلال ملكيته الكلية (المطلقة) للمشروع أو نظرا للأهمية النسبية للجزء المملوك من طرف المستثمر الأجنبي و الذي يشترط البعض أن لا يقل عن % 10 كحد أدنى و إلا صار الاستثمار الأجنبي غير مباشر.

و بهذا يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم، من طرف شخص أو أكثر طبيعي أو معنوي يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني، من أجل تحقيق عوائد اقتصادية (مالية و غير مالية) على أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلعا أو خدمات غير ممنوعة قانونا، بهدف تسويقها محليا أو دولي.

و كتعريف شامل لما سبق يمكننا القول ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو: " تحويل رأس المال (نقدي، عيني، تقنيات، معارف) إلى دولة أخرى للاستثمار في المشاريع. ويستطيع المستثمر الأجنبي أن يدير المشروع جزئيا أو كليا بحسب قوة التصويت التي يتمتع بها. وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة المدى بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة ".

❖ أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر[4].

و تكمن أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال مجموعة من المسائل أهمها:

أ . زيادة الإنتاجية و الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي و من ثم زيادة متوسط دخل الفرد، و بالتالي تحسين مستوى معيشة السكان.

---

[1] أشرف السيد حامد قبال "الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي " دار الفكر الجامعي ط1 ، ر.أ 2925 /2013، الإسكندرية ص19

[2] لوعيل بلال " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007) "، أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، العدد 4 ديسمبر 2008، ص135.

[3] نورة بيري عبود زرقين–مرجع سابق–ص156.

[4] محمد عبد العزيز عبد الله عبد " الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء الاقتصاد الاسلامي "دار النفائس للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2005، ص31.

ب . توفير فرص العمل و تخفيض نسبة البطالة.

ت . زيادة معدلات التكوين الر أسمالي للبلد.

ث . حصول البلد على العملات الأجنبية الصعبة من خلال ما ينتج من سلع للتصدير، و بالتالي تأثيره الايجابي على ميزن المدفوعات.

المطلب الثالث: التقسيم الموضوعي للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

يرتكز هذا التقسيم على مبدأ التقسيم الدولي للعمل، و الذي ينص على تخصص كل دولة في إنتاج معين و اكتسابها لميزة تنافسية فيه، و تخصصها في سلع او منتجات من خلالها تتمركز في السوق الدولية و تفرض وجودها فيها و بالتالي تحررها من مضاعفات المنافسة الحادة او الاحتكار. و انطلاقا من هذا يرى أنصار هذه النظرية انه يتوجب على الدول المضيفة بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة ان تربط بين الاستثمار الأجنبي و خاصة منه المباشر بهذا المبدأ بحث يتم توجيهها وفقا لتخصص كل دولة و مع مراعاة المبادئ العامة للقانون الدولي للاستثمار و من اهم هذه المبادئ نذكر ما يلي:

- **مبدأ احترام الملكية الخاصة:**

إن الملكية الخاصة حسب قواعد الاستثمار الدولي التي هي قواعد رأسمالية بحته عنصر من عناصر النظام العمومي الرأسمالي و هي ذات طابع مقدس يتوجب على سلطات البلد المضيف ضمان احترامها و مثل هذا الضمان يقيد حرية مثل هذه الدول في اللجوء الى التأميم و نزع الملكية و كلما كانت افاق الملكية الخاصة ضيقة في البلد المضيف كلما قل النشاط الاستثماري و من تم عدد المستثمرين الاجانب. و هكذا تتكون العلاقة بين مفهوم الاستثمار الاجنبي و الملكية الخاصة و علاقة فعل و رد فعل بين الطرفين.

- **مبدا احترام الحقوق المكتسبة.**

لقد طور المفهوم الدولي للاستثمار مبدأ الحقوق المكتسبة المتعارف عليها في القانون الخاص حيث اعتبرها كأثر من آثار إجراءات التأميم و تتمثل في مجمل الحقوق التي اكتسبها المستثمر الأجنبي اثناء مباشرته لنشاطاته في البلد المضيف. فإذا قامت الدولة بتأميم مشروع المستثمر الأجنبي فيجب عليها مراعاة حقوق هذا الاخير لأنه اكتسب هذه الحقوق في ظل قانون معين و نفس الشيء اذا تم تعديل أو إلغاء قانون الاستثمار الأجنبي، و في هذا الصدد انقسم الفقه الدولي إلى قسمين، القسم الأول يرى أن المستثمر الأجنبي يفقد كل حق بمجرد حصول عملية التأميم باستثناء الحق في التعويض الذي يتم حسب بعض التشريعات بصفة قبلية، عادلة و مصنفة. و القسم الثاني يرى أن التعويض الممنوح للمستثمر لا يعني فقدانه لبعض الحقوق المكتسبة و التي يجب المحافظة عليها عند إجراء أي تأميم.

- **مبدأ عدم التمييز بين المستثمر الوطني و المستثمر الأجنبي:**

و ينص هذا المبدأ على المعاملة المتساوية التي تبنى على اساس معايير دولية موحدة.

[1] داودي محمد – مرجع سابق- ص21.

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

من اهم الاشكال التي اتخذها الاستثمار الاجنبي المباشر هي:

1. الشركات المشاركة: [1]

يقصد بالشركة المشاركة هي شركة سواء كانت صغيرة أو كبيرة متكونة من واسطة اثنين أو أكثر من الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، أو منظمات فيها على الاقل وحدة تشغيلية تستهدف ممارسة نشاطاتها في اطار تكوين شركة جديدة بهدف تحقيق ربح بصفة دائمة. و يتم بشكل عام تقسيم الملكية من قبل المساهمين بأسلوب متساو تقريبا و تحت السيطرة المطلقة لأحد المتعاقدين.

هذا النوع من الشركات يتميز بمشاركة احد او بعض المستثمرين المحليين (الوطنيين) مع شركاء من دولة أخرى، و ينتشر هذا النوع في الدول العربية التي تتمتع بوفرة رجال الأعمال المحليين أصحاب الأموال، و خاصة الدول العربية المصدرة للبترول كدول الخليج. و يعتبر هذا النوع من الشركات مستحبا من طرف المستثمرين الأجانب، الذين يفضلون التعامل مع شركاء قادرين ماليا في الدول المضيفة و هذا تقليلا من مخاطر الاستثمار الكثيرة. اضافة الى وجود تنظيمات خاصة بهذا النوع من الشركات كتحديد حدود و حصص و نسب المستثمر القادم (الأجنبي) و المستثمر المحلي (الوطني)، و كذلك نوع التكنولوجيا و أساليب الإنتاج المناسب...الخ، كما تحدد قوانين الضرائب و التنسيق الجبائي أيضا تحدد فترات الاعفاء الجبائي و انواع الضرائب و شرائحها سواء على الارباح و الايرادات او القيمة المضافة و المبيعات و الانتاج.

تتمتع الشركة المشاركة أو الفرع المرتبط بعدد من المزايا، لكن بالمقابل يأخذ عليها بعض الأمور ترتبط بما إذا لم يتحقق أي شيء من النقاط الايجابية في هذا الشكل من الاستثمارات و يمكن ذكر أهمها كالتالي:

- صعوبة ادارة الشركة المشاركة و ذلك لاختلاف الاساليب الادارية المستخدمة.
- اذا استحوذت الشركة على اكثر من نصف راس المال فإنها يمكن ان تواجه مشكلات ادارية بسبب عدم رضا الاقلية، اما اذا استحوذت على اقل من النصف فهذا سيؤثر بصورة واضحة على طريقة تسييرها و قدراتها الإدارية.
- بعض التعهدات المتخذة في بداية العمل يمكن ان تكون صعبة التطبيق بعد فترة من الزمن مثل التعهد بالتمويل و تصدير نسبة من الانتاج.
- في حالة عدم نجاح الشركة المشاركة فان الخسائر يمكن ان تسبب العديد من المشاكل للشركة التي يتوجب عليها أن تنسحب او الذي تكون عرضة لمنافسة جديدة و التي تؤدي الى فقدانها لحصصها من السوق.

و من أهم المزايا التي يوفرها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي نذكر ما يلي:

- ✓ يحدد أهمية الاستثمار في الخارج و خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة و المتوسطة عندما يكون تمويل الاستثمار يمثل مشكل و عبئ كبير على الشركة بمفردها.
- ✓ يمثل حماية نسبية ضد المخاطرة السياسية و انتزاع الملكية:
- ✓ يمكن ان ينشأ اثر للتعاون بالنسبة للشركتين في حالة تركيز جهودها بقوة في المجالات المختلفة.

[1] داودي محمد-مرجع سابق- ص44.

- ✓ يفتح اسواق مالية جديدة و يسمح باستعمال ادوات جديدة للتمويل.
- ✓ يساعد على الانتفاع من المزايا الجبائية للشركة الأجنبية.
- ✓ يساهم في تلبية ما تصبو اليه السياسات الوطنية من توفير مناصب شغل جديدة و دعم التنمية الاقتصادية في البلاد.

و يمكن لشركة أجنبية ان تقوم بإنشاء فرع لها او فروع في دولة أخرى، و ذلك سعيا منها الى الحصول على أسواق جديدة لمنتوجاتها و تصريف فائض مخزونها، و من أجل التوسع و النمو اكثر و تحقيق أرباحا إضافية، أو من أجل التخلص من الضرائب المرتفعة في دولة المقر الرئيسي و البحث عن ما يعرف بالجينات الجبائية. و تنظم العلاقة بين مقر الشركة الأم و الفرع من خلال التفويض الموكل المبني على الاتفاقيات و القوانين المبرمة بين الشركة الأم و الدولة المضيفة (المستقبلة).

2. الاستثمار المملوك كليا من الشركة الاجنبية[1]:

إن الشركات متعددة الجنسيات تفضل كثيرا هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، و يتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج او التسويق او أي نوع اخر من انواع النشاط الانتاجي أو الخدماتي على مستوى البلد المضيف. و فيما يرتبط بالدول المضيفة و خاصة منها النامية تتردد نوعا ما في السماح لهذه الشركات من الحصول على الملكية الكاملة للمشاريع الاستثمارية، و هذا تخوفا من التبعية الاقتصادية و ما يترتب عليها من اثار سياسية على الصعيد المحلي و الدولي. كذلك نتيجة للتخوف من احتمال انتشار احتكار الشركات الأجنبية لأسواق الدول النامية و عدم قدرة المؤسسات الوطنية على منافسة الشركات متعددة الجنسيات التي تفرض عليها منافسة قوية و شرسة في بعض الأحيان.

و من افتراض قبول هذه الاسباب تجدر الإشارة إلى أن الممارسات و الأدلة العلمية تشير الى ان بعض الدول النامية في شرق اسيا مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة و تايوان و دول امريكا اللاتينية كالبرازيل و المكسيك، و كذلك دول افريقية تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا كوسيلة لجلب و استقطاب الكثير من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي. كما انه الى حد الان لا يوجد دلائل عملية كافية تشرح تردد و تخوف الدول النامية الاخرى بشان الآثار السياسية و الاقتصادية السلبية الناجمة عن هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن لهذا الشكل من الاستثمار الاجنبي المباشر منافع تستفيد منها الدول المضيفة له، من أبرزها زيادة حجم تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية و زيادة المشاريع الانتاجية التي تؤدي الى اشباع المجتمع المحلي من السلع و الخدمات المختلفة، كما تحسن من ميزان مدفوعات البلد المضيف من خلال التقليل من الاستيراد و ربما توجهه نحو التصدير. دون ان ننسى ان هذا الشكل من الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم مساهمة فعالة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير فضلا عن هذا ما يترتب على كبر الحجم من خلق مناصب فرص عمل مباشرة و غير مباشرة مما ينتج عنه

[1] Denis TERSEN et Jean Luc BRICAUT. L'investissement international Edition Amand Colin, Paris, 1996, Page08.

من تقليص في مستوى البطالة في البلد المضيف. اما فيما يتعلق بالعيوب فان الدول المضيفة و خاصة النامية تخاف من اخطار الاحتكار و التبعية الاقتصادية و ما ينتج عنها من اثار سياسية سلبية على المستوى المحلي و الدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها و بين الشركات المعنية، أو بلدان الأم لهذه الشركات.

3. عمليات التجميع و الاندماج[1]:

قد تأخذ المشروعات الاستثمارية شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي و الطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتوج معين سيارة مثلا، لتجميعها لتتحول إلى منتوج نهائي تام الصنع، و هذا النوع من العمليات موجه في اغلب الأحيان إلى أسواق الدول النامية، حيث يقدم الطرف الاجنبي الخبرة و المعرفة اللازمة للتصميم الداخلي و طرق التخزين و الصيانة...الخ، مقابل عائد مادي يتفق عليه.

خلال التسعينات من القرن الماضي كانت هناك العديد من عمليات التوسع الخارجي و ذلك من خلال الانضمامات و الاندماجات في الانشطة المتجانسة سواء كان على المستوى الدولي او على مستوى التجمع الإقليمي.

و تعتبر هذه العمليات ذات اهمية كبيرة، ففي سنة 1998 كانت هناك العديد من الاندماجات الدولية، و قد ساعد الارتفاع الكبير في اسعار الاسواق الاوروبية و الامريكية في النصف الاول من تلك السنة على التعامل بالأوراق المالية عن طريق مبادلة الأسهم. و بعد الأزمة الآسيوية في 1998 تم اقتناء عدد كبير من الشركات الآسيوية. و قد زادت نشاطات الاندماج و الاقتناءات بعد انخفاض أسعار الأسواق الرئيسية، التي تبعت الإصلاحات الاقتصادية التي فرضت من طرف صندوق النقد الدولي بسبب الاختلافات التي حصلت فيها. و قد شملت الاندماجات و اقتناءات قطاع التأمينات و القطاع المالي و قطاع السيارات و قطاع المشروبات الغازية.

ومن اهم مزايا هذا النوع من الاستثمار الاجنبي نذكر ما يلي:

- ✓ تسمح بالإنتاج الميداني أي المكان المطلوب، و هي بذلك تقلل من مخاطر الصرف الناتجة عن الصادرات.
- ✓ تعتبر كوسيلة سريعة للتمركز في الخارج، كما تساعد في تحقيق وفرات الحجم و خاصة في مجال البحث والتكنولوجيا الجديدة، وعمليات ترويج العلامات التجارية.
- ✓ هي وسيلة جيدة و سريعة للاستحواذ على حصص جديدة من الاسواق.
- ✓ عندما تكون عملة البلد ضعيفة فان الاندماج يمكن ان يمثل فرصة مناسبة لشراء شركة بسعر منخفض.

إلا انه يجب ان تقيم الشركات قبل الاندماج، لأن أهم المشاكل يمكن ان تظهر بعد عملية الاستحواذ و الشراء و الاندماج. تتجسد أغلب الاندماجات و الاقتناءات إما عن طريق العروض العامة للشراء و إما عن طريق العروض العامة للمبادلة، و هاتين الطريقتين تعتبران أسلوب مالي يساعد في إعادة بناء البنية التحتية للشركات أما بشكل طوعي و أما بشكل إكراهي أو عدائي. و تسدد القيمة نقدا أو عن طريق دفع أسهم أو سندات، و عندما يتم العرض العام للشراء او للمبادلة في الوقت الذي لا يعبر عن رضا أو موافقة الإدارة، فان ذلك يعني ان العرض هو عدائي أو إكراهي.

[1] داودي محمد-مرجع سابق-، ص ص 44-45.

إن إجراء العرض العام للشراء المعتاد في الولايات المتحدة الامريكية لم يستعمل في كل مكان، و هناك العديد من البلدان تستخدم استراتيجيات الدفاع ضد العرض العام للشراء. و تجذر الإشارة إلى أن هذا الإجراء لم يعرف بشكل واسع في الدول في غالبية الدول الأوروبية و حتى لو كان معروفا فانه يمثل حالات نادرة الاستعمال، لكن يشاع استعماله في المملكة المتحدة البريطانية، و قد تطور في السنوات الاخيرة في فرنسا. اما في ما يتعلق بالدول الانجلوسكسونية فتتحكم في العرض العديد من العوامل المالية، بينما في البلدان اللاتينية فانه يتمتع بمزايا ناتجة عن متطلبات الحاجة الصناعية او نمو حصة السوق. و هناك ثلاثة انواع من استراتيجيات الدفاع ضد العرض العام للشراء و هي دستورية (نظامية) و مالية و قانونية. فأما الاستراتيجية الدستورية تتمثل في تجنب او تأخير تغيير رقابة الأجهزة الإدارية، و تتجسد في عدة أشكال منها: تعديل حقوق تصويت المساهمين، و مراقبة مجلس الادارة و امكانية اجتماع الهيئة العامة للمساهمين. اما الاستراتيجية المالية فترتبط برفع تكاليف الاقتناء رفعا كبيرا، و لذلك فان هذه الاستراتيجية ترتكز على تغير حجم راس المال او هيكل الثروة (صافي المركز المالي)، أما الاستراتيجية القانونية فتعمل على حماية الشركات من الناحية القانونية و حماية حقوق المساهمين فيها.

المطلب الخامس: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الأهداف تتركز في الآتي:

أ . هدف اقتصادي: يتركز في تحقيق الأرباح في الدولة المضيفة للاستثمار، و التي عادة تفوق الأرباح المتحصل عليها من استثمار الأموال و الجهود و الخبرات التكنولوجية في البلد الأم لهذا الاستثمار، و ذلك لأسباب منها المزايا التي يحصل بخاصة رخص عنصر قوة العمل و ضآلة تكاليف النقل، أو وفرة المواد الخام و المواد الأولية و التسهيلات المالية و الضريبية، و وجود أسواق جديدة لتصريف منتجات هذا الاستثمار.

ب . هدف سياسي: يقود إلى تمتين العلاقة السياسية للبلد المضيف للاستثمار بحكومة البلد الأم لهذا الاستثمار، و بالتالي التدخل و التأثير في قراراته السياسية.

ت . هدف بيئي: يتمثل في إبعاد مخلفات التصنيع ذات التأثير في البيئة من البلد الأم للاستثمار إلى البلد المضيف للاستثمار.

خلاصة المبحث:

لقد استنتجنا من هذا المبحث أن للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة و أهمية فعالة في الاقتصاد لأنه عبارة عن تحويل رأس المال إلى دولة أخرى للاستثمار في المشاريع كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر تقسيم موضوعي يرتكز على مبدأ التقسيم الدولي للعمل و كغيره من المواضيع له أهداف يتمتع بها و على رأسها الهدف الاقتصادي المتمثل في تحقيق الربح و له أهداف أخرى من الناحية السياسية و البيئية.

[1] عدنان مناتي صالح "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013، ص361.

المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع بالغ الأهمية لذلك تبنت دراسته العديد من النظريات، و نظرا للمكانة العالية التي يحظى بها بين الدول خاصة المضيفة منها فهناك مجموعة عوامل تعمل على جذبه، كما أن هنالك عوائد تحقق من جرائه. أيضا من خلاله نحقق منافع و بالمقابل مساوئ و كغيره من المجالات له مزايا و عيوب سنتطرق إليها.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم و على الدولة المضيفة، فان العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى و الفرضيات التي تقوم عليها، و في هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى: التفسير التقليدي و التفسير الحديث.

I. التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

1. النظرية الكلاسيكية:

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط.

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات و تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات و التي من بينها ما يلي:

- ✓ ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- ✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالدول المضيفة.
- ✓ إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- ✓ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول و ذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية و يترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

[1] قويدري كريمة-مرجع سابق-ص ص:11-18.

✓ وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية و التبعية السياسية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة و هي فرضية غير واقعية.

2. نظرية عدم كمال الأسواق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها.

كما أن توافر بعض جوانب و عناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية و من أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

✓ اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

✓ توفر مهارات إدارية و إنتاجية و تسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات و المشروعات المحلية.

✓ قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج و الاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة و سعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة و سعر أعلى.

✓ اختراق إجراءات الحماية الإدارية و الجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل و أساليب إنتاجية أكثر حداثة و تطور.

✓ الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات المالية و غيرها و التي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.

✓ الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية و التنظيمية و الإدارية و التكاملية و التي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة و نتيجة للقوة التنافسية الأكبر و المستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك و وعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية.

كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة و من ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.

3. نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع

الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية. و من تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

و كان(هايمر) أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

و قد تطورت هذه النظرية و لكن تطورها ظل في سوق احتكاري و لم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية و لم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

II. التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1. نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج و ذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاداتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض.

بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

2. نظرية دورة حياة المنتج:

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة و منها البحث و الابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها و تسويقها محليا و دوليا و مرحلة تشبع السوق المحلية و من ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى و أخيرا مرحلة أنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية و الجودة، حيث يؤيد الواقع العملي و الممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة و التي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية و الحسابات الآلية منها بشكل خاص.

و لكي تفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي:

1) **مرحلة الظهور (الإنتاج) و البيع في السوق المحلي:**

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية و إشباع حاجات مواطنيها المتجددة و ليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل و في الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق و ارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فان الشركة تبدأ في التفكير و وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها و في بداية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة و المتخصصة و البحث عن قوى عاملة مدربة.

2) **مرحلة النمو و التصدير:**

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة و يقبل الناس على شرائها في السوق المحلي و تبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج و تواصل تحسين السلعة و تعمل الإيرادات و الأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي و الدولي و في بداية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين و تجار الجملة و التجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة و فوائدها.

3) **مرحلة نضوج السلعة:**

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي و الأجنبي بنجاح و أصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له و في هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج و استمرار مستوى جودته و التأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي و في إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي و الخارجي و المحافظة على أرباحها و مبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير استراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج و التوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بان وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم و الجمارك و الضرائب... الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس و بناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة و مع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة و التكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة

و الشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة و شائعة و مألوفة و يصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا و احتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا و عندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور و انخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير استراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة و يصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون (stock)، كما تلجأ ضمن الاستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات و غيرها من الإجراءات.

4) **مرحلة الانحدار و التدهور:**

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة و العمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية و بدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسعة بحثا عن السلعة جديدة مماثلة و تبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها و تقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة و أحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها ... الخ ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جدية تغزو بها الأسواق و هو ما يطلق عليه" بالاستراتيجية الهجومية ".

تعزى نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفسور رايموند فيرنون (Raymond Vernon) من جامعة هارفارد الأمريكية (Harvard university in U.S.A) في قسم إدارة الأعمال فقد لاحظ فيرونون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون (Vernon) أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها وطبقا لفيرونون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف و التوسع في الإنتاج الكبير و فتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقادم بسرعة كبيرة و كذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها على التغير في اتجاهات و أذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع و نصف المصنعة و بعض السلع الإلكترونية ذات الاستخدام المتعدد و غيرها من السلع في نفس المجال، أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف و التوسع في الإنتاج و فتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة.

من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

- ✓ ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
- ✓ ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع و بالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

3. النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي:

لقد قام دنينغ Dunning بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و تجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية.

و قد قام دنينغ بتحقيق التكامل و الترابط بين نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع و قد أوضح دنينغ أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج و هي:

- ✓ تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
- ✓ أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
- ✓ أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور و اتساع السوق و توافر المواد الأولية.

و يرى دنينج أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما تتظافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة و يمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية و يجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق و هكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية و المزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.

و وفقا للنظرية الانتقائية، فان العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب و عوامل الدفع. فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، حيث أن القيود على التوسع و زيادة الضرائب ماهي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم، حيث أنها تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما صنفها دنينج (Duning) إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول و حجم السوق، تحركات المنافسين و التقارب الجغرافي بين الدولة الأم و الدولة المضيفة، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتجه إلى التوسع خارجيا نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم و ذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل و الشحن و الاتصال الخارجي.

بالرغم من محاولة هذه النظرية، إن تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لاعتمادها على عوامل متعددة لكن رغم ذلك أشار العديد من الاقتصاديين إلى مسائل لم تتمكن النظرية من حلها، كما أكد على ذلك بكلي (Bacli) عام 1982، أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية و التدويل و مزايا التمركز في السوق المضيف و تطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية

لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير و التأثر فيما بينها، كما أن معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية و عديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق دولية قادرة و كافية لشرح الظاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية .

4. **نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):**

رواد هذه النظرية هما (كوجيما و أوزاوا) و قد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة و مثل التميز التكنولوجي و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصى بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتجارة.

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل .

المطلب الثاني: الحوافز الممنوحة لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر[1].

سعيا من جانب الدول المضيفة وخاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب و من ثم مشروعات الاستثمار في مختلف اوجه النشاط لخدمة اغراض التنمية، تقدم الكثير من أنواع الحوافز و التسهيلات والامتيازات لهؤلاء المستثمرين، و لم يقتصر الأمر فقط على قيام هذه الدولة بتقديم الحوافز للمستثمرين بل ان الحكومات الأم للشركات الدولية أو المتعددة الجنسيات تمنح الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات لتشجيع شركاتها الوطنية لغزو الأسواق الأجنبية.

و بخصوص الحوافز المقدمة من حكومات الدول النامية المضيفة، يجدر الذكر أنه من الخطأ القول ان التعدد و التنوع في الحوافز و التسهيلات و الامتيازات المتاحة للمستثمرين يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية أو رفع جاذبية الدول المضيفة كمكان للاستثمار الاجنبي، ففي بعض الحالات قد نجد إحدى الدول المضيفة تقدم أنواع كثيرة من التسهيلات و الامتيازات و الضمانات، و بالرغم من هذا نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي فيها محدودا للغاية، و سوف نتناول أهم الحوافز المالية و التمويلية و كذا الحوافز الأخرى كما يلي:

I. الحوافز المالية والتمويلية:

[1] مصباح بلقاسم " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر "، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص 14-16.

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا محدودا في جذب الاستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، و تتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية و حوافز تمويلية:

1. **الحوافز المالية:** و تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، و من أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبة الاستثمار، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى بالإضافة إلى حوافز التصدير، و الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة بكل مراحل الصادرات علاوة على تخفيضات الرسوم (أو الإعفاء النهائي) المتعلقة باستخدام و استغلال المرافق العامة كالمياه و الكهرباء ...الخ، بالإضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة أو المشاريع القائمة داخل البلاد.

2. **الحوافز التمويلية** :تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الاستثماري، و في الائتمان الحكومي المدعم، و كذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغيير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة.

II. **الحوافز الأخرى:**

بالإضافة إلى الحوافز المالية و التمويلية هناك عدة حوافز أخرى لا تقل أهمية عن سابقيها نذكر منها:

1. **حجم السوق و احتمالات النمو الاقتصادي:** يعتبر حجم السوق من أهم العوامل المؤثرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع و الذي يعبر عنه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و عدد السكان يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل ويجعل الشركات الأجنبية تسعى إلى استغلال فرصة سعة هذا السوق، باحتلال مكانة استراتيجية فيها من أجل تغطية الطلب المحلي أو التصدير إلى الأسواق المجاورة كما هو الشأن فيما يخص صناعة السيارات.

و كذلك الشأن بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي فهي شديدة الحساسية اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فكلما كان النمو الاقتصادي يشهد تطورا، و تساهم قاعدة الانتاج المحلي في ارتفاعه، كلما كان ذلك مشجعا، لأن الاستثمارات الأجنبية تميل إلى أن تتبع النمو لا أن تقوده.

2. سياسات اقتصادية كلية مستقرة: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة من العوامل التي تؤثر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن تحقيق الاستقرار الداخلي مقاسا بمعدل التضخم أو عجز الميزانية أو عرض النقود، و كذلك الاستقرار الخارجي مقاسا بعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، يساعد في توضيح الرؤية للمستثمرين الأجانب و يسهل عليهم الاستثمار على أحسن وجه.

3. الاطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار: يعتبر كذلك وجود إطار تشريعي و تنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار من العوامل التي تشجع على قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا الإطار التشريعي لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال:

✓ وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار و الشفافية و عدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، و أن يكون متوافقا مع القواعد و التنظيمات الدولية الصادرة لحكم و حماية الاستثمار.

✓ وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، و تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج و حرية دخول رأس المال و خروجه فضلا عن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية.

✓ وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين ، و حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

4. **بنية أساسية مناسبة:** إن وجود بنية أساسية مناسبة عامل مؤثر على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن توفر خطوط النقل الحديثة و كثافتها بالإضافة إلى وجود شبكة اتصالات متطورة، يسهل للمستثمرين الأجانب عملية التواصل داخل الدول و كذلك العالم الخارجي.

5. **مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي:** لابد من الاهتمام بالعنصر البشري و إشراكه بأكبر قدر ممكن و الاستثمار فيه، و يأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل التي تؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى العنصر البشري لأن ارتفاع نسبة التعليم و زيادة الاهتمام بالتدريب و التكوين المهني يزيد من مهارة العمالة.

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية و الإدارية و التنظيمية، لذا فان توفر العمالة المؤهلة و المدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث و التطوير و توفير مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج و استيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

المطلب الثالث: عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

شكلت الاستثمارات الاجنبية المباشرة مصدراً رئيسياً للتمويل في الدول النامية، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فيها. و يختلف الاستثمار الاجنبي المباشر عن الانواع الاخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند الى حد كبير على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لإمكانية تحقيق الارباح من خلال انشطتهم الاقتصادية.

و قد يكون من الخطأ التصور بأن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جرّاء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن الحصول عليها دون تكلفة. فالمستثمرون لهم اهداف و دوافع من تدويل انشطتهم. كما ان الحكومات التي تشجع. شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول اخرى، تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية و سياسية. ما يعني ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار. وتعتمد درجة

[1] عيسى محمد الغزالي" الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا-"سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، السنة الثالثة 2004، ص ص 10-11.

استفادة كل طرف الى حد كبير على سياسات و ممارسات الطرف الاخر بشان نوع و طبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين.

المطلب الرابع: منافع و مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر.

بوصف الاستثمار الأجنبي المباشر أحد آليات العولمة الاقتصادية بخاصة من خلال الشركات متعددة الجنسية، فهو يحقق منافع للدول النامية مثلما يحقق مساوئ.

I. منافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف لهذا الاستثمار و تحسين نوعية المنتجات بخاصة في حالة المشاريع الاقتصادية المشتركة كشركات فرعية للشركات متعددة الجنسية مع شركات البلد النامي، أو من خلال إقامة مشروعات جديدة للشركات الأجنبية في البلد المضيف، و الذي يتميز بمواصفات الجودة العالية و مزايا وفورات الحجم الكبير، و هذا يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات، و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد و تحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن ذلك يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية و يعدل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد. و لذلك فإن هذا الاستثمار يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المنتجات المحلية و يجهزها بالمدخلات الوسيطة[1].

2. يؤدي إلى تنمية البنية التحتية للاقتصاد ذات الصلة بجغرافية هذا الاستثمار كالطرق و الجسور و المباني و وسائل النقل و الاتصالات و خدمات التعليم و الصحة، و التي تشكل إحدى دعائم النمو الاقتصادي.

3. يؤدي هذا الاستثمار إلى توفير العملات الأجنبية الصعبة من خلال منتجات مشروعات هذا الاستثمار المعَدة للتصدير و التي تتميز بقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، و ينعكس ذلك إيجابياً على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار و بالتالي على ميزان مدفوعاته.

4. يؤدي إلى معالجة البطالة التي تواجه الدول النامية، و توفير فرص العمل للقوى العاملة الوطنية[2].

5. يؤدي إلى الحصول على التقدم العلمي و التكنولوجي في البلد المضيف، بوصف هذا التقدم عاملاً مهماً في العملية الإنتاجية. و يتم الحصول على هذا التقدم من خلال تقديم حزمة من نظم و أساليب الإنتاج و التسويق و المعرفة الفنية، بخاصة إذا ما اتجهت التكنولوجيا إلى القطاعات التحويلية. و تجدر الإشارة إلى أن نقل التكنولوجيا ليس بالمسألة السهلة و إنما ترتبط بمسألة إبقائها تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسية و دولها، و ليس على أساس مصالح البلد النامي.

6. يؤدي هذا الاستثمار إلى الحصول على المهارات و الخبرات الإدارية و القدرات التنظيمية في البلد النامي.

7. يؤدي إلى نقل خبرات المصارف المتطورة في الدول ذات الصلة بهذا الاستثمار إلى مصارف الدول المضيفة له الأجنبي المباشر في البلد.

---

[1] هناء عبد الغفار "الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين كنموذج"، بيت الحكمة بغداد،2002، ص14.

[2] محمد طاقة وآخرون "الاستثمار العربي و أثره على الاقتصاد الاردني"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 17-2008، ص24.

II. مساوئ الاستثمار الاجنبي المباشر[1]:

➢ المساوئ الاقتصادية:

1. فيما يتعلق بالأرباح التي تحصل عليها آليات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هذا الدافع الرئيس لهذا الاستثمار قد يجعله يتجه نحو المشاريع الاقتصادية غير الأساسية للبلد النامي كمشاريع الاستهلاك الغذائي.

2. إن خروج هذه الأرباح من البلد النامي المضيف للاستثمار، و ربما انسحاب رؤوس الأموال قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية و اقتصادية فيها، و خير مثال على ذلك ما حصل في دول النمور الآسيوية في أواخر القرن العشرين بعد الانسحاب السريع لرؤوس الأموال الأجنبية منها. و في ذلك يعني أن الخاسر هو البلد النامي.

3. استخدام الشركات الاستثمارية الأجنبية إنتاج كثيف راس المال بخاصة في البلد النامي ذو الكثافة السكانية العالية لا يؤدي إلى معالجة البطالة و لا يؤدي إلى توفر فرص العمل، و ربما يؤدي إلى زيادة حجم البطالة.

4. قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية قد يؤدي إلى إزاحة نشاط اقتصادي أساسي.

5. يخلق هذا الاستثمار أعباء على اقتصاد البلد النامي، كمسألة تحويل الأرباح و تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب إلى دولهم، مما يشكل عبئاً على موارد النقد الأجنبي و على ميزان المدفوعات.

6. إذا كان مناخ هذا الاستثمار في البلد النامي كبير قاساً إلى حجم ثروة هذا البلد، قد يؤدي إلى سيطرة الأجانب على جزء من الثروة الوطنية لهذا البلد، و ممكن أن يؤدي إلى ممارسة النفوذ الاقتصادي بالتعاون مع فئات اجتماعية و سياسية مستفيدة من هذا الاستثمار.

7. قد يؤدي هذا الاستثمار إلى عدم تشجيع الافراد و الشركات في البلد النامي على زيادة مدخراتهم.

➢ المساوئ غير الاقتصادية:

1. المساوئ التكنولوجية: المتمثلة في قيام شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل نوع معين من التكنولوجيا الذي لا يتلاءم مع خصائص البلد النامي، بمعنى أن التكنولوجيا المستخدمة تكون على وفق استراتيجية تلك الشركات و ليس على وفق حاجة البلد النامي.

2. المساوئ السياسية: التي تتمثل في إنقاص السيادة و ربما التأثير في القرار السياسي، و ذلك يحصل حينما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم كبير قياساً إلى حجم الثروة في البلد النامي، و خير مثال على ذلك شركات الاستثمار الأجنبي النفطي.

3. المساوئ الاجتماعية: التي تحصل من جراء هذا الاستثمار الذي قد يؤدي إلى خلق فئات اجتماعية مرتبطة مصلحياً بالشركات الأجنبية الكبرى، أو قد يخلق نمط اجتماعي استهلاكي يتقاطع مع البيئة الاجتماعية للبلد النامي.

المطلب الخامس: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] عدنان مناتي صالح-مرجع سابق-ص ص 368-369.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المتلقية له، كما أن له أثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

I. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. على مستوى الدولة المضيفة: هناك الكثير من المنافع و الفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر و التي من بينها:

- ✓ توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج و خطط التنمية.
- ✓ رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي و خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و ذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- ✓ تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة و المطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- ✓ تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية و إكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل و التدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل و استخدام مهاراتهم و معرفتهم العلمية و الفنية و الإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.
- ✓ إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية و بين مراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا و أساليب بحثية.
- ✓ إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية و تعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها[1].
- ✓ دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية و ذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية و خبرتها بشبكة الأسواق الدولية و كذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية و المرتبطة باسمها و علامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها[2].

2. على مستوى الدولة المصدرة: تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي:

- ✓ استثمار الأموال عند معدل عائد اعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- ✓ احتكار التكنولوجيا.
- ✓ استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

---

[1] قويدري كريمة –مرجع سابق–ص51.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر2005، ص07.

II. عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر[1]:

1. على مستوى الدولة المضيفة: بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر، الا انه يواجه بالعديد من الانتقادات و التي نذكر منها التالي:

✓ غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج و يترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، و ينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، و يزداد الأثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.

✓ قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على المزيد من الاستثمارات المحلية و بالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، و تحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي و الشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي و التي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، و يترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل، إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها و الدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى و يؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

✓ يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف و إمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة و الناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث و التطوير، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة عن زيادة الإنفاق على رأس المال البشري و من الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا، ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة و لا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل و تقبل التكنولوجيا الحديثة.

✓ يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.

[1] قويدري كريمة –مرجع سابق–ص54.

✓ قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، و بصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر، و المتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية و لقد أكد الماركسيون الجدد و غيرهم مثل Hymer ذلك الرأي إذ وجد أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية، لقد تم تبرير ذلك باعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم، و بالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات و التي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الأم.

✓ تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية و مثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة كما أن جزءا كبيرا من تلك الأجور يوجه إلى منتجات تلك الشركات و ما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول المضيفة اتجاه المنتجات الوطنية.

✓ هناك انتقادا أخر و يتمثل في تركز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدول الأم) انفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية، مثل صناعات الكيماوية، المنسوجات، الصلب، الاسمنت و السيراميك.

2. **على مستوى الدولة المصدر**ة: تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:

✓ حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.

✓ تصدير فرص العمل.

✓ التأثير على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

خلاصة المبحث:

من خلال هذا المبحث توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل فعّال في اقتصاد الدول من خلال العلاقة التي يسمح بتكوينها فيما بين المجتمعات هذه الأخيرة التي تستفيد منه بشكل كبير في تمويل استثماراتها و بالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها، تناولت دراسته مجمعة من المدارس كل مدرسة اختصت عن الأخرى في وضع تفسير و فرضيات له.

خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية ، ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، و نظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، و بما أن الكثير من الدول النامية عانت و لا زالت تعاني من مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصاداتها، و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

و تعتبر الجزائر بين الدول النامية التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها من خلال اتباع سياسات اقتصادية، هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث و ذلك باتباع دراسة احصائية.

الفصل الثالث:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

لقد اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال و إلى غاية الثمانينات من القرن العشرين الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد و المساس بالسيادة الوطنية خاصة بعد انتهاج الجزائر للنهج الاشتراكي، إلا أن عقد الثمانينات استطاع أن يغير تماما من تلك النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي، مما ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار و هذا في شكل وحيد و هو الشركات المختلطة، ثم من التسعينات إلى غاية اليوم تمت عدة محاولات لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري قصد قبول الاستثمارات الأجنبية في شكل كامل، و لقد أجمعت معظم الدراسات و النظريات التي خاضت في الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيسي الذي تلعبه الاستثمارات بصفتها خالقة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المديين القصير و الطويل، لتبرز بذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة كإحدى أنجع أنماط الاستثمار لزيادة قيمة الإنتاج الكلي، و من خلاله الدخل نظرا لرؤوس الأموال الضخمة التي تتميز نسبيا بامتلاكها الشركات متعددة الجنسيات قاطرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

و من خلال تقسيمات هذا الفصل سنتطرق في البداية الى مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بإعطاء مفهوم شامل حول مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الاطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الاصلاح الاقتصادي للتوجه نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و ذلك في المبحث الاول. ثم نأتي لعرض أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و ذلك بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا و تدويل مشاريع البحث و التطوير، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاجور، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد البشرية، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية و تعزيز القدرة التصديرية و هذا في المبحث الثاني. و في الاخير قمنا بدراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك بذكر اهم الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمارات الاجنبية في الجزائر، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة (2005-2014)، تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر من اكبر 20 دولة مستثمرة خلال الفترة (2001-2012)، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر حسب القطاعات، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و ذلك في المبحث الثالث.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر لابد من التركيز على بعض المؤشرات الرئيسية الهامة التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي و التي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام و الذي يعكس بدوره حجم السوق و مستوى تطوره، و معدل التضخم و نسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، و مؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات، و قد مرت الجزائر بمراحل متخذة فيها مجموعة من الإصلاحات التي كان من شأنها رفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر و تعمل على تشجيعه و تحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون أخرى، إلا أن نصيب كل دولة من الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري للدولة الجاذبة للاستثمارات و التحفيزات المقدمة للمستثمرين سواء أكانوا وطنيين أو أجانب، ذلك أنا لمستثمرين الوطنيين أو الأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص دقيق للشروط العامة للمناخ الاستثماري للبلد الذي يرغبون الاستثمار فيه [1].

فيقصد بمناخ الاستثمار: "مجمل الأوضاع و الظروف المؤثرة في تدفق رأس المال و توظيفه، فالوضع السياسي للدول و مدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، و ما يتميز به من فاعلية و كفاءة و نظامه القانوني، و مدى وضوحه و ثباته و توازنه و ما ينطوي عليه من حقوق و أعباء، و سياسات الدول الاقتصادية و إجراءاتها و طبيعة السوق و آلياته و إمكانياته من بني تحتية و عناصر الإنتاج و ما تتميز به الدول من خصائص جغرافية و ديموغرافية" [2].

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، فقد عرفت مناخ الاستثمار على أنه: "مجمل الأوضاع و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و المؤسساتية و القانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار و على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين و تعد هذه الأوضاع و الظروف عناصر متداخلة تؤثر و تتأثر ببعضها البعض و معظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة و تترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال" [3].

المطلب الثاني: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار[4]

I. المؤشرات الاقتصادية الكلية:

1. معدل النمو:

[1] . وصاف سعيدي، قويدر محمد "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الثامن، سنة 2008، ص39.

[2] . حربي محمد عريقات "مناخ الاستثمار في الوطن العربي "، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة فيل دلفيا الأردن 2007، ص.8.

[3] . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص15.

[4] . ناجي بن حسين "تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية العدد 31-2009، ص ص 64-65.

إن لارتفاع أسعار النفط أثر مباشر على تحسين معدلات النمو الاقتصادي فقد كانت سالبة في بداية التسعينات ارتفع معدل الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى6.9% و وصل سنتي 2004 و2005 إلى حدود 5.3% ثم تراجع إلى2.7% سنة 2006 و هو غير كافي لمواجهة البطالة التي لا تزال في مستويات مرتفعة (أكثر من 20%) و هنا يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز 7% خلال السنوات العشر المقبلة.

الشكل رقم (1،3): يوضح معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر(2006-2014).

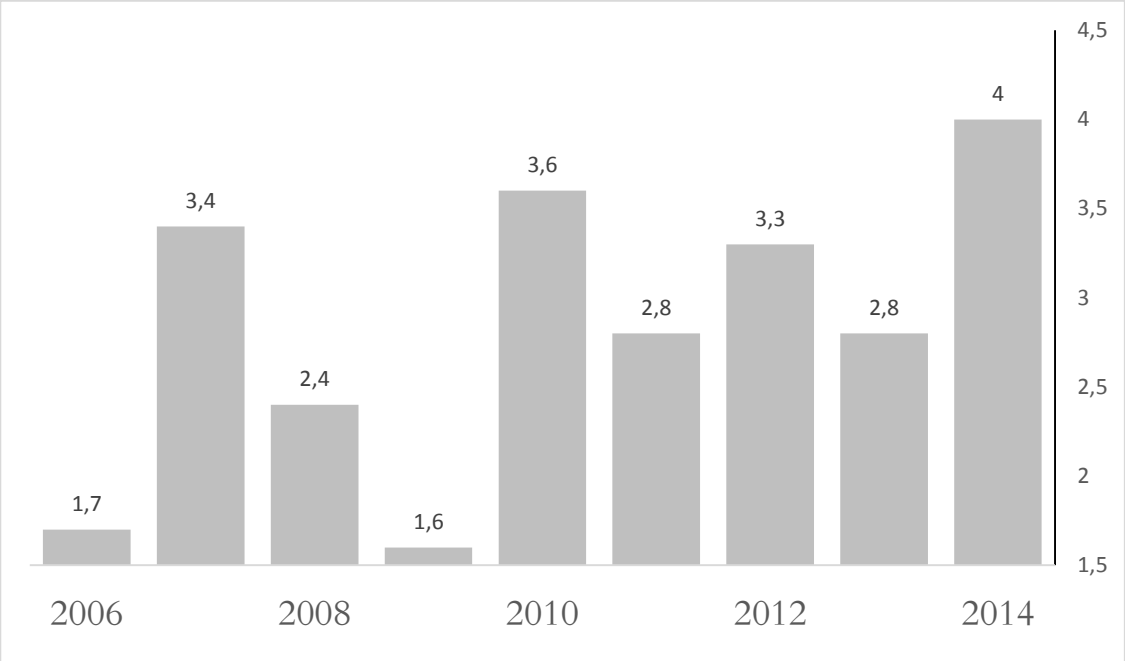

المصدر: **http://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual**

2. التضخم:

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم و استقرار البيئة الاقتصادية، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة إلى اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا، و قيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية، عرفت معدلات التضخم في الجزائر و بعد تخفيض سعر الصرف سنتي 1990 و1991 ارتفاعا قياسيا تجاوز 28 %سنويا، و في سنة 1994 وصل إلى 39 % و هو ما انعكس سلبيا على تدهور القدرة الشرائية و ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك و هي عوامل تعتبر معيقة للاستثمار و لكن مع تطبيق الحكومات الجزائرية لسياسة مالية و نقدية صارمة تراجعت معدلات التضخم لتصل إلى 6 % سنة 1997 ليستقر بعد ذلك في حدود 6 % سنة 2000 ثم بلغ سنة 2005 ما يقارب 1.64 % أما سنة 2007 فقد وصل إلى 2.70 % ذلك ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة و هو ما يمكن اعتباره عاملا ايجابيا في تأكيد الاستقرار الاقتصادي. لقد عرف سنة 2014 تباطؤ جديد إذ سجل نسبة 2.9 % مقابل 3.3 % في سنة 2013 حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

3. التوازن الخارجي:

شهدت وضعية ميزان المدفوعات بعد ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 1999 تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا مما أدى إلى تحسين احتياطي الصرف الأجنبي فبعد ما كان في حدود شهر استيراد واحد سنة 1990 أصبح في حدود حوالي 50 شهرا استيراد في نهاية سنة 2007 أي بأكثر من مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى تراجع حجم المديونية إلى أقل من 1 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2007 بعدما كانت تفوق 32 مليار دولار سنة 1994 و الجدول التالي يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و 2004.

جدول رقم (3،1): يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و 2004.

المؤشرات	الشغل	البطالة %	الفقر %	التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار	الديون الخارجية بالمليار دولار	الناتج الخام بالمليار دولار
سنة 2000	22215	8,28	1,12	3	9,7	1,25	7,54
سنة 2004	717000	7,17	8,6	6,3	6,9	4,21	6,84

المصدر: قويدري كريمة –مرجع سابق–ص82.

استنادا إلى الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

لقد شهدت الجزائر في نهاية سنة 2004 تقدما في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث سمح التحسن في معدلات النمو الاقتصادي باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة حيث بلغت 717000 منصب شغل سنة 2004، و تقليص الفقر إلى نسبة 6,8 % سنة 2004 حيث أصبح عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم ضعيفا كما قد سجل ميزان المدفوعات رصيدا إيجابي حيث قدر6 ، 9مليار دولار، أي رصيد إيجابي هام مستمر للسنة الخامسة منذ سنة 2000، أما الديون الخارجية فقد انتقلت من 25,1 مليار دولار سنة 2000 إلى 21,4 مليار دولار، مواصلة بذلك اتجاهها نحو الانخفاض. أما بالنسبة للتضخم فنلاحظ في الجدول أعلاه أنه ارتفع على نسبة 3,6 % سنة 2004 و هذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية ، لاسيما من أجل التنمية و كذا الزيادات في الأجور التي تمت سنة 2004 كما قد بلغ الناتج الداخلي الخام 84,6 مليار دولار سنة2004.

II. البنية التحتية للمواصلات والاتصالات.

إن من أهم محددات اختيار شبكة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما يتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للموصلات البرية و الجوية و البحرية و شبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي.

1/ شبكة المواصلات:

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر ب 107324 كلم، إلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد، كما تعتبر تكلفة النقل و التوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى و المدن الداخلية، و يبقى الحل هو الإسراع في انجاز الطريق السريع شرق–غرب الذي تبلغ مساحته أكثر من 1200 كلم و الذي لم ينجز منه سوى 160 كلم مع نهاية سنة 2005 و إلى حد الساعة لا يزال انجازه غير مكتمل.

أما شبكة النقل بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر، فهي في الغالب شبكة موروثة عن الحقبة الاستعمارية، و بالرغم من بلوغها 4500 كيلومتر إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع تتم عبرها، الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري و ما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف و زيادة الوقت و حجم التلوث البيئي. و إذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من أجل تجديد و تحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية و ربطها بأهم المناطق الصناعية و بالموانئ. و فيما يتعلق بالنقل الجوي و البحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة، ذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقال و توزيع منتجاتهم.

2/ تكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت و التقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث و الإعلام العلمي و التقني (CERIS) و قد عرفت منذ عام 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام و الاشتراك و التعامل مع الانترنت و حسب مصادر المركز فإن عدد المستخدمين للانترنت في سنة 2001 بلغ 250 ألف مستخدم، أما في نهاية 2007 فقد بلغ عدد مستعملي الانترنت 2.5 مليون مستعمل و رغم هذا فإن اغلب المؤسسات الوطنية تفتقد إلى مواقع خاصة بها، بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها و لربط علاقات الشراكة بينها و بين الشركات الأجنبية.

كما قد عرف قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية منذ سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون 2000/07 الذي ألغى الاحتكار العمومي في المجال و فصل خدمة البريد و خدمة الاتصالات و هو ما يسمح للمتعاملين خواص و أجانب بالاستثمار في القطاع فقد ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك سنة 2007 مقارنة ب600 ألف مشترك في سنة2001 أما في سنة 2014 فقد وصل عدد المشتركين 45.489 مليون مشترك منهم 8.231 مليون في الجيل الثالث أي بكثافة اشتراك بنسبة 155%. كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى3.6 مليون مشترك سنة 2006 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002 أما في سنة 2014 فقد وصل إلى 3.098 مليون مقارنة بسنة 2013 إذ وصل العدد إلى 3.595 مليون، و هكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت و نقال) من 5.28 سنة 2000 إلى 51 سنة 2005 مع استثمارات بلغت 5 مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر و رغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

I. التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:[1]

[1] . صالح مفتاح، دلال بن سمينة "واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر–"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان43-44، 2008، ص121.

نعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار و هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 و يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، و معدلات متدنية للتضخم، و سعر صرف غير مغالى فيه، و بنية سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري، و الجدول التالي يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام 2005.

جدول رقم (2،3): يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام 2005.

المؤشرات	سنة 2004	سنة 2005	التغير في المؤشر "نقاط مئوية"	درجة المؤشر
مؤشر سياسة التوازن الداخلي "عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"	(6.9)	(14.2)	-14.2	3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي "عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"	(13.9)	(31.3)	-21.30	3
مؤشر السياسة النقدية "معدل التضخم"	3.6	1.6	-2.0	1

المصدر: صالح مفتاح، دلال بن سمينة –مرجع سابق- ص121.

دليل المؤشر :

أقل من 1: عدم تحسن في الاستثمار.

من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار.

من 2 إلى3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه، يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي : [(3+3+1) /3] = 2,33.

و يلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية، و يرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية، اضافة إلى اثر ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة و أثره في تخفيض عجز الموازنة و زيادة معدلات النمو الحقيقية، و رغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات و المؤهلات التي تتوفر فيها، و من اجل تحليل أكثر عمقا لمناخ الاستثمار في الجزائر، يمكن أن ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية.

II. التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

من أجل معرفة مكانة الجزائر و تقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، و من أجل المقارنة فإننا نعرض في بعض الجداول ترتيب كل من الجزائر و تونس و المغرب في عدد من هذه المؤشرات الدولية مع التركيز على وضعية الجزائر.

1. مؤشرات التنافسية العالمية:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (Word Economic Forum) و الذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالمية لتنافسية الدول[1]. فهذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.

فقد احتلت الجزائر المركز 87 عالميا في تقرير مؤشر التنافسية العالمي لعام 2015 و2016 متراجعة بذلك ب 8 مراكز عن تصنيف العام الماضي الذي احتلت فيه المركز 79 كما جاءت الجزائر التاسعة عربيا و الثانية مغاربيا بعد المغرب و متفوقة على تونس و موريتانيا.

جدول رقم (3،3): يوضح الوضعية التنافسية للجزائر و تونس و المغرب.

المؤشر / البلد	مؤشر التنافسية العالمي			
	مؤشر النمو للتنافسية		مؤشر الأعمال التنافسية	
	الرتبة	السنة	الرتبة	السنة
الجزائر	71	2004	89	2004
	82	2005	95	2005
	76	2006	85	2006
تونس	42	2004	32	2004
	37	2005	35	2005
	30	2006	26	2006
المغرب	56	2004	46	2004
	76	2005	71	2005
	70	2006	76	2006

المصدر: ناجي بن حسين-مرجع سابق-ص67.

لقد شمل مؤشر التنافسية العالمي سنة 2004 (104 دولة) و شمل سنة 2005 (117 دولة) و شمل سنة 2006 (125 دولة) و يظهر الجدول السابق تخلف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالدول المجاورة، إذ أنها تتراوح ما بين المرتبة 71 و 89 بينما تراوحت مرتبة تونس مثلا ما بين 26 و 42 خلال الثلاث سنوات الماضية، و يعتبر

[1] . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقرير السنوي 2009، ص 168.

هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

2. ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر:[1]

كلما تعقدت إجراءات الأعمال في القطر و طالت المدة و غابت المعلومات و ضعف كل من العقود و سلطة المحكمة و قوانين العمل،كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال مثلما أشارت إليه مختلف الدراسات النظرية و الاستقراءات العلمية و الشواهد العملية مما يؤدي إلى تردي بيئة أداء الأعمال و بروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية و الرشوة و تفشي أنشطة السوق السوداء، و يعني ذلك اضعاف الاستثمار المحلي و تراجع جاذبية أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و تشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعة و درجة تعقد الإجراءات و تكلفتها بالنسبة للمستثمر، و عليه يجب على الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العمل على تبسيط إجراءات التأسيس و الإسراع بها و تخفيض تكلفتها، و من أجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لظروف تأسيس الأعمال.

جدول رقم (3،4): يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر و تونس و المغرب.

		عدد الإجراءات			المدة الزمنية يوم عمل			تكلفة الإنجاز كنسبة من الدخل الوطني		
البلد	الترتيب العالمي 2008	2003	2004	2008	2003	2004	2008	2003	2004	2008
الجزائر	125	18	14	14	29	26	24	31,9	27,3	13,2
تونس	88	10	9	10	46	14	11	16,4	11	8,3
المغرب	129	11	5	6	36	11	12	19,1	12,3	11,5

المصدر: ناجي بن حسين-مرجع سابق-ص68.

جاء ترتيب الجزائر العالمي كما يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال في وضعية متأخرة (الرتبة 120 مقارنة بالرتبة 59 و 47 لكل من تونس و المغرب في سنة 2006) و قد تراجع ترتيب الجزائر سنة 2008 إلى المرتبة 125ذلك ما تمت ملاحظته كذلك بالنسبة لكل من تونس و المغرب، و يعود سبب تراجع ترتيب الجزائر أساسا إلى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع و الى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي.

3. مؤشر البيئة العامة للأعمال و دور المؤسسات:

[1] . ناجي بن حسين –مرجع سابق-ص67.

جدول رقم (5،3): ترتيب الجزائر-تونس-المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة.

المؤشر / البلد	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر التنمية البشرية		مؤشرFDI الوارد 140 دولة سنة 2002		المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم الناهضة (70دولة سنة2002)
	2002 155 دولة	2006 161 دولة	2002 162 دولة	2006 177 دولة	مؤشر الأداء	مؤشر الإمكانات	
الجزائر	94	119	106	103	111	96	54
تونس	86	99	97	89	67	74	35
المغرب	86	97	123	124	101	90	49

المصدر: ناجي بن حسين-مرجع سابق-ص69.

أ. مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال منذ عام 1995 و ذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد و تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع و قد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 من بينها 20 دولة عربية و التي من بينها الجزائر و قد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر و قياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية.

❖ مكونات المؤشر: يستند هذا المؤشر إلى 10 عوامل تشمل:

- ✓ وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات).
- ✓ حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- ✓ السياسة النقدية (مؤشر التضخم).
- ✓ تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ وضع القطاع المصرفي و التمويل.
- ✓ مستوى الأجور و الأسعار.
- ✓ حقوق الملكية الفردية.
- ✓ التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية.
- ✓ أنشطة السوق السوداء.

و يحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية[1]:

❖ دليل المؤشر:[2]

[1] . زين المنصوري "واقع آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "، مجلة اقتصاد شمال افريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، 2005، ص143.

[2] . ناجي بن حسين-مرجع سابق-ص69.

- ✓ (1-1.95): يدل على حرية اقتصادية كاملة.
- ✓ (2-2.95): يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- ✓ (3-3.95): يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.
- ✓ (4-5): يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

❖ وضع الجزائر في المؤشر

لقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995-2006 ما بين 3,30 و 3.50مما يعني تميز الجزائر بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة، فقد احتلت المرتبة 94 سنة 2002لتتراجع إلى المرتبة 119 سنة 2006 على خلاف كل من تونس و المغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي 2,95

د. مؤشر الأداء و الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد:[1]

ترصد منظمة الأونكتاد مؤشرين هامين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول و هما:

1/ مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Performance Index):

هذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم و يحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

2/ مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Potentiel Index):

و هذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكون تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، متوسط استهلاك الطاقة للفرد نسبة الإنفاق على البحوث العلمية و التطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان التصنيف السيادي للدولة، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية و السيارات العالمية، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، حصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم.

❖ دليل المؤشر: من مقارنة وضع بلد ما وفقا لمؤشري الأداء و الإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:

- مجموعة الدول السباقة: تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانات مرتفع و تشمل هذه المجموعة 42 دولة.
- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها: و هي التي بمؤشر أداء و مؤشر إمكانات منخفض و تشمل هذه المجموعة على 28 دولة و من بينها تونس.

[1] . عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي "البيئة الملائمة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس 2006، ص 4.

- مجموعة الدول دون إمكاناتها: و هي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض و مؤشر إمكانات مرتفع و تشمل هذه المجموعة على 30 دولة.
- مجموعة الدول المتدنية الأداء: و هي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض و مؤشر إمكانات منخفض أيضا و هي المجموعة التي تنتمي إليها الجزائر و المغرب و تشمل 40 دولة. لقد كان رصيد مؤشر الأداء بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-1990 يقدر ب(0) ليصبح في حدود 0.3 خلال الفترة 1998-2000 و كان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من 140 بلد سنة 2002 ليصبح في المرتبة 95 سنة2004، بينما كان رصيد مؤشر الإمكانات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-1990 في حدود 0.198 ليصبح خلال الفترة 1998-2000 في حدود 0.216 وكان ترتيب الجزائر 96 من ضمن 140 بلد شمله المؤشر.

ج. مؤشر التنمية البشرية:[1] يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP و يتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر: الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة و يتراوح بين 25 و85 سنة.
- المعرفة: و يقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين و نسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة و يتراوح ما بين 0 % و 100 %.
- مستوى المعيشة: و يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و يتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار.

❖ دليل المؤشر: يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر

مؤشر تنمية بشرية عال يقدر ب 80% أو أكثر، مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح من50% إلى 79%، مؤشر تنمية بشرية منخفض يقدر بأقل من50%.

❖ وضع الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة الذي بلغ 69.7% سنة 2002 و بذلك جعلها تحتل المرتبة 106 سنة 2002 و المرتبة 103 سنة 2006 في حين تونس احتلت المرتبة 89 من 177 دولة.

د. المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة:[2]

يصدر هذا المؤشر من مركز الشؤون المالية للبنك الدولي منذ عام 1996 لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي و تحسين الأوضاع الاجتماعية و كذلك على مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة و جذابة و يشمل هذا المؤشر حاليا حوالي 70 دولة من الدول ذات الاقتصاديات الناهضة.

❖ يتكون هذا المؤشر من ثلاث مكونات فرعية تضم 63 مكونا هي:

[1] . ناجي بن حسين-مرجع سابق-ص71.

[2] . المرجع نفسه ص71.

✓ مؤشر البيئة الاقتصادية: و يشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية و مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي و مؤشرات بيئة أداء الأعمال.

✓ مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية و مدى انتشار استخدامها.

✓ مؤشر البيئة الاجتماعية: و يشمل مؤشرات التنمية و الاستقرار الاجتماعي و مؤشرات الصحة و مؤشرات حماية البيئة الطبيعية.

❖ وضع الجزائر: تحصلت الجزائر على1063 نقطة فاحتلت المرتبة 34 من بين 70 دولة و هي تعتبر بذلك من البلدان المتأخرة فيما يتعلق بثروة الأمم الناهضة مقارنة بغيرها من البلدان التي تتمتع بإمكانات متقاربة.

جدول رقم (6،3): يوضح مؤشر تقويم المخاطر القطرية 2002-2006.

البلد	المؤشر المركب للمخاطر القطرية					مؤشر اليورموني للمخاطر القطرية					مؤشر أنستيتيسيونال أنفستور للتقويم القطري					مؤشر الكوفاس		
	2002		2003		2006	2002		2003		2006	2002		2003		2006	2002	2003	2006
	ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ت	ر	ر	الترتيب		
الجزائر	87	63,8	85	65,8	77,3	86	40,79	88	41,21	41,8	84	31,5	81	33,4	47,5	B	B	A4
تونس	56	71	57	73,5	72,2	57	57,17	49	53,7	55,78	49	53,7	54	50,7	57,2	A4	A4	A4
المغرب	53	72,8	49	75,3	73	62	53,76	62	53,76	51,71	58	48,2	59	46,1	51,8	A4	A4	A4

المصدر: ناجي بن حسين-مرجع سابق-ص72.

ت: (ترتيب القطر حسب المؤشر) من الأقل خطورة للأكثر خطورة.

ر: رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر.

يتكون مؤشر تقويم المخاطر القطرية من المؤشرات التالية:

- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:[1]

منذ 1980 يصدر شهريا هذا المؤشر عن مجموعة من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Group) و ذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، و يغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية، و يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية و هي:

مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يمثل 50% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25%)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (شكل 25%).

تقييم المؤشر حسب درجة المخاطرة إلى المجموعات التالية:

- من صفر إلى 49.4 نقطة: درجة المخاطرة مرتفعة جدا.
- من 50 إلى 59.5 نقطة: درجة المخاطرة مرتفعة.
- من 60 إلى 69.5 نقطة: درجة المخاطرة معتدلة.
- من 70 إلى 79.5 نقطة: درجة المخاطرة منخفضة.
- من 80 إلى 100 نقطة: درجة المخاطرة منخفضة جدا.

و هذا يعني أنه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة.

و من الجدول يتضح انه خلال عام 2003 صنفت الجزائر ضمن الرتبة 85 دوليا من أصل 140دولة، حيث بلغت قيمة المؤشر 65,8 نقطة بدرجة مخاطرة معتدلة، أما خلال عام 2006 أصبحت ضمن مجموعة البلدان ذات المخاطرة المنخفضة بمؤشر قيمته 77,3 نقطة.

- مؤشر اليورموني للمخاطر القطرية:[2]

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورموني السنة (في مارس و سبتمبر) و ذلك لغرض قياس المخاطرة القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية و يغطي 185 دولة منها 20 دولة عربية.

و هو يتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع السوق المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل المصرفي طويل المدى، توافر التمويل قصير المدى، توفر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل.

و يشير دليل المؤشر أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل خلال عام 2003 حصلت الجزائر على الرتبة 88 دوليا من أصل 185 دولة حيث بلغت قيمة المؤشر 41.29 نقطة بدرجة مخاطرة مرتفعة.

[1] . محمد قويدري "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17-18 أبريل، جامعة الاغواط، الجزائر، 2006، ص291.

[2]. المرجع نفسه، ص291.

- مؤشر الأنستيتيسيونال انفستور للتقويم القطري[1]:

يصدر هذا المؤشر منذ عام 1998عن مجلة الأنستيتيسيونال انفستور مرتين في السنة (في مارس و سبتمبر) و يغطي 151 دولة منها 16 دولة عربية، يحسب هذا المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد و المحللين في بنوك عالمية و شركات مالية كبرى، حيث تصنف الدول وفق التدرج من 0 إلى 100 و كلما ارتفع رصيد الدولة دلّ ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.

خلال 2003 دخلت الجزائر ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة حيث حصلت على الرتبة 81 دوليا من أصل 151 دولة.

- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:[2]

يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE) حيث يقيس مخاطرة قدرة الدول على السداد و يغطي المؤشر 141 دولة منها 20 دولة عربية، و يسند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقسيم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدولية و سلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

و قد صنف دليل المؤشر إلى:

1- درجة الاستثمار A: و تقسم إلى أربعة مستويات هي:

A1: البيئة السياسية و الاقتصادية مستقرة، و سجل السداد جيد جدا، و أن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A2: احتمال السداد يبقى ضعيفا جدا، حتى في وجود بيئة سياسية و اقتصادية أقل استقرارا، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمنA1.

A3: بروز بعض الظروف السياسية و الاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا، مع تدهور الأوضاع الاقتصادية. رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

2- درجة المضاربة: و تقسم إلى ثلاث مستويات هي:

B: يرجح أن تكون للبيئة السياسية و الاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

C: قد تؤدي البيئة السياسية و الاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية و الاقتصادية في دولة ما الى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

[1] محمد قويدري-مرجع سابق-ص ص291-292.

[2] . المرجع نفسه، ص ص291-292.

استنادا إلى هذا المؤشر فقد صنفت الجزائر خلال سنتي 2002 و2003 ضمن مجموعة الدول في درجة المضاربة و ذلك برصيد B، حيث يفيد ذلك بأن للبيئة السياسية و الاقتصادية غير المستقرة تأثيرا كبيرا على سجل السداد السيئ أصلا.

أما خلال سنة 2006 نلاحظ تحسنا في وضعية الجزائر حيث انتقلت من درجة المضاربة B إلى الدرجة A4 التي تعني وضعية المخاطرة المعتدلة و يعود السبب الأساسي في ذلك لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة عن توفرها على احتياطي صرف يفوق 100 مليار دولار في نهاية سنة 2007.

المطلب الرابع: الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1]

تتمثل قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي:

I. قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

من بين الأسباب التي أدت إلى صدور هذا القانون هو حاجة الاقتصاد الجزائري آنذاك لرأس المال الأجنبي و لضعف الإمكانات الداخلية و قلة رؤوس الأموال المحلية إذ يمنح بموجبه الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي للاستثمار حسب الاقتصادية الدولية أي في إطار أهداف الدولة.

و نظرا أن الدولة الجزائرية خرجت مخربة بشكل شبه كامل بعد الاستقلال فهي لا تملك رؤوس أموال كافية للقيام بعمليات تنموية استثمارية بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية المتأزمة و تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج لم يجسّد هذا أرض الواقع.

II. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966:

نتيجة للنقص في القانون 63-277 قامت الجزائر بإصدار قانون الاستثمار رقم 284/66 المؤرخ في 15 جوان 1966 و المتعلق بالاستثمار الوطني و من أهم مبادئ هذا القانون هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة و الهيئات التابعة لها أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار في لقطات الأخرى بشروط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية.

III. قانون الاستثمار رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982:

و هو خاص بطريقة عمل الشركات ذات الاقتصاد المختلط فقد تميز قطاع المحروقات بإنشاء شركات ذات اقتصاد مختلط "شراكة بين رأس المال الأجنبي و المحلي" للقيام بعمليات البحث و التنقيب و استغلال المحروقات و كان هذا النوع من المبادرات بمثابة خطوة تعزيز العلاقات الاقتصادية مع المتعاملين الأجانب مشجع من طرف الدولة.

"و قد حدد هذا القانون نسبة المشاركة بحد أقصى لا يتجاوز 49% بالنسبة للأجانب من رأسمال الشركة"

IV. قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

[1] .فداوش آمنة "الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر"، تقرير بحث لنيل شهادة الليسانس ل.م.د، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان- 2014-2015، ص56.

لقد أتمم و عدل 82-13 بقانون رقم 86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب المزيد من الاستثمارات خاصة في مجال المحروقات و قد تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية واضحة و مرنة و محفّزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق.

و لقد أبقى هذا القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب51% على الأقل في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و توفر مناصب الشغل و تأهيل المستخدمين مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال و تحويل الأرباح و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض لرأس مال المساهم.

"و كباقي القوانين السابقة لم يتمكن هذا القانون من تحقيق الأهداف الموجودة بسبب الأزمة البترولية سنة 1986 و تفاقم مشكلة المديونية و بالتالي لم يبقى إلا قانونا مضيئا بموارده و ما جاء فيها مظلم بتأثير المشاكل المحيطة به".

المطلب الخامس: الإصلاح الاقتصادي للتوجه نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1]

لجأت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات التي من شأنها أن تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و من جملة هذه الإصلاحات نذكر:

I. الإطار القانوني و المؤسسي:

قام المشرع الجزائري بصياغة مجموعة ن الإجراءات القانونية لصالح المستثمر الأجنبي أهمها:

❖ قانون النقد و القرض 1990: أكّد على مجموعة من المبادئ تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر و هي:

- ✓ حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين و غير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ التخلي عن شرط الشراكة بنسب محددة.
- ✓ قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي لحل النزاعات و الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.
- ✓ لعب المصف المركزي دور هيأة الاستثمار في ظل هذا القانون باستقباله للملفات و دراستها و حرصه على حماية حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين.

❖ قانون الاستثمارات لسنة 1993: أكّد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد و القرض كما تضمن على ما يلي:

- ✓ تقديم ضمانات و تسهيلات خاصة على المستوى الجنائي و الجمركي.
- ✓ تبسيط و تسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل.
- ✓ إلغاء التمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص.

[1] .فداوش آمنة -مرجع سابق-ص58.

❖ قانون الاستثمارات لسنة 2001: و هو قانون متعلق بتطوير الاستثمار حيث أكد على ضرورة توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في أطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة و المساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني بالإضافة إلى ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة.

و بموجب هذا القانون أصبح تدخل الدولة لا يتم إلا في إطار توفير الحوافز و الامتيازات التي طلبها المستثمر عن طريق إنشاء وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض إلى جانب هذه الإجراءات القانونية التي باشرتها الجزائر في إطار سياستها الرّامية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت كذلك بتهيئة المناخ المؤسساتي الملائم و المساعد في تسهيل عملية الاستثمار من خلال:

- الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار(APSI): هي جهاز حكومي ذو طابع إداري أنشئت لخدمة المستثمرين المحليين و الأجانب و يتميز عملها بالتحرك الدائم من أجل التعريف و الترويج بالمناخ الاستثماري للبلاد و إعداد الملفات الخاصة بالقروض الاستثمارية و عرضها على المستثمرين.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI): هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تابعة لرئاسة الحكومة أنشئت كتكملة لوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و هي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و يتولى عدّة مهام من بينها:
  - ✓ ترقية الاستثمارات الأجنبية و الوطنية و تطويرها و متابعتها.
  - ✓ استقبال المستثمرين المقيمين و غير مقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.
  - ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار لتسيير الاستثمار.
  - ✓ الاتصال بالإدارة و الهيئات المعينة.
- المجلس الوطني للاستثمار (CNI): و هو عبارة عن جهاز حساس لدعم الاستثمار و تطويره يشرف عليه رئيس الحكومة من مهامه:
  - ✓ تحديد المناطق الواجب تنميتها.
  - ✓ المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.
  - ✓ يقترح صياغة المشاريع الاستثمارية و أولوياتها.

II. إصلاح مؤسسات القطاع العام الصناعي و خوصصته:

يعتبر إصلاح مؤسسات القطاع العام الصناعي و خوصصتها واحد من أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر في إطار سياستها الرامية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية حيث تم استقلالها ماليا و قانونيا و تم تطهيرها و حولت ديونها إلى التزامات على عاتق الدولة اتجاه البنوك التجارية خلال فترة 1994-1999 و كما قامت الحكومة الجزائرية بأول برنامج للخوصصة في أبريل 1996.

III. السياسة المالية و النقدية:

من السياسات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية هي الإصلاحات المالية النقدية و خاصة المصرفية و ذلك من خلال العوامل التالية:

- القضاء على عجز الميزانية الذي وصل معدله إلى 12.7 % خلال سنة 2005.
- تعميق السوق الثانوي للأوراق المالية الحكومية و تقويتها.
- تحرير سعر الصرف و الحفاظ على معدل مقبول للتضخم و وضع سعر فائدة محفز للاستثمار.
- النهوض بسوق الأوراق المالية و بورصة الجزائر.
- تقوية شبكة المعلومات المصرفية.

خلاصة المبحث:

لقد تبين أن لمناخ الاستثمار جانب قوي لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأي دولة و خاصة الجزائر بما أنها محط أنظارنا فمناخ الاستثمار بمختلف مؤشراته الفعالة يساهم في تدفق الاستثمارات والعمل على توسعها و الحصول على أكبر قدر ممكن منها، وبهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل أساسي بمختلف الأوضاع المتعلقة بمناخ الاستثمار لذلك قامت الجزائر بإصلاح اقتصادي من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

أجمعت معظم الدراسات و النظريات التي خاضت في الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، على الدور الرئيسي الذي تلعبه الاستثمارات بصفتها خالقة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المديين القصير و الطويل، لتبرز بذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة كإحدى أنجع أنماط الاستثمار لزيادة قيمة الإنتاج الكلي، و من خلاله الدخل نظرا لرؤوس الأموال الضخمة التي تتميز نسبيا بامتلاكها الشركات متعددة الجنسيات قاطرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا و تدويل مشاريع البحث و التطوير.

I. الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا.

بالنسبة للأدبيات الاقتصادية، يعتبر نقل التكنولوجيات هو أهم آلية تترجم التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات النامية المضيفة، نظرا لكون الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي لعمليات البحث و التطوير في العالم المتقدم، و مستواها التكنولوجي عموما عالي مقارنة بالدول النامية ما يمكنها من خلق تقدم تقني مهم. إلا أن الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تسهيل نقل التكنولوجيا يختلف حسب قطاع النشاط و المناخ الاقتصادي السائد. و يتبع نقل التكنولوجيات الحديثة إلى الاقتصاديات النامية المضيفة و نشرها أربع آليات أساسية هي: الروابط العمودية مع الموردين المحليين، الروابط الأفقية مع الشركات المحلية المنافسة أو المكملة المنتمية إلى نفس قطاع النشاط، هجرة الموارد البشرية المؤهلة من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية و تدويل مشاريع البحث و التطوير من الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة لفروع الشركات متعددة الجنسيات، و يكون تولد الأثار الإيجابية مرغوبا أكثر خصوصا في حالة الروابط العمودية، بما في ذلك الروابط من المنبع مع الموردين المحليين في الدول النامية. حيث توفر الشركات متعددة الجنسيات الإشراف و المساعدة التقنية و المعلومات المختلفة اللازمة لتحسين جودة منتجات الموردين المحليين، كما يمكن أن تساعد الشركات متعددة الجنسيات مورديها المحليين على تجديد خطوطها الإنتاجية و شراء المواد الأولية من الأسواق العالمية. و يبقى من الصعب الحصول على معلومات كمية كافية حول الأثار الأفقية لان أثار دخول شركة متعددة الجنسيات إلى اقتصاد نامي مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل السوق المحلي يعتبر من الأمور صعبة الإحاطة و الحصر. إلا أن النتيجة المشتركة التي خلصت إليها بعض الدراسات حول الأثار الأفقية للشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاديات النامية خصوصا ما تعلق بنقل التكنولوجيا إلى المنافسين هي أن هذه الأثار تبقى محدودة جدا.

و من أهم الشروط أو بالأحرى الخصائص التي يجب توفرها في التكنولوجيا المنقولة ضرورة توافقها مع المستويات التقنية لمجموع الشركات المحلية أي بمعنى إمكانية استيعابها و تطبيقها على مستوى كل الشركات المحلية و حتى لا تبقى حكرا فقط على الشركات المحلية ذات التعامل المباشر مع الشركات متعددة الجنسيات، و بذلك كلما

كان المستوى التكنولوجي بين الشركات المحلية و الشركات متعددة الجنسيات متقاربا كانت الاستفادة أكبر و إمكانية تبني التكنولوجيات الجديدة (مصدرها دائما الشركات متعددة الجنسيات) أكبر.[1]

و تحتفظ الشركات متعددة الجنسيات عادة عند توجهها للاستثمار في الدول النامية بأحدث التكنولوجيا حتى تستفيد منها في تعظيم إنتاجيتها مقارنة بالمؤسسات المحلية. لكن في حالة زرعها لفروع في الخارج تحول معها ما يسمى بالحزمة التكنولوجية و المتكونة من مجموعة من التكنولوجيات و المعارف التنظيمية و الإدارية المدمجة مع الآلات و تراخيص الإنتاج. هذه الحزمة تشكل الميزة النسبية للشركة الأم و التي ستسمح للفروع بمنافسة الشركات المحلية المستفيدة من معرفتها الجيدة للسوق المحلي و تفضيلات المستهلكين و ممارسات الأعمال، و في هذه الحالة تصبح التكنولوجيا المطورة من طرف الشركة الأم متاحة للانتشار في النسيج الصناعي المحلي من خلال عدة قنوات.

و تناولت أولى الدراسات المعنية بنقل التكنولوجيا أثر العدوى الذي تحدثه الشركات متعددة الجنسيات، حيث اعتبرت التكنولوجيا كالمرض الذي ينتشر بالاتصال البشري. هذه الدراسات وجدت أن الابتكارات التكنولوجية تقلد بطريقة متقنة جدا بالتواجد المادي و المستمر للشريك الذي يحوز التكنولوجيا إضافة إلى من يريد امتلاكها. و من هذا المنظور يجسد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة جدا لنقل التكنولوجيا.

و في الدول النامية تتهيأ الشركات المحلية و تترصد الفرصة لتحسين مساراتها الإنتاجية من خلال مراقبة و تقليد ممارسات الشركات متعددة الجنسيات و كذا مشاريع الشراكة التي تشمل الاحتكاك المباشر (التعلم بالتفاعل، التعلم بالمراقبة). و هناك وسيلة أخرى لنشر التكنولوجيا و هي التعلم عن طريق الاستعمال و المتمثلة في جملة المهارات المنعكسة (rétro-ingénierie) عن الاستعمال لمنتجات الشركات متعددة الجنسيات. هذه السبل تنتهي بميلاد منتج توأم للمنتج الأصلي بتكاليف اقل و مطور بفضل الجهود المحلية.[2]

للإشارة فان حالة انتشار التكنولوجيا من خلال جملة المهارات المنعكسة عن الاستعمال تبدأ أثناء إشراف الطرف المحلي على مراحل بسيطة من مراحل الإنتاج مثل عمليات التجميع أو أثناء مراحل الإنتاج منخفضة القيمة المضافة، و كلما تطورت و توسعت العمليات الموكلة للطرف المحلي زادت قدرته على التقاط التكنولوجيا وصولا إلى أعلى المراحل استخداما للتكنولوجيا الحديثة مثل الإنتاج و التصميم، و يعتبر نجاح الشركات الكورية و اليابانية أكبر دليل على أهمية المهارات المنعكسة في مسار التنمية التكنولوجية.[3]

II. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تدويل مشاريع البحث و التطوير[4].

[1] بيوض محمد العيد " تقييم أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/ 2011، ص 113.

[2] Torum kivinge "Essays on foreign direct investments and host country effects ", Doctoral dissertation, Oslo, 2007, p 33.

[3] Selin Ozyurt "Les investissements directs étrangers entrainent- ils des effets de débordement vers les pays en développement ? ", Laboratoire Montpelliérain d'économie théorique et Appliquée, Faculté de Sciences Economique Université Montpellier 01, France, 25 Septembre 2008, p 03.

[4] Jean- Eric Aubert "Promo ling innovation in developing: Countries: a conceptual Framework", World Bank institute, July 2004, pp 23-25.

تنطوي مشاريع البحث و التطوير على أشكال شتى منها: البحوث الأساسية، البحوث التطبيقية و تطوير المنتجات و العمليات. و في حين أن البحوث الأساسية يضطلع بها القطاع العام، فان الشكلين الآخرين من البحوث يدخلان في صميم القدرة التنافسية لكثير من الشركات.

و في وقت أصبح فيه استحداث المعرفة أساس النمو الاقتصادي و سبيل مضمون لاكتساب ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، نجد أن من غير الممكن لأي بلد أن ينتج ذاتيا كل ما يحتاجه من معرفة للحفاظ على موقعه التنافسي و النمو بمعدلات مطردة. علاوة على ذلك تتطلب التنمية المستدامة أكثر من مجرد فتح الباب ببساطة و انتظار تدفق التكنولوجيات الجديدة و النظيفة، بل هي تتطلب جهدا تكنولوجيا متواصلا من جانب مؤسسات الأعمال المحلية بالاقتران مع سياسة حكومية داعمة، فمع ازدياد كثافة الإنتاج من حيث المعرفة تنمو الحاجة إلى تطوير القدرات التكنولوجية، لذلك تتوق البلدان إلى الارتباط بشبكات الابتكار الدولية.

و يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل و الخارج في مجال البحث و التطوير السبيل المتاح للقيام بذلك. فتدويل مشاريع البحث و التطوير يفتح فرصا جديدة أمام البلدان النامية للوصول إلى آخر الأجيال من التكنولوجيا الحديثة و لإنتاج منتجات و خدمات ذات كفاءة بيئية عالية و ذات قيمة مضافة عالية من حيث تقليل التكلفة و استعمال المدخلات، و من خلال ابتكار و تطوير تكنولوجيا صديقة للبيئة. بالإضافة إلى تطوير مستويات الأداء و خلق مهارات جديدة و رعاية ثقافة الابتكار عن طريق أثار الشراكة و الارتباط بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الشركات المحلية.

كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث و التطوير أن يساعد البلدان النامية على تعزيز نظم الابتكار لديها، و رفع مستواها صناعيا و تكنولوجيا مما يمكنها من أداء مزيد من المهام المعقدة و التعامل مع معدات أكثر تقدما و إنتاج منتجات أكثر تعقيدا، و هو ما سينعكس ايجابيا على القدرة في تطوير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، و منحه مزايا تنافسية من حيث التكلفة، الجودة أو حتى الملائمة البيئية.

في الوقت نفسه لا تظهر هذه الفوائد تلقائيا، حيث يمكن أن تنشا أيضا أثار سلبية غير مرغوب فيها، و تكمن أوجه القلق الرئيسية في الاقتصاديات النامية التي تستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث و التطوير في التخفيض المحتمل لحجم أنشطة البحث و التطوير القائمة عندما ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عمليات استيلاء على شركات وطنية و على التعويض غير العادل للشركات المحلية التي تتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات في مجال البحث و التطوير، و إزاحة الشركات المحلية من سوق الباحثين، و حدوث سباق إلى القاع لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالبحث و التطوير. كما قد تحدث توترات بين الشركات متعددة الجنسيات و حكومة الدول النامية المضيفة، حيث عادة ما تسعى الشركات إلى الاحتفاظ بالمعرفة القائمة على الملكية لنفسها بينما تسعى الدول النامية إلى تعظيم الاستفادة من أثار الشراكة.

و تعتبر القدرة الاستيعابية للاقتصاد واحد من المحددات الرئيسية للتأثير الإنمائي لتدويل مشاريع البحث و التطوير على البلدان النامية المضيفة، و في الواقع تعتبر القدرات التكنولوجية ضرورية ليس فقط لاجتذاب أنشطة البحث و التطوير، و لكن أيضا للاستفادة من أثار الشراكة مع الشركات متعددة الجنسيات، و من بين المحددات

الأخرى نوع أنشطة البحث و التطوير المضطلع بها، و ما إذا كانت هذه الأنشطة ترتبط بالإنتاج. فكلما زاد تفاعل الشركات متعددة الجنسيات مع الشركات المحلية و مؤسسات البحث و التطوير التابعة للبلد النامي المضيف و كلما كان نظام الابتكار الوطني أكثر تقدما، زاد احتمال حدوث أثار إيجابية على الاقتصاد النامي المضيف.

و بالتالي يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر حاسم في تحفيز وتشجيع التغيير و الابتكار، و جلب التكنولوجيات و المعارف الجديدة إلى الدول النامية. كما هو الحال بالنسبة للصين و ماليزيا، بالموازاة مع اعتباره قوة دافعة وراء تحسين مناخ الأعمال و دعم شروط الحكم الراشد في الدول النامية.

المطلب الثاني :أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الأجور[1].

عند الحديث عن مستوى الأجور في الدول النامية و الأثر الذي يحدثه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليه أي الفرق بين مستوى الأجور الذي توفره الشركات المحلية و الأجور التي تدفعها الشركات متعددة الجنسيات المتوطنة على مستوى الاقتصاد المضيف نجد أن النظرة التقليدية و المعروفة لدى العامة ترجح كفة هذه الأخيرة و تقر بارتفاع مستوى الأجور على مستواها.

و رسمت أعمال منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية صورة أكثر تعقيدا للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوى العام للأجور، حيث يبين الشكل رقم (1) براهين حديثة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية حول أثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى الأجور لدولتين ناميتين هما :البرازيل و اندونيسيا، و ثلاث دول تابعة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و هي: ألمانيا، البرتغال و المملكة المتحدة.

الشكل رقم(2،3): الأثار قصيرة الأجل للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العام للأجور.

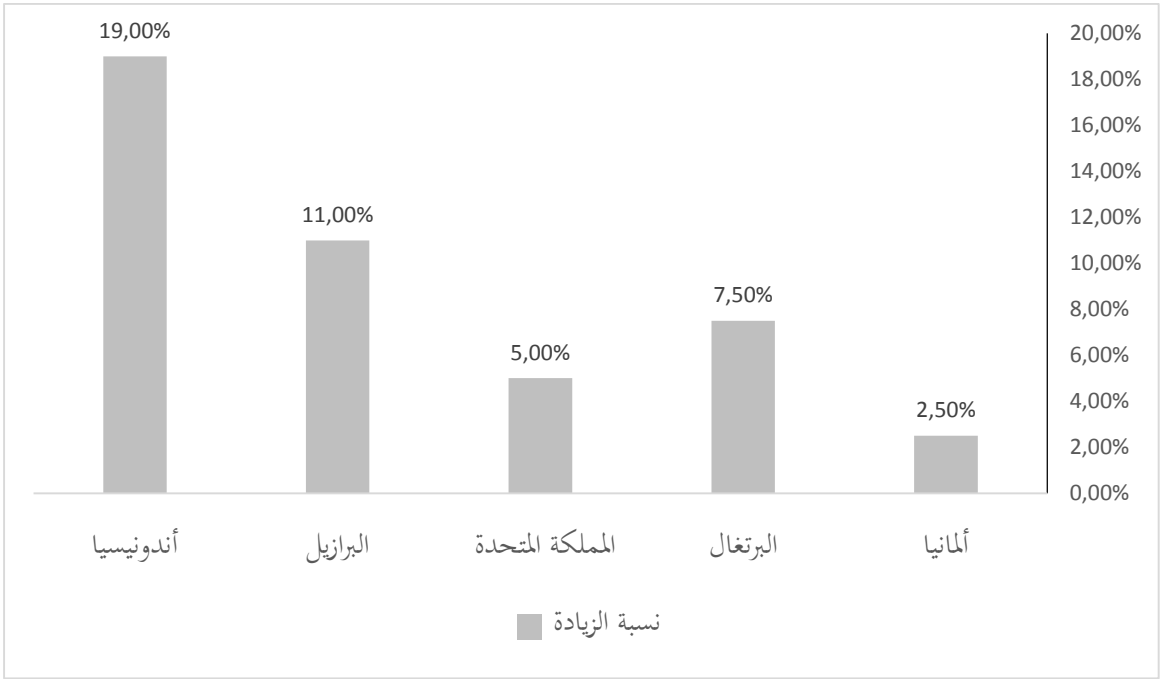

المصدر: بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 119.

[1] بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص ص 119-121.

النسب تمثل معدلات التغير في الأجور خلال الثلاث سنوات الأولى من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يبين الشكل السابق نسب التغير في مستوى الأجور بعد ثلاث سنوات من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خمسة اقتصاديات مختلفة من حيث درجة النمو الاقتصادي، و يظهر الشكل أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترفع من مستوى الأجور على المدى القصير، خصوصا في الاقتصاديات النامية. و تتراوح هذه الزيادة بين % 10 و % 20 بعد دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البرازيل و اندونيسيا، فيما تتراوح الزيادة في بقية الدول محل الدراسة بين0% و % 10 إلا أنه لا يمكن إبراز كيف يتوزع التغير على القوة العاملة خصوصا إذا كانت الزيادة في مستوى الأجور ناتجة عن الأجور المدفوعة إلى العمال الدائمين أو الحوافز المكتسبة نتيجة لارتفاع مهارات القوة العاملة، و هو ما يحاول تفسيره الشكل (2) و الذي يظهر دليل آخر على أثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأجور في حالة شركات انتقلت ملكيتها من الطرف المحلي إلى الطرف الأجنبي عن طريق الشراء.

الشكل رقم(3،3): الأثار الاجرية قصيرة الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الأجور.

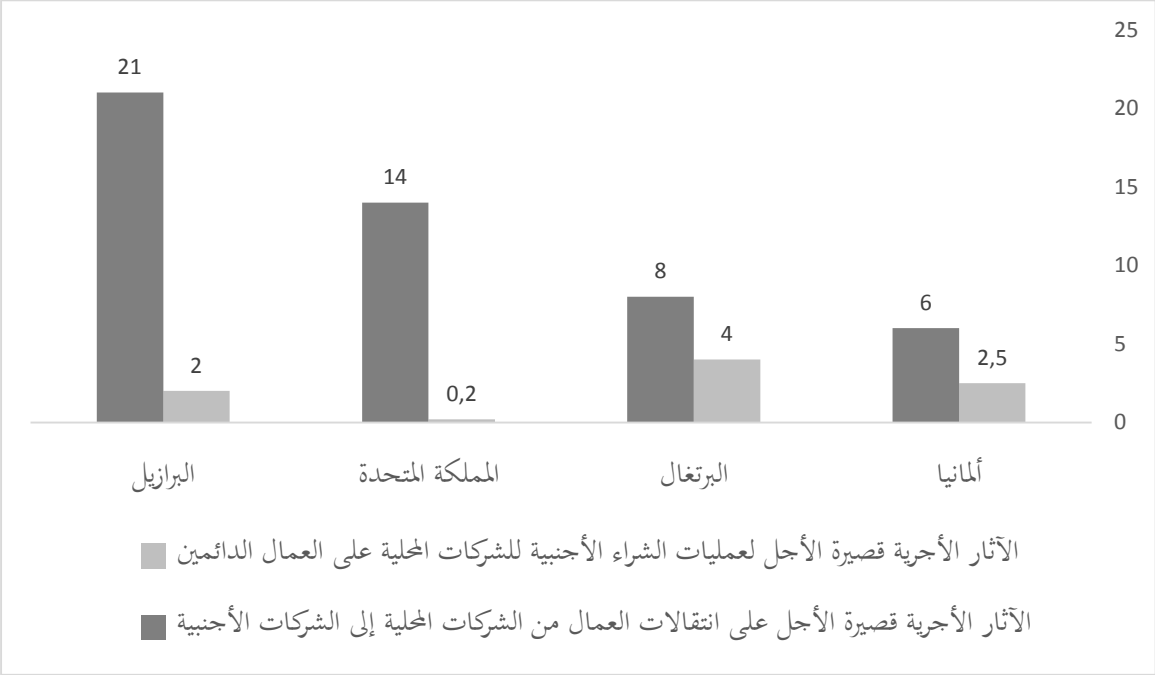

المصدر: بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 120.

النسب تمثل معدلات التغير في الأجور خلال الثلاث سنوات الأولى من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث يكون الأثر الايجابي على الأجور في الأمد القصير قليلا في هذه الحالة، و هذا بالنسبة للعمال الأصليين للشركة. ففي كل من البرازيل، البرتغال و ألمانيا تتراوح الزيادة في الأجور بين 1% و4%، و يكون دون تأثير في المملكة المتحدة، و يعكس غياب تأثير إيجابي في المملكة المتحدة المرونة النسبية لسوق العمالة البريطاني مقارنة بالدول الأخرى، و التي تجعل من الصعب تحمل فروق في الأجر لنفس العمال، و بينما التأثير القصير الأمد لعمليات الشراء على العمال القدامى يمكن وصفه بالعادي فإن أثر انتقال الملكية المحلية إلى الكيانات الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة يكون أكبر في حالة الأجور المدفوعة إلى العمالة المحلية المستقطبة حديثا، مما يشير إلى

مكاسب أجرية كبيرة بالنسبة للعمال المنتقلين من الشركات المحلية إلى الشركات متعددة الجنسيات، و التي تصل نسبتها إلى 6% في المملكة المتحدة، 8% في ألمانيا، % 14 في البرتغال و % 21 في البرازيل.

و من خلال ما سبق، يمكن اعتبار جملة النتائج المتوصل إليها كآثار إيجابية ناجمة عن استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة على الهيكل الأجري لاقتصاد دولة نامية مضيفة، حتى و لو كانت هذه الأثار مبدئيا على المدى القصير، كما يمكن اعتبار الدول النامية انسب عينة لدراسة الأثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشر على مستوى الأجور، و بذلك يمكن القول أن من نتائج تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية إما توفير فرص شغل جديدة مما سيؤدي إلى تخفيض نسب البطالة، أو زيادة سقف الأجور للعمال الأصليين في الشركة التي تم نقل ملكيتها إلى الطرف الأجنبي. و في كلتا الحالتين سينتج عن ذلك تحسين المستوى المعيشي لفئة ما من الفئات العمالية.

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو ما إذا كانت الأثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمال تتجلى فقط في عامل الأجور؟ أو أنها تشمل الجوانب الأخرى لظروف العمل كالتدريب و التكوين، ساعات العمل، الاستقرار الوظيفي.

تتميز الشركات متعددة الجنسيات عادة بالترعة الضعيفة لتصدير شروط عمل غير اجرية إلى العمال المحليين، و أظهر التحليل الذي أجرته المنظمة بأنه مقارنة بالأجور فإن التحسن في ظروف العمل لا يكون بالضرورة نتيجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى و لو حصل ذلك. لأنه ليس واضحا إذا ما كان هذا الأثر مشتقا من السياسات الهادفة للحصول على معايير عمل عالية أو مجرد انعكاس للاستجابات المثالية من طرف الشركات متعددة الجنسيات لظروف العمل المحلية.

و بما أنه أصبح من البديهي أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثار قوية على مستوى الأجور في الاقتصاديات المضيفة النامية، فان هذا من شانه أن يفرز منافسة شرسة بين الشركات المحلية و الشركات متعددة الجنسيات على العمال المحليين، فمن حيث المبدأ يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا على الأجور في الشركات المحلية من خلال تأثيره على الإنتاجية في تلك الشركات. و تصبح الإنتاجية المتزايدة التي تقود فوائض في الأجور أكثر أهمية عند توفر روابط وعلاقات قوية بين الشركات المحلية و الشركات متعددة الجنسيات. هذه العلاقات تتجسد على سبيل المثال من خلال مشاركة الشركات المحلية في سلسلة العرض الكلي أو من خلال انتقالات العمال، حيث تشير الأدلة الحديثة أن مستوى الأجور أعلى إلى حد ما في الشركات المحلية التي تشارك في سلاسل العرض أو تتوسط في عمليات توظيف عمال ذوي خبرة على مستوى الشركات متعددة الجنسيات، مقارنة بالشركات المحلية عديمة الارتباط بالشركات متعددة الجنسيات.

و التساؤل الأوسع و الذي يطرح نفسه بقوة هو: هل أن المنافع المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على أجور العمال يمكن أن تساعد أيضا على تحسين أداء سوق العمالة ككل؟ و الإجابة على هذا التساؤل تعتبر أصعب بالنظر إلى كونه يعتمد على ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من عدم المساواة في سوق العمالة و تجزئة سوق العمل من عدمه.

المطلب الثالث :أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الموارد البشرية[1].

يتجلى الأثر الذي يفرزه الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري بطريقة غير مباشرة حيث انه ينشأ إما نتيجة للتعلم و الخبرة المكتسبة بفعل احتكاك العمالة المحلية بالشركات متعددة الجنسيات، أو نتيجة للتشريعات التي تسنها حكومات الدول المضيفة كقيود على هذه الشركات حتى تضمن أقصى استفادة منها في مجال تأهيل رأس المال البشري المحلي، و تتجاوز هذه الآثار مستوى العمال المتواجدين على مستوى الشركات متعددة الجنسيات لتشمل كذلك رأس المال البشري الذي تتوفر عليه الشركات المحلية من خلال انتقال العمالة المؤهلة إلى الشركات المحلية أو عن طريق الموردين المحليين الذين يتم تحسين مهاراتهم لزيادة جودة السلع الموردة إلى الشركات متعددة الجنسيات عن طريق المعايير التي تفرضها عليهم هذه الشركات.

و بالنظر إلى جملة الإجراءات و التدابير و البرامج و السياسات التي تسهر حكومات الدول النامية على توفيرها من أجل خلق مناخ استثماري مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن من أهمها الاستثمار في التعليم، و ذلك بهدف خلق مجتمع مثقف مستوعب للمستجدات في كل الميادين و مؤهل لعالم الشغل بكل مستوياته و هو ما من شانه تعظيم الحافز الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة و هذا في حد ذاته تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر.

و أشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد فقط على رأس المال المادي. إذ أصبح رأس المال البشري، أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم و التدريب يعتبر مساويا له بالأهمية، و كان الاقتصادي Robert Lucas قد طور نموذجا جديدا للنمو و الذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري و المحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي. كما أشارت النظرية الحديثة على أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، و ذلك بإكسابهم المزيد من التكوين و الخبرات و المهارات من خلال عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا، و ترى أنه يمكن التغلب على قانون تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة و رأس المال بشكل متوازي، و توفير عمالة ماهرة يكون لديها حد أدنى من التعليم بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة، و حسب Blomstrom و Kokko فإن انتقال التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات إلى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات و المعدات الحديثة و المسيرين و التقنيين، لكن أيضا عن طريق التكوين الذي توفره لليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع و التي تشمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين و المسيرين.

و يؤكد الاقتصاديان أن الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات متعددة الجنسيات يؤدي بالحكومات إلى الاستثمار في التعليم العالي، و هذا ما قامت به الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات و ذلك بإنشاء مراكز للتكوين مثل: Penang Skills Développement Center و الذي عرف نجاحا كبيرا.

[1] بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص ص 121-122.

المطلب الرابع :أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.

اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي و عملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة و الموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي و وفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف و بالتالي تؤدي زيادة رأس المال إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي و هذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن[1]: $I = I_d + I_f$

و تشير I إلى الاستثمار الإجمالي لاقتصاد مضيف، I_f: تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، I_d: تمثل الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة.

و نتيجة للاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، و نتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال و التكامل بين الاستثمار المحلي و الأجنبي المباشر، و التي تنشأ عن طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

I. أثر الإحلال.

يحدث ذلك حسب فكرة شومبتير في الاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة الابتكارية منها، و الذي يعنى به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة و مهارات إدارية و قنوات دولية للتسويق، و علامات تجارية عالية فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة و تقليدية فهذا ما يؤدي بها إلى الزوال و خروجها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، و يحل محلها المستثمر الأجنبي.

و حسب تقرير الاونكتاد عام 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز و تنشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل و مقومات أساسية في الدول المضيفة، و ذلك من خلال عدة قنوات، كالمنافسة الفعالة و نقل تقنيات المراقبة و التكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية، و تستطيع الشركات الأجنبية تقديم يد المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة إلى الشركات المحلية مما يرفع من كفاءتها، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق المحلية أو العالمية، و حسب Caves فإن الحواجز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي.

II. أثر التكامل[2].

[1] قويدري محمد " تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة و افاقها في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر "، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 48.

[2] Maroune Alaya "Investissement Direct Etranger et croissance Economique, une Estimation a partir d'une Modèle Structurel pour les pays de Rive Sud de la Méditerrané " les cahiers de L'IRD, Paris, AUF, septembre 2006, p 08.

أما أثر التكاملية فيعني حسب شومبتير أن الشركات متعددة الجنسيات تملك تكنولوجيا متقدمة، و أن الشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة و هذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشأ الأثر التكاملي و هو ما يحفز نشاط الشركات المحلية و قدرتها على إبداء منافسة عالية و هذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج و بالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

المطلب الخامس :أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنافسية و تعزيز القدرة التصديرية.

I. أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنافسية.

يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير قوي و مباشر على المنافسة في الدول المضيفة لان توطن الشركات متعددة الجنسيات سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، و التي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية، انخفاض الأسعار و التخصيص الفعال للموارد المتاحة. أما في حالة توجه الشركات متعددة الجنسيات إلى التركيز على المنافسة في السوق المحلية، فهذا من شأنه أن يعرقل المنافسة خصوصا في ظل عدم تكافؤ القوى، و يتعاظم خطر عرقلة المنافسة الكاملة حالات وجود عراقيل على الدخول إلى السوق المحلية، صغر حجم سوق الدولة المضيفة (الدول النامية) و توفر الدولة المضيفة على إطار تشريعي غير متطور في مجال المنافسة.

و إذا كان اقتصاديا يفضل السماح باستبدال الشركات المحلية منخفضة الكفاءة الإنتاجية بمنافسين أجانب، عندئذ يجب الاحتياط من خلال سن مجموعة من التدابير و التشريعات التي تضمن تنظيم المنافسة و شرعيتها، و كذا حماية الشركات المحلية الناشئة بالاعتماد على توسيع حجم السوق من خلال تحرير الأنشطة التبادلية الداخلية على ممارسات التجارة الدولية و تكثيف التبادلات مع العالم الخارجي.

و يعتبر تطوير القدرة التنافسية من أهم الإفرازات الإيجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة على الشركات المحلية في الدول النامية حيث ترتبط المزايا التنافسية للشركات بعلاقة طردية مع التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر، و هو ما يمثل بالنسبة للشركات المحلية القدرة على الاستمرار والنمو وتحقيق الأهداف المسطرة كتعظيم الأرباح أو الاستحواذ على حصص سوقية متزايدة خصوصا في ظل اقتصاد مفتوح على الاقتصاد الخارجي.
و تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة وسيلة مباشرة للتوسع و غزو الأسواق الخارجية خصوصا في حالة وجود الحواجز التجارية و غير التجارية على استيراد أنواع معينة من السلع.

و استفادت الكثير من الشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول النامية من توجهها للاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدود الدولة الأم في الحصول على مكاسب من أهمها: زيادة حجم الأرباح و التي تزايدت معها الموارد المالية المتاحة و ذلك من خلال انتزاع حصص سوقية معتبرة في خريطة التبادلات الاقتصادية و المالية العالمية. بالإضافة إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية و قدرتها على التحكم في التكاليف و تقليل فجوات الأداء، حيث تستفيد الشركات التي تتوجه بنشاطها نحو الاستقرار في اقتصاديات أجنبية من توسيع أسواقها و زيادة طاقاتها التسويقية كنتيجة لتطوير كفاءتها الإنتاجية. و على أرض الواقع أثبتت حالات عملية أن الاستثمار الأجنبي الصادر مكن العديد من الشركات

المنتمية إلى اقتصاديات نامية من الدخول إلى أسواق جديدة و توسيع أنشطتهم التجارية، ففي المجال الصناعي تمكنت مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات المختصة في صناعة الحواسيب الشخصية من بينها:Acer (تايوان)، Arcelik (تركيا)، Haier وLenovo (الصين)، من توسيع أسواقها و احتلال مراكز تنافسية رائدة بعد اعتمادها الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية تنموية.[1]

كما خاطرت بعض الشركات من مناطق نامية أخرى بتدويل نشاطها و تمكنت من تحقيق النجاح في الأسواق الإقليمية و حتى الدولية، و على سبيل المثال تمكنت شركة CEMEX المكسيكية في سنة 2005 من احتلال المرتبة الثالثة بين أكبر الشركات العالمية في صناعة الاسمنت من خلال رقم مبيعات كان أكثر من ثلثيه على مستوى الدول المتقدمة.[2]

و يعتبر تعزيز تنافسية الشركة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر تحد معقد. لأنه يتجاوز المكاسب الفورية الناجمة عن زيادة القدرة التسويقية و تخفيض التكاليف بفعل أثر التعلم إلى تطوير التقنيات الإنتاجية المستخدمة، بناء العلامة التجارية و تعلم و اكتساب مهارات إدارية جديدة.

كما يمكن أن تنشأ عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية أثار إيجابية مباشرة و غير مباشرة على اقتصاد الدولة الأم. و يعتبر أهم أثر ايجابي محتمل للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على اقتصاد الدولة النامية هو تحسين المنافسة و أداء الشركات و الصناعات المنتمية إلى نفس قطاع النشاط. مثل هذه المكاسب قد تترجم إلى منافع أوسع، منها تأهيل القطاع الصناعي و الإنتاجي، ترقية الأنشطة الخالقة للقيمة، تحسين الأداء التصديري، زيادة الدخل الوطني و فرص التشغيل و تعزيز تنافسية الدولة الأم.

هذه القدرة التنافسية المحسنة و العالية من خلال الاستثمارات التي تقودها الشركات متعددة الجنسيات في الخارج يمكن أن تنتقل إلى اقتصاد الدولة الأم من خلال عدة قنوات تتضمن علاقات الارتباط، الفوائض المحولة، الشركة الأم، الأثار التنافسية على التجارة المحلية الناتجة عن الارتباط و التفاعل مع هيئات و مؤسسات أكاديمية رسمية مثل الجامعات و مراكز البحث.

و في حالة توفر الدولة الأم على المناخ الملائم فان تعزيز التنافسية بفضل الاستثمارات التي تقودها الشركات بالخارج سيساهم في تحسين تنافسية القطاع الصناعي كما سيساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي للدولة الأم، و على سبيل المثال فقد حدث تطور كبير في الصناعات التي توجهت الشركات الناشطة فيها إلى الاستثمار خارج حدود الدولة الأم مثل ما حدث في صناعة الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية في كوريا الجنوبية و الصين، صناعات الحاسوب و أشباه الموصلات في تايوان و تكنولوجيا المعلومات في الهند.

في نفس الوقت قد يفرز الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عدة أخطار على اقتصاد الدولة الأم، حيث يمكن أن يؤدي إلى تخفيض الاستثمار المحلي خصوصا في الدول النامية التي تعتبر في أمس الحاجة إلى دعم استقرار

[1] John H. Dunning and Feng Zhang "Foreign direct investment and the locational competitiveness of countries " , transnational Corporations review, Volume 16, number 01, United Nations publications, Switzerland, April 2007, p 09.

[2] Magnus Blamestorm, Ari KOKKO "the economics of Foreign direct investment incentives", Working Paper 168, January 2003, Sweden, p 10, Available at: http://www.hhs.se/eijs. le 11/03/2010.

الصناعات الناشئة، بالإضافة إلى خلق اختلال في المسار التنموي للاقتصاد من خلال نشوء اختلال في التوازن بين المخططات الحكومية و توجهات الشركات المحلية وحجم نشاطها المستقر على مستوى الاقتصاد، و كذا خسارة الوظائف نتيجة لتقليص حجم الأنشطة الداخلية[1].

II. الاستثمار الأجنبي المباشر و تعزيز القدرة التصديرية.

أدى النجاح الاقتصادي الذي شهدته الاقتصاديات الصناعية الأسيوية الجديدة خلال السبعينات و الثمانينات و كذا النمو الاقتصادي الباهر الذي حققته الصين (معدل نمو وصل في المتوسط إلى % 10 خلال سنوات الثمانينات) إلى إعطاء الأهمية القصوى للكفاءة التصديرية ضمن مسار العملية التنموية. و لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرة التصديرية للدول النامية المضيفة ينبغي أولا التفرقة بين الأثر المباشر و الأثر غير المباشر.

1-الأثر المباشر: بسبب امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لآخر الأجيال المطورة من التكنولوجيات الإنتاجية نتيجة لإنفاقها الضخم على مشاريع البحث و التطوير مما يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بمثيلاتها المحلية لذا فإنها تقوم بإنتاج منتجات موجهة للتصدير. حيث تزيد من صادراتها نتيجة لمعرفتها بخبايا السوق الدولية و امتلاكها لقنوات تسويقية دولية تمكنها من تسهيل إبرام عقود تصديرية إلى الخارج و هو ما يعود بالإيجاب على الدول المضيفة بفوائد جمة أولاها أن ممارسة هذا النوع من الأنشطة سيؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية و المنافسين المحليين، بالإضافة إلى تعزيز القدرة التصديرية، إحلال الواردات و سد العجز التمويلي الذي تتميز به الدول النامية خصوصا و دعم النمو الاقتصادي عموما.[2]

2-الأثر غير المباشر :ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:[3]

- نقل المهارات الادارية الى الدول المضيفة، و نقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري الى الشركات المحلية، و بالشكل الذي يساعد على تحسين و تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية و عناصر الانتاج.
- تقوم الشركات المحلية باستغلال حلقات الاتصال مع شبكات التوزيع العالمية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات في الاسواق الخارجية في إطار المشروعات المشتركة لتوجيه انشطتها الانتاجية نحو خلق سلع و خدمات موجهة للتصدير.

و يتفاوت تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، حيث يكون التأثير ايجابيا على المنتجات النهائية مما يفرز انخفاض في فاتورة الدول المضيفة من هذه السلع. اما الواردات من السلع الوسيطية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم امكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة و يرجع سبب ارتفاع واردات هذا النوع من السلع الى الاحتياجات المتزايدة لعمليات انشاء و تجهيز المشاريع الانتاجية و خاصة الأجنبية منها.

---

[1] UNCTAD "World investment Report 2006, FDI from Developing and transition Economies_ Implications for development Overview ", transnational Corporations review, Volume 15, N 03, United Nations publications, Switzerland, December 2006, pp 173- 177.

[2] بيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 128.

[3] Magnus Blamestorm, Ari KOKKO "the impact of Foreign investment on Host countries Arrow", Working Paper, Policy Research, Washington, December 1996, p 07.

و بصفة عامة تتميز فروع الشركات متعددة الجنسيات المتوطنة في الدول النامية و على عكس نظيراتها المحلية بتدويل نشاطها و اندماجه في شبكة التبادلات و العلاقات الاقتصادية الدولية، و هذا راجع بنسبة كبيرة إلى غزارة الموارد المالية المتاحة و امتلاك التكنولوجيات الحديثة و الكفاءات المتمكنة من المهارات التسويقية، لهذا تعمد الشركات متعددة الجنسيات و فروعها إلى لعب دور" محفز للتصدير "و تسهيل اندماج المؤسسات المحلية في الأسواق العالمية، و بفعل اتفاقيات المناولة و التكامل تمكن الشركات متعددة الجنسيات المؤسسات المحلية من الحصول على المعلومات بأقل التكاليف فيما يخص السلع الأكثر طلبا في الأسواق الدولية.

بالإضافة إلى ذلك يؤدي تطوير و تعزيز الصادرات إلى نشر التكنولوجيا الحديثة إلى النسيج الصناعي المحلي من خلال عدة طرق مختلفة، و قبل كل شيء ستواجه المؤسسات المحلية الداخلة حديثا إلى ميدان المنافسة في الأسواق الدولية تكنولوجية إنتاجية و تنظيمية جديدة و عالية. و في مواجهة المنافسة الدولية تعمل المؤسسات المحلية على تحسين كفاءتها الإنتاجية من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة فضلا عن ذلك فإن ارتفاع حجم الصادرات يشجع الكفاءة الإنتاجية التي تسمح بممارسة اقتصاديات الحجم. و بالنسبة للدول النامية التي تعاني عادة من العجز التمويلي يسمح لها رفع قدرتها التصديرية على سد عجزها التمويلي في المدى القصير مما سيسمح لها باقتناء معدات و سلع التجهيز و المشاركة في تطوير تكنولوجيا ذاتية[1].

خلاصة المبحث:

نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في دفع النمو الاقتصادي و الرفع في مستوياته إذ أنه يؤثر فيه بشكل ايجابي من خلال الدور الكبير في التقليل من البطالة من خلال خلق فرص عمل في المشاريع الاستثمارية الجديدة ،علاوة على أنه يساهم بقدر كبير في نقل التكنولوجيا و تمويل مشاريع البحث و التطوير و كذا تعزيز المهارات و الخبرات الإدارية و زيادة القدرة التنافسية و التصديرية و الرفع من المستوى الحضاري، و بالتالي التأثير بشكل مباشر في النمو الاقتصادي و المساهمة في زيادة مستوياته لمحاولة اللحاق بموكب اقتصاد الدول المتقدمة.

[1] Selin Ozyurt, OP, Cit, p 06.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنقوم في هذا المبحث بالإشارة إلى أهم الحوافز التي منحتها الجزائر لاستقطاب أكبر عدد من الاستثمارات إليها مع إبراز تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها خلال الفترة الممتدة من2005-2015 بالإضافة إلى ذكر أهم الدول المستثمرة و القطاعات التي نالت هذه الاستثمارات لكنه و بالرغم من مجهودات الجزائر في منح حوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن مسيرتها في هذا المجال واجهت العديد من العراقيل و الصعوبات التي ساهمت في إضعافها.

المطلب الأول: أهم الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

1. حرية الاستثمار:[1]

ينص الأمر 06-08 في مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات من الحماية بموجب القانون و الضمانات المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها.

2. مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات و تيسير الإجراءات:

من بين الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01-03 و ما نصت عليه المادة15 بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر، إلا إذا طلب المستثمر بذلك صراحة.

3. ضمان التحويل الحر لرأس المال و عائداته:

منح الأمر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأسماله و العائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل و التصفية، حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأسمال المستثمر في البداية.

4. المزايا و الإعفاءات الممنوحة للمستثمرين: و من أهم هذه الامتيازات ما يلي:

- النظام العام: تتمثل هذه المزايا في:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات.
- الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنشاء الاستثمارات.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

[1] حاجي فطيمة "تجربة ماليزيا في تحسين مناخ الاستثمار و مدى استفادة الجزائر من هذه التجربة"، مقال في مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، العدد23/السداسي الثاني، الجزائر،2014، ص149.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، بعد معاينة الشروع في النشاط من قبل المصالح الجبائية، بناءا على طلب المستثمر و يمكن تمديد هذه الفترة من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تسمح باستحداث أزيد من100 منصب شغل.

➢ النظام الاستثنائي: تخص هذه المزايا الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة و تفضي إلى تنمية مستدامة. فعند إنجاز الاستثمار يستفيد المستثمر من المزايا التالية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء المستوردة أو المحلية.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة، و التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة 2005-2014

جدول رقم (7،3): يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2005 – 2014

(مليون دولار امريكي)

السنوات	2005-2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر	1534	2580	2746	2300	2580	3052	2661	1488

Source: world Investment report 2015 (UNCTAD)

نلاحظ من خلال الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر شهدت تطورا بداية من سنة 2005-2007 بمقدار 1534 مليون دولار أمريكي تعد هذه القيمة منخفضة بسبب الأزمة العالمية لتصل سنة 2008 إلى 2580 مليون دولار أمريكي، أما سنة 2009 فقد عرفت وتيرة الاستثمارات فيها ارتفاعا طفيفا بحوالي 2746 مليون دولار أمريكي، ثم خلال سنة 2010 فقد سجل فيها انخفاض وصل إلى 2300 مليون دولار أمريكي و ذلك أن كل التدفقات الواردة على المستوى العالمي سجلت تراجعا محسوما هذا ما أثر على تدفقات الاستثمار

الدولية المتوجهة نحو الجزائر، في حين عاد الارتفاع نوعا ما من جديد في سنة 2011 بقيمة 2580 مليون دولار أمريكي نظرا للأوضاع التي عرفتها الدول العربية خاصة المضطربة منها ضمن ما يسمى بالربيع العربي و هو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه نحو الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب و توفر الاستقرار، أما سنة 2012 فشهدت ارتفاع ملحوظ بحوالي 3052 مليون دولار أمريكي و ذلك بسبب تكثيف مجهود الدولة الرامية إلى إصلاح السوق الجزائرية و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص لإنشاء مشاريع مشتركة لخلق فرص العمل، و في سنة 2013 فقد سجل انخفاض ما قيمته2661 مليون دولار أمريكي لكنها لم تصل إلى مستوى 2010 و2011 و هذا لأن المستثمرون أصبحوا أكثر حذرا بعد أحداث 2013 المتمثلة في احتجاز الرهائن في عين أميناس هذا ما دفع بالدولة إلى تحسين مناخ استثمارها الذي بالفعل يحتاج إلى مزيد من التحسين إلا أن ذلك لم يظهر لأنه سنة 2014 شهدت أقصى انخفاض و هبوط منذ سنة 2005 في التدفقات الواردة إلى الجزائر إذ قدرت ب1488 مليون دولار أمريكي و هذا راجع إلى الأوضاع التي كانت تعيشها دول شمال إفريقيا من اضطراب و عدم الاستقرار مما جعل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعزف عنها على العموم، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.[1]

المطلب الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من أكبر20 دولة مستثمرة خلال الفترة 2001-2012

لقد اهتمت الجزائر في السنوات الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أهمية بالغة في الاقتصاد فقد سعت إلى استقطاب الاستثمارات من مختلف البلدان الأجنبية منها و العربية هادفة بذلك إلى تحقيق معدل نمو جيد و بالتالي تحقيق اقتصاد جيد، و الجدول التالي يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من 20 دولة مستثمرة.

[1] من اعداد الطالبتين.

جدول رقم (8،3): يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من أكبر20 دولة مستثمرة خلال الفترة 2001-2012

الترتيب	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الاجمالي
1	الولايات المتحدة	313	311	252	268	301	314	293	323	476	618	3,487
2	فرنسا	43	115	51	80	121	293	233	303	308	196	1,743
3	اسبانيا	153	143	87	43	117	210	164	325	198	91	1,531
4	مصر	363	97	63	22	108	157	102	261	88	47	1,308
5	إيطاليا	34	98	24	24	39	115	67	247	116	189	953
6	المملكة المتحدة	23	59	35	95	49	64	165	159	125	119	893
7	بلجيكا	12	16	5	5	4	31	101	230	241	212	857
8	الكويت	-	1	-	210	105	57	97	34	139	1	644
9	الصين	1	5	3	27	50	91	37	86	63	125	488
10	المانيا	38	65	16	23	23	54	92	37	54	57	459
11	هولندا	72	26	18	4	4	10	6	185	31	82	438
12	الامارات	1	12	1	1	7	38	67	55	205	35	422
13	لبنان	-	1	1	-	5	24	48	61	109	16	265
14	سلطنة عمان	-	-	-	-	-	-	-	60	35	168	263
15	الأردن	-	9	10	10	16	6	14	3	167	27	262
16	البحرين	13	-	5	10	7	66	10	-	76	3	190
17	السعودية	1	-	12	2	20	8	13	52	29	22	157
18	اليابان	9	78	-2	17	2	8	11	8	17	3	151
19	قطر	2	-	1	7	7	12	11	46	41	-	127
20	تونس	-	1	2	1	5	11	14	7	70	4	115
الاجمالي		1,078	1,037	582	867	990	1,569	1,545	2,482	2,588	2,015	14,753

المصدر: مجلة ضمان الاستثمار، عدد خاص بالاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، المقر الدائم للمنظمات العربية-ص.ب 23568 الصفاة 13096 الكويت، دولة الكويت، السنة الثانية و الثلاثون العدد الفصلي الثاني (ابريل-يونيو 2014)، ص 14.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر و ذلك بأزيد من 3.487 مليون دولار، أما في المرتبة الثانية تأتي فرنسا بقيمة 1.743 مليون دولار، و المرتبة الثالثة كانت لإسبانيا بحوالي 1.531 مليون دولار.

أما المرتبة الرابعة فكانت لمصر بما يقدر ب1.308 مليون دولار و ذلك لتقديمها استثمارات في مجال الاتصالات تحت اسم Djezzy سنة 2001 وفي الاسمنت ACC في سنة2004. لتليها ايطاليا بما يقارب 953 مليون دولار ثم المملكة المتحدة ب 893 مليون دولار، أما في المرتبة السابعة بلجيكا بمقدار 857 مليون دولار، لتليها الكويت بما يعادل 644 مليون دولار، و كانت الصين في المرتبة التاسعة بقيمة 488 مليون دولار لتتبعها ألمانيا بحوالي 459 مليون دولار، ثم تتوالى ظهور بعض الدول العربية كالإمارات، لبنان، سلطنة عمان، الأردن، البحرين و السعودية وصولا إلى اليابان و قطر و في الأخير تونس بقيمة 115 مليون دولار[1].

المطلب الرابع: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات

تجدر الإشارة أن المعلومات المتعلقة بكل قطاع غير متوفرة بسبب غياب إحصائيات الخاصة بكل قطاع و يرجح السبب إلى غياب دور بعض المؤسسات المختصة كبنك الجزائر و غيرها، إلا أنه استطعنا التوصل إلى أهم القطاعات المستثمر فيها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (9،3): يوضح توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2015

[1] من إعداد الطالبتين.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	10	%1,48	3117	%0,13	528	%0,41
البناء	21	%17,90	98996	%4,01	21533	%16,66
الصناعة	386	%57,10	1681400	%68,03	71936	%55,65
الصحة	6	%0,89	13573	%0,55	2196	%1,70
النقل	21	%3,11	13172	%0,53	1723	%1,33
السياحة	11	%1,63	420657	%17,02	13128	%10,16
الخدمات	120	%17,75	151335	%6,12	16710	%12,93
الاتصالات	1	%0,15	89441	%3,62	1500	%1,16
المجموع	676	%100	2471691	%100	129254	%100

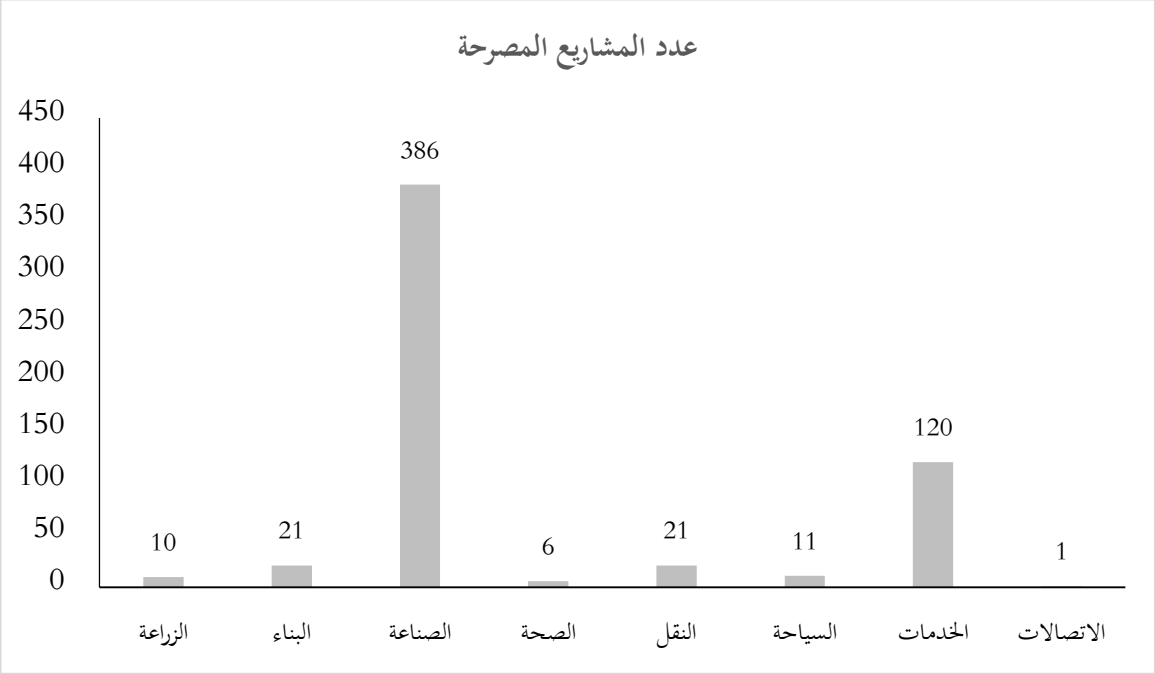

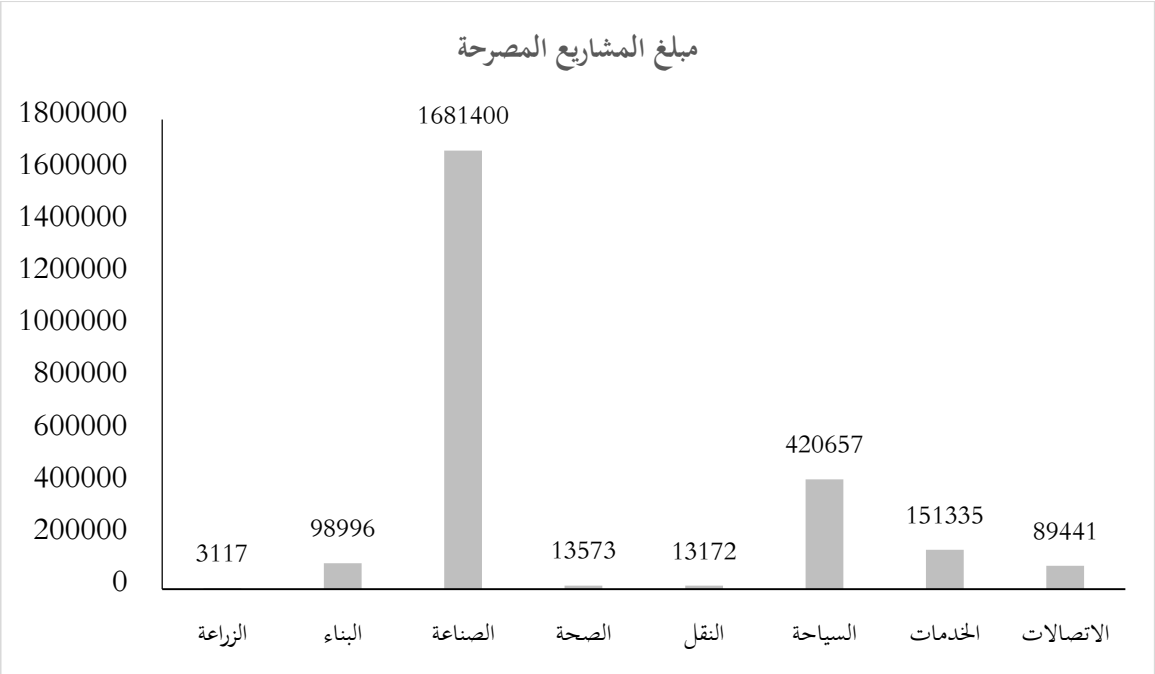

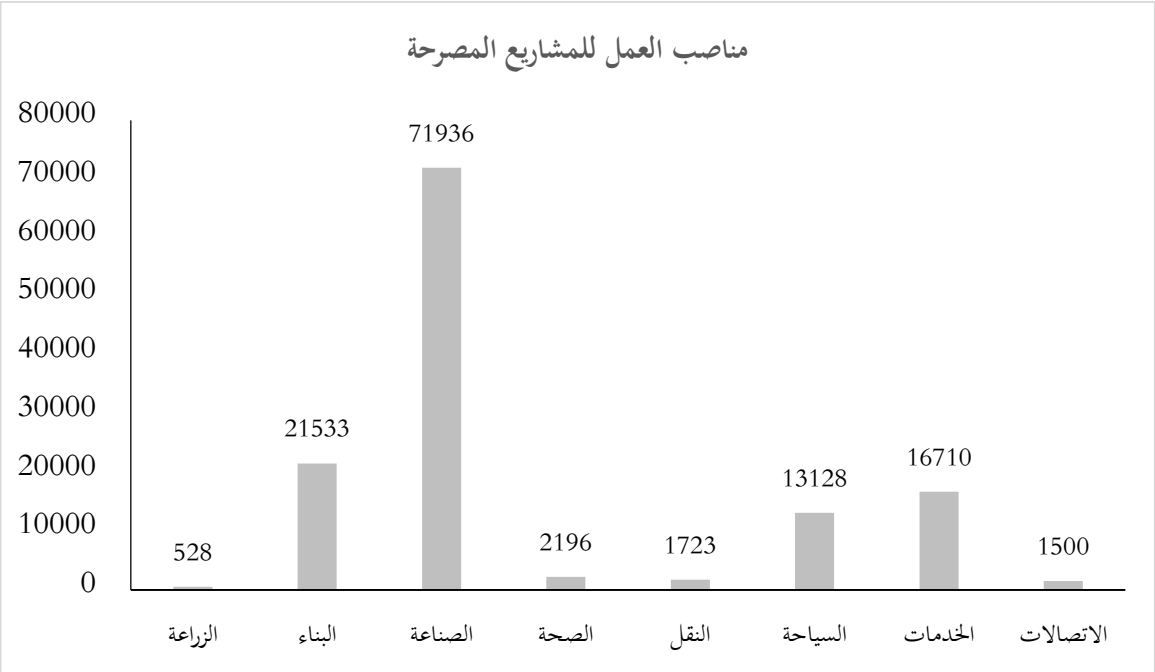

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن هناك تذبذب كبير في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات، إذ أن كل من قطاع الزراعة و الصحة و السياحة و النقل و الاتصالات تشهد مستوى ضعيف من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية و ذلك من خلال استحواذها على عدد قليل من المشاريع رغم دورها الكبير في الاقتصاد، هذا ما سينجم عنه صعوبات في اقتصاد الجزائر و التأثير عليه بالسلب، إلا أن معظم الاستثمارات استحوذ عليها قطاع الصناعة باعتبار الدولة تركز على الجانب الانتاجي و قد قدرت عدد المشاريع المنجذبة فيه إلى 386 مشروع ليليه قطاع الخدمات ب120مشروع مسجل ثم ثالثا قطاع البناء و الأشغال العمومية

ب 121 و ذلك بسبب حجم المشاريع التي تم الشروع فيها كمشروع الطريق السيار شرق-غرب و بناء السدود و المباني السكنية و غيرها.

و رغم ذلك فإن قطاع المحروقات يعد عموما أكثر القطاعات استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأهمية هذا القطاع في اقتصاد الجزائر الذي يعتمد عليه بصفة كبيرة فالجزائر تعتبر الممول العالمي الثاني منذ سنة 1976 في الغاز الطبيعيGPL و يعتبر الأوروبيون أهم زبائنها[1].

المطلب الخامس: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

I. **المعوقات الاقتصادية:** من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

1. **الاستقرار السياسي:**[2] لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما و تحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد. نظرا للوضعية الاقتصادية و الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار و على رأسها" الكوفاس "من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. و لهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية و الأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

2. **عدم وجود سوق منافسة:**[3] و يمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

- إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق و هذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.
- كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة و أن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب و هذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع و تأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة و الاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر و خاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل و عدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، و هذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل % 44 من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فان

[1]: من إعداد الطالبتين.

[2] علي همال، فاطمة حفيظ " افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية "، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الجزائر، العدد 04 مارس 2005، ص 387.

[3] بلعوج بولعيد " معوقات الاستثمار في الجزائر "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، ص ص 79- 81.

نقص التجربة و الخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته و علاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

- إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، و لكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب و هذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات و التلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.
- أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة و هذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات و القوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر و التي لا تميز بين المستثمر المحلي و الأجنبي.
- أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية و خاصة القطاع الخاص و عدم تطوره و أخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية و إغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين و المجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا و مناسبا.
- كما أن ظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات و الاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك، لان هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية و دولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال و إدخالها في النشاط الاقتصادي، و هذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحلين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات، و هذا الداء يجب محاربته لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.
- إضافة إلى الأسباب السابقة و حسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان: قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فانه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على % 40 من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية و هي نسبة مرتفعة جدا و بالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء و عدم وجود تنظيم للسوق.

3. عائق العقار: من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار و لجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى

الشباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة[1]. كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل و من أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي:[2]

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق سنة.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة و نوع النشاط.
- أمن المنطقة الصناعية.

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، و ذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي و حيازة الملكية العقارية.

أما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:

- ✓ تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.
- ✓ الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي و انتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق.
- ✓ تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث و غياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية و هو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.
- ✓ تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي[3].

II. **المعوقات القانونية و الإدارية:** ان ما يميز الاجراءات القانونية في الجزائر كثرة القوانين و تضاربها و غموضها في بعض الاحيان كالقيود الواردة على تملك الارض، عدم استقرار قوانين الاستثمار، اضافة الى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات و الاوضاع و المستجدات العالمية[4]. و من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

1. **الفساد الإداري:** إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا. و كذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا[5].

[1] محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة " ازمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الاجنبي "، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص66.

[2] علي همال، فاطمة حفيظ، مرجع سابق، ص 385.

[3] محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 66.

[4] عماري عمار، بوسعدة سعيدة " معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر "، الملتقى العالمي الدولي الثاني 14-15 فيفري 2005، ص 235.

[5] بلعوج بولعيد، مرجع سابق، ص 87.

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد. و يحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها و نظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، و عشرة التي تعني درجة شفافية عالية. هذا و قد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب، و احتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، و بالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة و الفساد الإداري من أهم عوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1].

2. عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية: إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لدولة النامية، و الملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين.

و تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية:

- إن وجود تسهيلات جمركية و إدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع و التجهيزات من دولة لأخرى.
- إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي و التصدير إلى الخارج.
- إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون و تطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة و الشفافية.
- إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزييف في المعاملات التجارية و حقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به و مقبول. [2]
- إن موضوع الإسراع و الأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية، لان التهاون يضيع الكثير من الوقت و هذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم.

[1] صالح مفتاح، دلال بن سمية، مرجع سابق،ص ص 124-125.

[2] بلعوج بولعيد، مرجع سابق، ص 87.

➢ إن انتشار الرشوة و المحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات و بالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.[1]

3. عوائق قانونية أخرى:[2] عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل في مضمونها، و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى بعض القطاعات الصناعية.

III. العراقيل الاجتماعية و البنى التحتية:[3]

ان دراسة المستوى المعيشي للبلد المستهدف يعتبر نقطة هامة لتحديد مدى جاذبية البلد للاستثمار و بما ان الدخل الفردي هو الذي يحدد المستوى المعيشي للأفراد لذا نجد المستثمر قبل ان يتخذ القرار يدرس الطلب بالنسبة للدخل لان الطلب يتأثر بهذا الاخير و بما ان المستوى المعيشي متدني بالجزائر اذ يتحدد 12 مليون دينار جزائري يوميا بدولار واحد او يعادل 80 دينار جزائري و يتجاوز عدد البطالين3,7 مليون و يفوق عدد المحتاجين 1,9 مليون جزائري و هذا ما يمثل من اهم العراقيل الاجتماعية في الجزائر.

البنى التحتية: تسجل ضمن هذا الإطار نقص و تخلف بعض الهياكل و البنيات الاساسية من خدمات الطرق، النقل، المواصلات، الاتصالات، الطاقة و المياه و غير ذلك...الخ.

و يبدو ان طموحات المستثمر الاجنبي تكمن في ايجاد خدمات البنيات المتوفرة بالكم و الكيف اذ ان البنى التحتية تساعد المستثمر على اقامة مشروعه على اساس و مرتكزات اقتصادية واضحة و سليمة و على العكس من ذلك فان توفر البنى السليمة له اثر واضح على المستثمر في اقامة مشروعاته و اعاقة تنفيذها في المواعيد المبرمجة و ما قد ينجر عن ذلك من زيادة التكاليف ينعكس اثرها على ضعف المردود الاستثماري و بالتالي التأثير على امكانية نجاح المشروع الاستثماري على امكانات استثمارها.

و الشكل الموالي يوضح اهم عوائق الاستثمار من وجهة نظر المؤسسات الجزائرية:

الشكل(3 ،4): اهم عوائق الاستثمار في الجزائر حسب دراسة البنك الدولي.

[1] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 15.

[2] صالح مفتاح، دلال بن سمية، مرجع سابق، ص 125.

[3] عبو هودة " اثار العولمة المالية على الاستثمار الاجنبي- دراسة حالة الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1970- 2006 "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص 128.

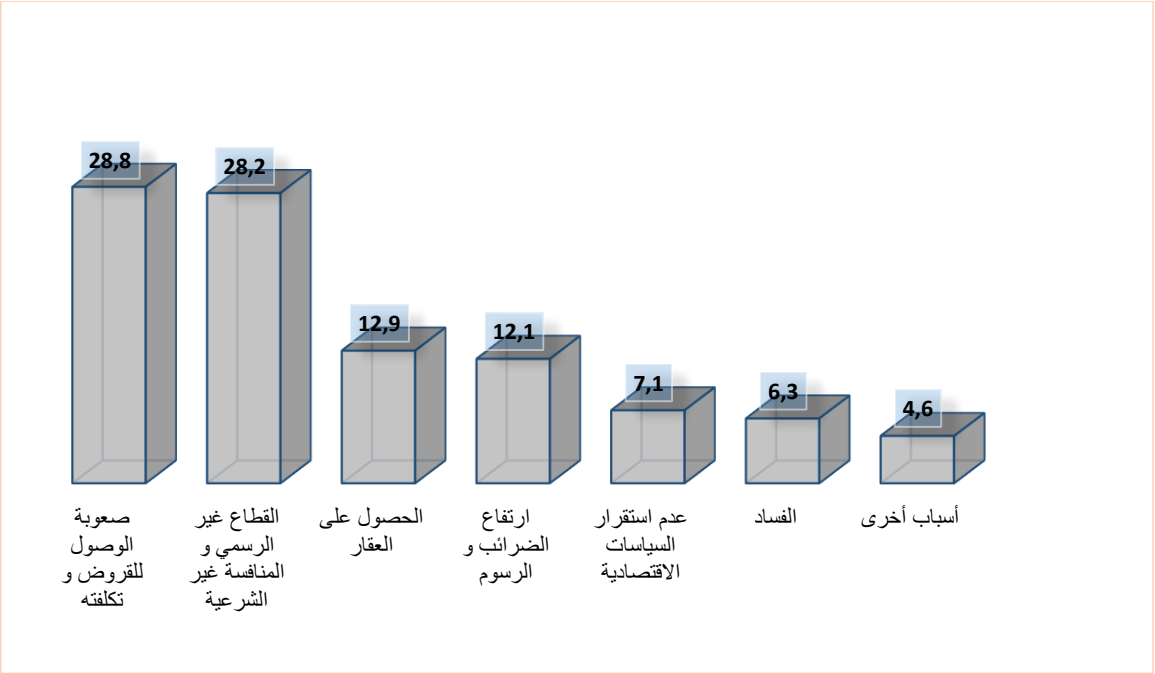

Source: World bank, "Pilot Algeria Investment Climate Assessment", June 2003, in: http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf (September 2006).

خلاصة المبحث:

نظرا للأهمية التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر فقد عزمت الجزائر إلى تعزيز قدراتها من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن منها و ذلك من خلال منح مجموعة من الحوافز التي من شأنها جذب المستثمرين و إتاحة المجال لهم في استثماراتهم، و بذلك حصلت الجزائر على حجم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا بأس بها خلال الفترة 2002-2015 من مجموعة من الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف القطاعات إلا أن قطاع المحروقات يبقى أكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، إلا أنه و بالرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر و المكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلاّ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات المستثمرين الأجانب و يمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية و القانونية و الإدارية و العراقيل الاجتماعية و البنى التحتية.

خلاصة الفصل:

لقد أبدت الجزائر مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية ذلك من خلال تحسين وضعية المناخ الاستثماري فيها عن طريق إصدار قوانين الإصلاحات الاقتصادية و منح التسهيلات للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، و قد تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي إذ أن هذا الأخير يتأثر بشكل كبير بالاستثمار الأجنبي المباشر و هذا الأثر ايجابي كونه يساهم في نقل التكنولوجيا و تطوير المهارات و الخبرات و القضاء على البطالة من خلال خلق فرص العمل و دعم التنافسية و غيرها، و من جذب اكبر عدد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت الجزائر بتقديم مجموعة حوافز مختلفة لاستقطاب هذه الاستثمارات، و بالتالي المساهمة في خلق مشاريع جديدة من شانها تطوير الاقتصاد الجزائري و السعي إلى مواكبة التطورات العالمية.

و من خلال هذا الفصل، عرضنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2015 و التي إذا ما قورنت بالتدفقات الواردة إلى دول أخرى لوجدناها لازالت بعيدة عن طموحات و أهداف الحكومة الجزائرية و ذلك بسبب تركز تلك الاستثمارات في قطاع محدد (المحروقات) و في الصناعة بدرجة كبيرة، و ظهورها بشكل ضعيف في القطاعات الأخرى و لهذا أيضا أسباب أخرى كعدم خلو بيئة الأعمال في الجزائر من بعض العراقيل التي تعيق الاستثمار ككل، و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لذلك على الجزائر العمل على محاربة هذه العراقيل على محاربة هذه العراقيل من أجل فتح باب الاستثمار فهي و بالتالي النهوض باقتصادها.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

1/ ملخص البحث:

لقد شهد النصف الثاني من القرن الماضي و إلى غاية اليوم اهتماما واسعا بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاقتصاديين و رجال الأعمال و الحكومات فهو يُعرّف بأنه تحويل رؤوس الأموال من الخارج بهدف إقامة مشاريع استثمارية جديدة في البلد المضيف للحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح، و قد أعطى هذا الاستثمار دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره يشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي كما يمكن اعتباره مؤشر على الانفتاح الاقتصادي و قدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة و سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع و الخدمات و الأسواق، و يكتسح الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية واسعة نظرا لتأثيره الواضح على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية التي عرفت زيادة في حجم التدفقات الاستثمارية في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية و السياسية الدولية و ذلك من خلال كونه مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري و التغير التكنولوجي و خلق العمالة من خلال الدخول في المشاريع الجديدة في هذه الاقتصاديات و بالتالي أصبحت الاستثمارات الأجنبية أكبر محفز للنمو الاقتصادي و نتيجة لذلك أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيدا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أولت العديد من البلدان اهتماما بالغا لدراسة العوامل و المحددات التي من شأنها أن تجعل منها أماكن استقطاب أكبر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إلا أنه نظرا للمتاعب التي عانت منها الدول النامية و لازالت تعاني منها خاصة الاقتصادية و الاجتماعية منها كان لابد عليها من تبني مجموعة من التدابير التحفيزية التي تسعى لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من فوائد عديدة في جلب التكنولوجيا الحديثة و المتطورة و القدرات الإدارية العالية فضلا عن إسهامه في تراكم رأس المال، و في هذا الإطار سعت الجزائر كباقي الدول السائرة في طريق النمو إلى محاولة توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية في ما يعرف بمناخ الاستثمار و تحليل مكوناته لجعله أكثر استقطابا للاستثمارات و كذا إقامة مشاريع تنموية خصوصا بعدما قامت بإصلاحات هامة و العمل على تحسين هذا المناخ من خلال التشريعات التي تم وضعها لهذا الغرض كحرية الاستثمار في الأمر06-08 و المزايا و الإعفاءات الممنوحة للمستثمرين. إلا أنه رغم كل مجهودات الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها تعرضت لمجموعة من العراقيل و المعوقات التي كان من شأنها الوقوف عقبة أمام مستقبلها مع تدفقات الاستثمار الواردة إليها من معوقات اقتصادية و إدارية و قانونية إضافة إلى العراقيل الاجتماعية و البنية التحتية.

و بناءا على ما سبق حاولنا من خلال الفصول الثلاث في بحثنا معالجة و دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و تطويره و من هناك تم التوصل إلى النتائج التي من خلالها تأكيد أو نفي الفرضيات المعتمدة في بحثنا و التي على أساسها يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات التي نراها مفيدة و من شأنها النهوض باقتصاد الجزائر و تحقيق معدلات نمو بارزة و الارتقاء بالتنمية و بالتالي تحقيق الاستقرار.

2/ نتائج البحث:

على ضوء بحثنا هذا يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- إن الجزائر تمتلك مؤهلات لا بأس بها قد تجعل منها قطبا اقتصاديا كبيرا بفضل الموارد التي تمتلكها من موارد طبيعية، بشرية....و غيرها و الموقع الجغرافي الاستراتيجي.
- أن الجزائر بذلت جهود معتبرة للارتقاء بنموها و تطوير و ترقية الاستثمار و ذلك من خلال انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي و سن التشريعات و القوانين المحفزة للاستثمار و بعث المؤسسات الدّاعمة للاستثمار.
- إن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي لاعتماده الكبير على قطاع المحروقات و بالتالي فإن معظم الاستثمارات الأجنبية تُسخَّر فيه و بالتالي حصل عزوف في بقية القطاعات.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو من خلال المنافع التي يوفرها من بينها توفير التمويل اللازم للقيام بالمشاريع الجديدة و نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تأهيل اليد العاملة و تحسين الخبرات الإدارية و تعزيز القدرات التصديرية و التنافسية وتحسين ميزان المدفوعات و خلق فرص العمل و بالتالي القضاء على البطالة و كل هذا من شأنه الرقي بمستوى النمو الاقتصادي و منه تحقيق الاستقرار.
- يتضح أن علاقة رابح رابح القائمة بين الدول المضيفة و الدول المستثمرة غير فعالة في حالة الجزائر لأن هذه الأخيرة لا تصل إلى أهدافها المسطرة عكس الدول المستثمرة فيها فهي تحقق أرباح لا بأس بها خاصة في مجال المحروقات.
- رغم الجهود المبذولة من قبل الجزائر و نظام الحوافز الممنوح للاستثمارات الأجنبية و الإصلاحات المتبعة إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها لم يرتقي إلى المستوى المطلوب و المرجو خاصة في سنة 2014.
- الجزائر لازالت بعيدة كل البعد في ميدان البنى التحتية التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- و لكي يتم تحسين مستقبل الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب العمل على التوصيات التالية التي قمنا باقتراحها بناءا على النتائج السابقة:

➢ ضرورة إزالة المشاكل الموروثة عن النظام السائد قبل الإصلاحات التي لازالت تعرقل جهود تطوير الاستثمار و تكبح النمو الاقتصادي و ذلك من خلال العمل على إصلاح الإدارة و القضاء على الفساد فيها و محاربة كل أشكال مقاومة الإصلاحات.

➢ العمل على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأخرى لاسيما الصناعة و الإنتاج، الخدمات، الصحة، الاتصالات من أجل الارتقاء بالاقتصاد الجزائري في كافة الميادين.

➢ العمل على خلق جو مناسب و مناخ مساعد للاستثمار الأجنبي و ذلك يكون عن طريق:

✓ تطوير الإطار القانوني و المؤسساتي المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، تطوير الشفافية للتشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار و تدعيم مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار.

✓ العمل على فتح مجال أوسع أمام المستثمرين العرب و ذلك بتدعيم الاتصالات و تبادل الأفكار معهم لرفع الحواجز و العراقيل التي تحول دون استقطاب الرأسمال العربي.

- ✓ إعداد بنك متخصص في جمع المعلومات حول تدفق و اتجاه الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات و حسب البلد مصدر الاستثمار و العمل على نشرها و توزيعها.
- ✓ وضع سياسة فعالة لتطوير الاستثمارات الأجنبية ترتكز على التقنيات العالية لجذب المستثمرين.
- ➢ تطوير و تنمية الموارد البشرية باعتبار أن تكوين و تأهيل الرأسمال البشري أحد المحددات الأساسية لتطوير الاستثمار بصفة عامة و جذب الاستثمار الأجنبي و في هذا الإطار يجب العمل على:
  - ✓ رفع و زيادة الأموال المخصصة للبحث و التطوير العلمي.
  - ✓ تدعيم البحوث العلمية لدى القطاع الخاص و تحفيزها.
  - ✓ خلق روابط و علاقات ما بين الجامعات و مراكز التكوين المهني و البحوث العلمية.
- ➢ على الحكومة استغلال الموارد الأخرى لإحداث نهضة تنموية و ضرورة توفير البنى التحتية اللازمة للاستثمار و كذا تطوير السوق الجزائري.
- ➢ العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من أجل تبسيط الإجراءات و تفعيل قوانين المنافسة و التطوير بهدف تشجيع النشاط الاستثماري.
- ➢ توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.
- ➢ الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ➢ تبقى قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية و أثرها على النمو مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار و الفرص الاستثمارية لتسليط الضوء على ما هو متاح من مشروعات جديرة بالاستثمار و ذلك على سبيل تثمين القدرات الاقتصادية و توسيع القاعدة الإنتاجية إضافة إلى تنويع المتعاملين الاقتصاديين و الاستفادة من خبراتهم.

و في الأخير ما يمكن قوله أنه مهما تكن المعلومات و البيانات الإحصائية المقدمة في دراستنا هذه فهي ليست إلا جهد يبقى دائما قابل للانتقاد و التحسن و إن أي نقص في هذا البحث من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات و بحوث أخرى أكثر عمق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

✓ المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1) إسماعيل شعباني " التنمية الاقتصادية "، دار هومة، الجزائر 1997.
2) أشرف السيد حامد قبال " الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تحليلية لاهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي "، دار الفكر الجامعي، الطبعة 1، ر.ا 2013/2925، الإسكندرية.
3) حسن كريم حمزة " العولمة المالية و النمو الاقتصادي "، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2011، ر.ا 2010/5/1466، عمان-الأردن.
4) سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي " مقدمة في اقتصاديات التنمية "، دار الكتاب للطباعة، بغداد، 1988.
5) طالب محمد عوض " مدخل الى الاقتصاد الكلي "، معهد الدراسات المصرفية، الاردن، 2006.
6) عبد الرحمن اسماعيل، حربي عريقات " مفاهيم و نظم اقتصادية "، دار وائل للنشر، الاردن، 2004.
7) عبد القادر محمد عبد القادر عطية " اتجاهات حديثة في التنمية "، الاسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2000.
8) عبد المطلب عبد الحميد " النظرية الاقتصادية "، الدار الجامعية، مصر، 2006.
9) عثمان ابو حرب " الاقتصاد الدولي "، الطبعة الاولى، الاردن، 2008.
10) فليح حسن خلف " التنمية و التخطيط الاقتصادي "، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006.
11) محمد عبد العزيز عبد الله عبد " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي "، دار النقاش للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1425-2005.
12) محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي " التنمية الاقتصادية "، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
13) ميشال تودارو-ترجمة حسن حسين و محمود حامد محمود، " التنمية الاقتصادية "، دار المريخ، الرياض، 2006.
14) هناء عبد الغفار " الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية-الصين كنموذج "، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
15) والاس بيترسون " الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي "، مؤسسة فرنكلين للطباعة و النشر، بيروت، 1968.

2. الاطروحات و المذكرات:

1) العمري علي " دراسة تغيرات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

2) بنابي فتيحة " السياسة النقدية و النمو الاقتصادي-دراسة نظرية "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية و البنوك-جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2008-2009.

3) بيوض محمد العيد " تقييم أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية-دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/ 2011.

4) حمدي باشا رابح " ازمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية "، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

5) داودي محمد " السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

6) رفيق نزاري " الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي-دراسة حالة تونس، الجزائر و المغرب "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، باتنة، 2008.

7) زياد محمد عرفات أبو ليلى " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي-دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976-2003 "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، قسم: الاقتصاد، الأردن، جامعة اليرموك، 2004-2005.

8) سحنون فاروق " قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

9) عبد الرزاق بن هارون " استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي-حالة التمور الجزائرية "، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستير أكاديمي، الشعبة: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد و تسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

10) عبو هودة " اثار العولمة المالية على الاستثمار الاجنبي-دراسة حالة الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2006 "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007.

11) فداوش آمنة " الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر"، تقرير بحث لنيل شهادة الليسانس ل.م.د، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

12) قويدري كريمة " الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر "، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

13) قويدري محمد " تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة و افاقها في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر "، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

14) كبداني سيدي أحمد " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية-دراسة تحليلية و قياسية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

15) محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف " التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية "، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2007.

16) مصباح بلقاسم " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

17) مصطفى زيروني " النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية بالرجوع الى اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا "، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000.

18) وعيل ميلود " المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها-حالة الجزائر، مصر و السعودية، دراسة مقارنة خلال 1990-2010 "، اطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

19) وعيل ميلود " دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحقيقات الاقتصادية و سبر الآراء، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

3. الملتقيات و المؤتمرات:

1) حربي محمد عريقات " مناخ الاستثمار في الوطن العربي "، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة فيل دلفيا، الأردن 2007.

2) حسين عبد المطلب الأسرج " سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية-رسائل بنك الكويت الصناعي "، العدد 83، ديسمبر 2005.

3) ربيع نصر " رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا "، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، تأسست عام 1965.

4) عبلة عبد الحميد بخاري " التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية " الجزء الثالث.

5) عماري عمار، بوسعدة سعيدة " معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر "، الملتقى العالمي الدولي الثاني 14-15 فيفري 2005.

6) عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي " البيئة الملائمة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي "، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس 2006.
7) لوعيل بلال " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995- 2007) "، ابحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، العدد الرابع ديسمبر 2008.
8) . محمد قويدري " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17-18 أبريل، جامعة الاغواط، الجزائر، 2006.

4. المجلات و الدوريات:

1) بثينة محمد علي المحتسب " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن (1990-2000) "، دراسات العلوم الإدارية، جامعة الأردن، المجلد 36-العدد 2-2009.
2) بلاسم جميل خلف " الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة و إشكالية البيئة الاستثمارية العراقية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013.
3) بلعوج بولعيد " معوقات الاستثمار في الجزائر "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04.
4) حاجى فطيمة " تجربة ماليزيا في تحسين مناخ الاستثمار و مدى استفادة الجزائر من هذه التجربة "، مقال في مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، العدد23/السداسي الثاني، الجزائر،2014.
5) زغيب شهرزاد " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق "، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن فيفري 2005.
6) زين المنصوري " واقع آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "، مجلة اقتصاد شمال افريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، 2005.
7) صالح مفتاح، دلال بن سمينة " واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان43-44، 2008.
8) عدنان مناتي صالح " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة-العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013.
9) علي همال، فاطمة حفيظ " افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورومتوسطية "، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الجزائر، العدد 04 مارس 2005.
10) عيسى محمد الغزالي " الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا-"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، السنة الثالثة 2004.

11) محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة " ازمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الاجنبي "، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.
12) محمد طاقة وآخرون " الاستثمار العربي و أثره على الاقتصاد الأردني "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 17-2008.
13) ناجي بن حسين " تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية العدد 31-2009.
14) نورة بيري، عبود زرقين " محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب- دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1992-2012 "، مقال منشور كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، العددان 67-68/ صيف-خريف2014.
15) وصاف سعيدي، قويدر محمد " واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق "، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الثامن، سنة 2008.
16) مجلة ضمان الاستثمار، عدد خاص بالاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، المقر الدائم للمنظمات العربية-ص.ب 23568 الصفاة 13096 الكويت، دولة الكويت، السنة الثانية و الثلاثون العدد الفصلي الثاني (ابريل-يونيو 2014).

5. التقارير:

1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقرير السنوي 2009.
2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية 2011.

6. المواقع الالكترونية:

1) جلال خشيب " النمو الاقتصادي "، شبكة الالوكة www.alukah.net بتاريخ 2014/08/06.
2) مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي www.Startimes.com بتاريخ 2015/12/03.
3) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz
4) http://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual

✓ **المراجع باللغة الأجنبية:**

1. باللغة الفرنسية:

1) Abd El Kader Sid Ahmed, "Croissance et Développement", OPU, Alger, 1981.
2) Amin.V. Sarkan "poverty alleviation towards sustainable développement", revue économie et management, université de Tlemcen, N 02, mars 2003.
3) Denis TERSEN et Jean Luc BRICAUT, L'investissement international Edition Amand Colin,Paris,1996.

4) Dominique Guellec,"les nouvelles théories de la croissance", édition la découverte, France, 2001.
5) Maroune Alaya "Investissement Direct Etranger et croissance Economique, une Estimation a partir d'une Modèle Structurel pour les pays de Rive Sud de la Méditerrané " les cahiers de L'IRD, Paris, AUF, septembre 2006.
6) Selin Ozyurt "Les investissements directs étrangers entrainent- ils des effets de débordement vers les pays en développement ? ", Laboratoire Montpelliérain d'économie théorique et Appliquée, Faculté de Sciences Economique Université Montpellier 01, France, 25 Septembre 2008.

2. باللغة الإنجليزية:

1) Jean- Eric Aubert "Promo ling innovation in developing: Countries: a conceptual Framework", World Bank institute, July 2004.
2) John H. Dunning and Feng Zhang "Foreign direct investment and the locational competitiveness of countries " , transnational Corporations review, Volume 16, number 01, United Nations publications, Switzerland, April 2007.
3) Magnus Blamestorm, Ari KOKKO "the economics of Foreign direct investment incentives", Working Paper 168, January 2003, Sweden, p 10, Available at: http://www.hhs.se/eijs. le 11/03/2010.
4) Magnus Blamestorm, Ari KOKKO "the impact of Foreign investment on Host countries Arrow", Working Paper, Policy Research, Washington, December 1996.
5) Raad Ali, "What Explains the Algerian Economic Growth Record", Doctorate thesis, Algerians University, 2006.
6) Torum kivinge "Essays on foreign direct investments and host country effects ", Doctoral dissertation, Oslo, 2007.
7) UNCTAD "World investment Report 2006, FDI from Developing and transition Economies_ Implications for development Overview ", transnational Corporations review, Volume 15, N 03, United Nations publications, Switzerland, December 2006.
8) UNCTAD "World Investment Report 2015".
9) World bank, "Pilot Algeria Investment Climate Assessment", June 2003, in: http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf (September 2006).

ملخص:

إن التنافس القوي بين دول العالم المختلفة في الوقت الراهن على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بين الدول النامية كان من العوامل التي دفعتنا إلى التعرف على وضع تدفقات الاستثمار في الجزائر في محاولة لإبراز أثره على النمو الاقتصادي في البلاد.

و على الرغم من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع تراكم رأس المال المحلي و تطوير قدرات و مهارات القوى العاملة و نقل التكنولوجيا و تعزيز القدرات التصديرية للدولة، إلا أن دوره في الاقتصاد الجزائري يبقى محدوداً في بعض المجالات. و هذا ما يدعو السلطات الجزائرية إلى العمل على توفير مناخ اقتصادي و سياسي مستقر، بالإضافة إلى تطوير نظام الحوافز لاستقطاب أكبر عدد ممكن من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، التدفقات، المناخ الاستثماري، الدول المستثمرة، الدول المضيفة.

Résumé :

La forte concurrence entre les différents pays du monde notamment ceux en développement, constitue une des raisons qui nous a menées à chercher dans l'état des lieux des flux d'investissement étrangère directe en Algérie, et cela dans le but de parvenir à une conclusion sur leurs effets sur la croissance économique au pays.

Mais, malgré l'importance desdits investissements qui se manifeste notamment dans l'accumulation interne du capital, le développement des capacités et des compétences de la main-d'œuvre, le transfert de la technologie et le renforcement de la capacité d'exportation de l'État, le rôle de ces investissements dans l'économie algérien reste très limité dans certains domaines. Ce qui nous mène finalement à dire qu'un travail énorme reste encore à faire si les autorités algériens veulent vraiment attirer le plus grand nombre possible des flux d'investissements directs étranger. Et cela passe nécessairement par la mise-en-disposition des investisseurs un climat économique et politique assez stable et motivant.

Mots clés: Investissement Direct Etranger, Croissance économique, Flux, Climat D'investissement, Pays a investi, Pays hôte.

Abstract:

The strong competition between the different countries of the world notably those in development, constitute one of the reasons that led us to look for the reality of the fluxes of the foreign direct investment in Algeria, in order to make a good conclusion about their effects on the economic growth in the country.

But, despite the importance of the aforesaid investments which appear notably in the increasing of the internal accumulation of the capital ,the development of labor capacities and expertise, the transfer of the technology and the backing of the export capacity of the state, the role of these investments in the Algerian economy is still imperfect in some domains .What leads us to say that there is still a big work to make if the Algerian authorities want really to attract a big number of the fluxes of the foreign direct investments. And that crosses necessarily by the stake-in-disposition of the investors an enough steadyand substantial economic and political climate.

Key words: Forgien direct investments, growth economic, Fluxes, The investment climate, the investing countries, host countries.